عادل حمودة

عملية سوزانا

أولى عمليات «الموساد» السرية في مصر

ريشة للنشر والتوزيع
Risha Publishing & Distribution

مكتبة فريق (متميزون)

لتحويل الكتب النادرة الى صيغة نصية

قام بالتحويل لهذا الكتاب:

كلمه مهمة: هذا العمل هو بمثابة خدمة حصرية للمكفوفين، من منطلق حرص الجميع على تقديم ما أمكن من دعم للإنسان الكفيف، الذي يحتاج أكثر من غيره للدعم الاجتماعي والعلمي والتقني بحيث تعينه خدماتنا هذه على ممارسة حياته باستقلالية وراحة، وتعزز لديه الثقة بالنفس والاندماج بالمجتمع بشكل طبيعي.

وبسبب شح الخدمات المتوفرة للمكفوفين حرصنا على توفير خدمات نوعية تساعد الكفيف في المجالات التعليمية العلمية والثقافية وذلك بتسخير ما يتوفر من تقنيات خاصة لتحويل الكتب الي نصوص تكون بين أيديهم بشكل مجاني، ويمكن لبرامج القراءة الخاصة بالمكفوفين قراءتها.

مع تحيات: فريق (متميزون) انضم الى الجروب

انضم الى القناة

عملية سوزانا

(أولى عمليات «الموساد» السرية في مصر)

عادل حمودة

عن الكتاب..

صيف 1954...

كل شيء ساخن في مصر...

الطقس البنات على الشواطئ الصراع السياسي بين البكباشي جمال عبد الناصر واللواء محمد نجيب مفاوضات الجلاء مع بريطانيا، الاتصالات العلنية والخفيّة مع الولايات المتحدة الأمريكية، حرب المنشورات السِّرِّيَّة التي أشعلها الجهاز الخاص للإخوان المسلمين محاولات التمرد في ثكنات الجيش، الغضب الصامت في نقابات الرأي الخلاف بين المنظمات والأحزاب الشيوعية وضباط يوليو... الحَرّ، العرق، الرطوبة، التوتر العام المكتوم...

أسباب جعلت الأعصاب ملتهبة تكاد تنفلت، أو تحترق. ومع نزول رواية إحسان عبد القدوس «أين عمري»، وفيلم مارلين مونرو «نهر بلا عودة»، ارتفعت رائحة الشياط، ونشرت الصحف إعلانات عن حبوب «أفرد تون» لتقوية الأعصاب، لعل وعسى!

كانت ملكة مصر السابقة ناريمان قد حصلت على الطلاق بحكم من قاضي محكمة مصر الجديدة الشرعية قبل شهور، رغم أنف الملك فاروق، الذي أقسم أن تظل «مُعلّقة» مثل «البيت الوقف». وقد اهتم الناس بهذه القضية، لكن مع دخول الصيف فتر الحماس...

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

إهداء

إلى مي...

التي تنتمي إلى جيل المقاومة بِحَجَر...

لعلَّ الزمن يُنصفه فيعرف القنبلة!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

بدون مقدمة..

لا يحتاج هذا الكتاب إلى مقدمة.

المقدمة تُفسده.

إنه سيناريو، واقعى، مثير، ومُحكم، لا يجوز أن تسبقه مقدمة، تشرحه أو تفسّر سلوكيات أبطاله.

ولو كانت المقدمة إجبارية، وهي ليست كذلك، فلا بد أن تبتعد عن نص الكتاب، وتدور حول الذين ساعدوني في الحصول على مادته، وهم ليسوا معروفين لديّ شخصيًّا، لأنهم إمَّا عاشوا في زمن غير زمني، وإما يعيشون في وطن غير وطني.

والذين عاشوا في زمن غير زمني هم الذين كشفوا أبعاد القضية الخطيرة التي يتناولها الكتاب، وحققوا وقائعها، وحاكموا أبطالها، وتابعوا تفاصيلها، واحتفظوا بأوراقها، وملفاتها، ووثائقها لكي نطّلع عليها ونُعيد صياغتها، ونقدّمها إلى أجيال جديدة لم تعرف ما جرى فيها، لسبب بسيط -لا ذنب لها فيه- هو أنها لم تكن قد وُلدت بعد.

والذين يعيشون في وطن غير وطني، هُم الكتّاب الأجانب، الذين سعوا إلى تقديم الوجه الآخر، الخفيِّ لهذه القضية، وأتاحوا لنا الاطلاع على ما لم يكن من الممكن معرفته، لو لم يفعلوا ذلك.

وبين هؤلاء وهؤلاء، كان علينا أن نقرأ، ونفتّش، ونُقارن ونتأكد، ونُتابع، ونُترجِم، ونصوغ، حتى وصلنا إلى ما ستقرأه بعد لحظات.

ولعلنا لا نتجاوز الحقيقة إذا ما قُلنا إن ذلك لم يكن سهلًا، وإن كنا لا نجرؤ على أن نُنكر أنه كان ممتعًا.

على أن المُتعة لم تكن الشيء الوحيد الذي حافظنا عليه، بل نزعم أننا تجاوزناها إلى ما هو أهم؛ رصد الظروف السياسية، والتنقيب في التاريخ الشخصي للأبطال الكبار، والتصورات والنتائج المتلاحقة التي استهلكت نحو 10 سنوات كاملة، ثم، علاقة ما حدث منذ نحو 35 سنة بما يحدث لنا الآن.

وهذا يعني أن عملية «سوزانا» التي يشير إليها عنوان الكتاب، ليست مجرد عملية عابرة من عمليات «المخابرات الإسرائيلية» في مصر، كما يشير عنوان الكتاب أيضًا، وإنما كانت عملية «انقلابية» غيّرت كل مفردات الصراع في المنطقة لفترة استمرت طويلًا، فقد أدت إلى ضرب محاولات السلام التي سعى إليها موشي شاريت، رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، من أجل التفاوض والتفاهم مع جمال عبد الناصر وأدت إلى الإغارة على غزة، وفرضت

على مصر شراء السلاح من السوفييت، ومن ثمّ كانت إحدى الخطوات الأولى في الطريق إلى حرب السويس، وأدت إلى انفجار حرب المخابرات الشرسة بين مصر وإسرائيل، تلك الحرب التي كان شعارها: «عِش لتأكل أو لتُؤكَل»، وأدت إلى سقوط أخطر وأهم زعماء إسرائيل: موشي شاريت، وبنحاس لافون، وديفيد بن جوريون، وأدت إلى انقسامات حادة في أعتى المؤسسات الإسرائيلية، من حزب «ماباي»، أكثر الأحزاب شعبية، إلى تنظيم «الهستدروت»، أكثر التنظيمات فاعلية، وأدت إلى صراع كان من الصعب حسمه داخل الجيش الإسرائيلي، وأجهزة مخابرات العدو الصهيوني كافة.

ليست قصة من قصص الجاسوسية إذن، تلك القضية التي يتعرض لها هذا الكتاب، وإنما قصة جيل، كان «على موعد مع القَدر»، ثم أصبح «على موعد مع مناحم بيجن»، وهي قصة كُتبت بالدم، والدموع، والعَرق، ورغم ذلك تصوّر البعض، بسذاجة، أنها مثل أفلام الراحل حسن الإمام، لا بد أن تنتهي نهاية سعيدة، بقرار من الرئيس السابق أنور السادات.

إن كل كلمة في هذا الكتاب حقيقة.

والحقيقة دائمًا أغرب من الخيال.

عادل حمودة

القاهرة

فجر الأربعاء 20/4/1988

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

1

اللعب بالنار!

صيف 1954...

كل شيء ساخن في مصر...

الطقس، البنات على الشواطئ، الصراع السياسي بين البكباشي جمال عبد الناصر واللواء محمد نجيب، مفاوضات الجلاء مع بريطانيا، الاتصالات العلنية والخفيّة مع الولايات المتحدة الأمريكية، حرب المنشورات السِّرِّيَّة التي أشعلها الجهاز الخاص للإخوان المسلمين، محاولات التمرد في ثكنات الجيش، الغضب الصامت في نقابات الرأي، الخلاف بين المنظمات والأحزاب الشيوعية وضباط يوليو...

الحَرّ، العرَق، الرطوبة، التوتر العام المكتوم... أسباب جعلت الأعصاب ملتهبة تكاد تنفلت، أو تحترق. ومع نزول رواية إحسان عبد القدوس «أين عمري»، وفيلم مارلين مونرو «نهر بلا عودة»، ارتفعت رائحة الشياط، ونشرت الصحف إعلانات عن حبوب «أفرد تون» لتقوية الأعصاب، لعلّ وعسى!

كانت ملكة مصر السابقة ناريمان قد حصلت على الطلاق بحكم من قاضي محكمة مصر الجديدة الشرعية قبل شهور، رغم أنف الملك فاروق، الذي أقسم أن تظل «مُعلّقة» مثل «البيت الوقف». وقد اهتمّ الناس بهذه القضية، لكن مع دخول الصيف فَتر الحماس.

قبل شهور أيضًا اعتصم بعض النساء في نقابة الصحفيين، وأضربن عن الطعام، مطالباتٍ بضرورة النص في الدستور على حقوق المرأة السياسية، واهتمَّ الناس بهذه القضية، ثم سرعان ما ذاب الاهتمام تحت سياط الصيف الحارقة.

ما تبقَّى من «حواديت» الشتاء لم يكن يغري بالدردشة في سهرات الصيف... ومن ثمّ كان لا بد من حادث على مستوى عالٍ من الإثارة، يُبدد المَلَل، ويُذهب الذِّهن، ويستهلك ساعات الليل...

وقد كان!

صباح يوم الأربعاء 2 يوليو، بالتحديد في الساعة العاشرة والربع، تقدم شاب إلى صندوق خطابات البريد الجوي، بمبنى البريد الرئيسي بمدينة الإسكندرية، ووضع لفافة (طرد) صغيرة، مغلّفة بعناية، ومُرسلة إلى شخص يُدعى روبير طوغاي، عنوانه صندوق بريد رقم 1614 القاهرة، وقد كُتبت هذه البيانات بالحِبر وبخط اليد وبالحروف الإفرنجية.

الشاب نحيف، أنيق، ملامحه غير مصرية، يمشي بسرعة، يتصرف بثقة، ويقلد نجوم هوليوود في كل شيء، من تسريحة الشعر إلى موديل البنطلون، ومن طريقة مضغ «اللبان» إلى لون الحذاء، أما صندوق الخطابات، فمصنوع من الحديد - الزهر، ومصبوب على شكل زهرة اللوتس، بارتفاع رَجُل متوسط القامة.

في اللحظة نفسها، تقدّم إلى صندوق الطرود المجاور، شابان في نفس العمر، ونفس الحجم، ونفس الطراز، وألقيا بلفافة مشابهة، لكن مُرسَلة إلى شخص آخر يُدعي أ.بطرس، عنوانه: 1260 شارع التتويج، الإسكندرية.

بعد ساعتين و45 دقيقة، دقَّ جرس التليفون في مكتب الصاغ (رائد) ممدوح سالم، الضابط بالمباحث العامة (مباحث أمن الدولة في ما بعد) بالإسكندرية، وأبلغ بحدوث حريق في مبنى البريد، وعندما وصل إلى مكان الحادث، كانت سيارات الإطفاء قد سبقته وعرف من بعض الموظفين أنهم لاحظوا تصاعد دخان من بعض الصناديق، فأبلغوا المطافئ، وقال رئيس وردية «السفريات» إن النيران التهمت 250 خطابًا، وأنها حفرت فجوة في صندوقٍ خشبي تتجمع فيه الطرود قبل توزيعها، وعُثر على علبة أسطوانية الشكل، أُصيب موظف بحروق في يده عندما أمسك بها، والعلبة أصلًا كانت لنوع من المنظفات الصناعية، كان شائعًا في ذلك الوقت، يُستخدم في الحمامات، اسمه «فيم»، وعُثر على جراب نظارة يحمل اسم محل شهير في الإسكندرية، يملكه أجنبي (خواجة بلغة تلك الأيام) اسمه مارون أياك، وعُثر على قطعتين من الورق، أمكن منهما -بصعوبة- معرفة عنوان الطردين.

بعد ساعة من المعاينة عاد الصاغ ممدوح سالم إلى مكتبه، وهو يحمل هذه الأحراز، ثم وضعها أمامه، وراح يتأمل.

الصاغ ممدوح سالم، هو نفسه اللواء ممدوح سالم، وزير الداخلية في ما بعد، الذي عيّنه الرئيس أنور السادات بعد الانقلاب الشهير الذي عُرف بحركة 15 مايو 1971، ثم رئيس الوزراء، في وقت مظاهرات «الطعام» أو مظاهرات «الجوع» التي عُرفت بانتفاضة 18 و19 يناير 1977، ثم مساعد رئيس الجمهورية -من باب التكريم الرسمي- إلى أن توفاه الله، وقد بدأ نجمه الأمني يلمع بعد هذا الحادث (الذي سيفضح لنا الكثير بعد قليل)، حيث اُختير لتأمين جمال عبد الناصر في أثناء رحلته إلى مؤتمر باندونج، بعد ذلك بشهور.

تحريات الصاغ ممدوح سالم، أثبتت أن العنوانين لا وجود لهما، وأن بقايا علبة «فيم» كانت مواد كيماوية، وقطعًا صغيرة من الفوسفور الأحمر، أي إن الحريق نتج عن تفاعل كيميائي متعمّد، لكن لم تستطع التحريات أن تدل على السبب، والهدف، والجُناة، وكان واضحًا أن هذا الأسلوب المتطور في

التخريب لم يمر على سلطات الأمن السياسي والجنائي من قبل، ثم كان الحادث غامضًا مُحيّرًا، مُثيرًا للقلق، ويحتاج إلى معجزة لمعرفة أبعاده.

رغم أن الحريق كان في وضح النهار، وفي مكان يمتلئ بالجمهور، فإن الصحف لم تُشر إليه، وأبرزت بدلًا منه جريمة مأمور ضرائب قَتَل عشيقته في «بنسيون» بوسط القاهرة، وكان التجاهل متعمدًا، وبتعليمات من الرقابة التي كانت قد عادت إلى الصحف، بعد أن رُفعت فترة قليلة في شهر مارس من العام نفسه.

ولأن رائحة التخريب السياسي اختلطت برائحة الدخان، لم يكن من الصعب اتهام خصوم النظام بإشعال الحريق، وهكذا حامت الشُّبهات حول الإخوان المسلمين، والشيوعيين، وبتعليمات صارمة واضحة من رجل الأمن القوي، وزير الداخلية زكريا محيي الدين، راحت قوات المباحث العامة تفتش عن الجناة في هذا الاتجاه.

مساء يوم 14 يوليو، بالتحديد في تمام الساعة الثامنة، دخل واحد من الشباب الثلاثة ومعه فتاة مكتبة المركز الثقافي الأمريكي (الاسم الرسمي - مكتبة وكالة الاستعلامات الأمريكية) في الإسكندرية. الفتاة حُلوة، مراهقة، مرحة، لا تُخفي شقاوتها، ولا تخجل من حرية الحركة التي منحتها لصدرها داخل «بلوزة» من القطن المطبوع، والتفت الموجودون إلى الفتاة، وهذا أمر طبيعي، لكن لا أحد منهم التفت إلى جِراب نظارة من الجلد، كان الشاب يُمسك به في يده، ولا أحد منهم انتبه إلى أن الشاب تعمّد أن يترك الجِراب على رفٍّ من أرفف المكتبة الخشبية التي تدور مع الحائط، بالتحديد الرفّ السُّفلي من الزاوية اليمنى الأمامية من قاعة المكتبة، ولم يهتم أحد بأن الشاب والفتاة غادرا المكان بعد أقل من 10 دقائق، وكأنهما كانا في محل «آيس كريم» لا في مكتبة ثقافية!

بعد 45 دقيقة، دق جرس التليفون في مكتب ممدوح سالم، وأُبلغ بأن المركز الأمريكي شبّت فيه النيران، وعندما وصل إلى مكان الحادث في شارع فؤاد، اتضح له أن النيران التهمت بعض الكتب والأرفف الخشبية، وفي اليوم التالي قُدرت الخسائر بنحو 500 جنيه، وهو مبلغ كبير، في وقت كان فيه سعر الكتاب 10 قروش وأحيانًا 3 قروش.

في بقايا الحريق، عُثر على جراب النظارة اللعين، الذي اتضح أنه من نفس محل مارون أياك، وأحسّ ممدوح سالم أن ذلك الجِراب يطارده ويُخرج له لسانه، وهمس إلى زميله الصاغ السيد فهمي (وزير الداخلية في ما بعد في أثناء مظاهرات 18 و19 يناير 1977) بأنه «لا بد أن هناك من يسخر منهم

باستخدامه قنابل الجِراب الحارقة»، ومع رجل مثل ممدوح سالم، لا يقبل المزاح، ولا يتكلم كثيرًا، بدا أنه يقصد ما يقول!

رغم أن مكان الحريق كان بعيدًا عن أسلاك الكهرباء، فإن البيان الرسمي -الذي صدر عن الحادث- ادّعى أن سبب الحريق «ماس كهربائي» نتج عن تلامس خطأ في الأسلاك!

وفي الليلة نفسها، وفي الوقت نفسه تقريبًا، لكن، في القاهرة، شاهد ضابطان من شرطة الحراسات ألسنة اللهب تندلع من مكتبة المركز الثقافي الأمريكي، وبعد إخماد الحريق عُثر على جرابين هذه المرة، يحتويان على مواد قابلة للاشتعال، من المواد نفسها التي استُخدمت في حريق مكتب البريد.

أصبح مؤكدًا الآن أن الحرائق الثلاثة حرائق سياسية، لا مفر، وأنها بفعل منظمة سِرِّية واحدة ولها عقل، وتعرف قيمة العِلم، وقادرة على استخدامه، كما أن لها أذرعًا كثيرة، بحيث يمكن أن تنفذ أكثر من عملية، في أكثر من مدينة، في وقت واحد، لكن غير مؤكد حتى الآن: ماذا تريد هذه المنظمة؟! ماذا تقصد بالضبط؟!

حسب نظرية «فتّش عن المستفيد من الجريمة»، تضاعفت الشبهات حول الإخوان المسلمين والشيوعيين، فهم ضد جمال عبد الناصر، ويتهمونه بأنه عميل للمخابرات المركزية الأمريكية، وبأنه ضابط فاشستي، صنعه الغرب، وساعده لكي يحقق مصالحه في الشرق الأوسط، ومن ناحية أخرى فإن الانفجارات والحرائق حدثت في منشآت أمريكية، ومن ناحية ثالثة فإن تحالفًا -يندر حدوثه- قد تمّ بالفعل بين جناح من الإخوان المسلمين، يقوده سيد قطب، والحزب الشيوعي المصري الذي يرأسه د.فؤاد مرسي.

كل الدلائل تشير إلى الإخوان والشيوعيين، وكل التمنيات أيضًا، والقضية جاهزة، ومناسبة، والمطلوب فقط القبض على الجناة.

لكن...

بعد أسبوع واحد، أسبوع واحد فقط، سقطت التهمة عن الإخوان والشيوعيين، قبل أن تلبسهم، وكان ذلك بمعجزة من السماء، بضربة حظ، صنعتها الصُدفة الحَسَنة.

في الساعة السابعة من مساء يوم 23 يوليو (الذكرى الثانية للثورة) كان اليوزباشي (نقيب) حسن زكي المناوي، معاون مباحث قسم العطارين بالإسكندرية، يمر في أثناء خدمته، مرورًا عابرًا، في شارع فؤاد (حيث المركز الأمريكي، ودار سينما «ريو»)، ليتفقد المخبرين السريين المنثورين في

الشارع، وسط التجمعات، عندما سمع صوت فرقعة، أعقبتها استغاثة، صادرة من مدخل السينما...

التفت الضابط فوجد شابًّا يندفع من مدخل السينما إلى الشارع والنار تمسك ببنطلونه والناس تحاول إطفاءها، والدخان يتصاعد من حوله، ورائحته تعبئ المكان المزدحم، لم يتردد الضابط في التدخل لإنقاذ الشاب؛ ألقى به على الأرض، ثم ألقى بنفسه عليه، وظل يلفّ جسده على الأرض حتى انطفأت النار تمامًا.

كانت الحروق في جسد الشاب بسيطة، وساعده الضابط ليقوم وينفض ملابسه، ويُعيد ترتيبها، لكنه لاحظ أن جزءًا من البنطلون عند الفخذ أكلته النار، وقبل أن يثور الشك في عقل الضابط، قال الشاب بسرعة:

- «لعنة الله على الكبريت، لقد اشتعل في جيبي من الحرارة»!

ورغم أن عيدان الثقاب لا تشتعل من حرارة الجسم، حتى لو كان محمومًا، فإن التبرير، مع حُسن النية، أقنع معاون المباحث، غير أن الاقتناع لم يدم طويلًا، فقد لاحظ الضابط أن الشاب يحمل في يده جِراب نظارة به آثار احتراق، وارتبك الشاب وسقط الجِراب على الأرض، وتناثر منه مسحوق أسود اللون، أشبه بالفحم المطحون، فأمر الضابط جندي الحراسة المُعيّن للسينما (حسن عوض) أن يلتقط الجِراب، وعندما هَمَّ الجندي، ومدَّ يده، حاول الشاب الفِرار من بين الزحام.

أمسك به الضابط، وسأله في ريبة:

- إلى أين؟

- سأذهب إلى البيت لأُسعف نفسي.

- حالتك خطيرة ولا بد أن تذهب إلى المستشفى.

- لا، لا، الأمر لا يستحق.

- بل... يستحق.

في الطريق إلى المستشفى «الأميري»، تذكّر الضابط سلسلة الحرائق التي حدثت مؤخرًا، وتذكّر أنه قد سأل رئيسه عنها، فردّ عليه بأنها «لعب عيال»، فلماذا لا يكون هذا الشاب من هؤلاء «العيال»؟ ثم إن الحرائق السابقة حدثت في منشآت أجنبية، والتعليمات الأخيرة تقضي بتشديد الحراسات على هذه المنشآت، التي منها سينما «ريو» المملوكة لشركة بريطانية، وإن كانت لا تعرض سوى أفلام أمريكية، ثم قبل ذلك وبعده، الاحتياط واجب، ولا بد من محضر في القسم يعفيه من أي مسؤولية.

في المستشفى «الأميري» لاحظ الأطباء أن جسم الشاب ملطّخ بمسحوق لامع يُشبه مسحوق الألمنيوم، وأن في جِراب النظارة مسحوقًا مشابهًا، وعَرفَ الضابط أن الحريق سببه تفاعل كيميائي حدث مبكرًا ودون أن يكتمل، وعندما قاد الشاب إلى قسم البوليس كان قد تيقّن من أنه وضع يده على صيد ثمين.

بتفتيش الشاب، وُجد في جيوبه مبلغ 395 قرشًا، وسلسلة مفاتيح، وبطاقة اشتراك في نادي التجديف بالإسكندرية، عليها اسمه، وصورته، وعنوانه، وتذكرة دخول حفل «السواريه» في سينما «ريو»، وشريط لاصق، وقنبلة حارقة أخرى عليها اسم «مارون إياك»... ومع فانلة الشاب، وبنطلونه، أصبحت هذه الأشياء أحرازًا.

كالصقور الجائعة التي وجدت أخيرًا فريسة شهية، انقضَّ مفتش المباحث العامة بالإسكندرية البكباشي (مقدم) محمد سمير درويش، ومساعدوه على الشاب التعِس، وفي أقل من ساعة كان المتهم قد قال الكثير.

اسمه فيليب هرمان ناتانسون، يهودي، عمره 21 سنة، يعمل في مكتب سمسار يهودي في بورصة القطن (بورصة ميناء البصل)، أشارت الأوراق الرسمية المصرية إلى أنه غير محدد الجنسية، وغير معروف الأصل، لكن الكتب الإسرائيلية التي صدرت في ما بعد عن القضية ادّعت أنه من أبوين يهوديين، ثريين من النمسا، قدِما من فيينا، واستقرا في الإسكندرية، والمؤكد أنه وُلد في مصر وتعلّم في مدارسها، وأنه يعيش مع والديه في بيت له حديقة (فيلا)، في حي «بولكي» الهادئ، وأنه يهوى التصوير، ويقوم بالتحميض والطبع في غرفة خاصة، مستقلة في الحديقة، وأنه عضو في منظمة للشبيبة الصهيونية في مصر، ثم لم يلبث أن اعترف بأنه عضو في منظمة إرهابية، هي المسؤولة عن الحرائق التي وقعت.

داهمت قوات الأمن بيت فيليب ناتانسون، لم يكن فيه أحد غير كلبين كبيرين، اعترضا طريق القوة، وفي ما بعد سأل رئيس المحكمة التي نظرت القضية الجندي حسن عوض، الذي اشترك في عملية الاقتحام:

- يعني الكلبين كانوا معترضين على التفتيش؟

فردَّ الشاهد:

- لا، هيّا الكلاب بتتكلم!

ولأن الجندي - الشاهد، كان يُلقي أجوبته بسرعة كأنه يلقي «محفوظات»، فقد قال له رئيس المحكمة:

- «رُد على مهلك شوية، ماتبقاش زي واحد واخد شربة وبينزل الكلام».

من شهادة الجندي، وشهادات غيره، نعرف أن المقتحمين عثروا على معمل تصوير في غرفة الحديقة، ومصنع صغير للمفرقعات، ومواد كيميائية سريعة الاشتعال، وقنابل حارقة جاهزة للاستعمال، وأفلام فوتوغرافية تتضمن صور أوراق تشرح طريقة خلط القنابل، وصور فوتوغرافية مطبوعة، يظهر فيها مع شابين آخرين في نفس عمره، وكُتب على ظهرها: «فيكتور - روبير - فيليب، أصدقاء إلى الأبد».

كانت الأم في زيارة، عندما دخلت الشرطة البيت بالقوة، وعندما عادت كان هناك من ينتظرها على الباب ويدعوها إلى مديرية الأمن (كان اسمها المحافظة)، بهدوء، وأمام المحقق قالت مارجريت ناتانسون إن «ابنها كان يتخذ غرفة الحديقة ليجتمع بصديقيه فيكتور ليفى، وروبير نسيم داسا، وإنهم كانوا يقومون بسحق ودقّ مساحيق في تلك الغرفة بدعوى أنهم يعدون طلاءً»!

حدث الشيء نفسه مع الأب هرمان ناتانسون، الذي أكد ما قالته زوجته!

كانت الأم منهارة، ومع دموعها، وصراخها، لم تتردد في أن تقول للمحقق: «الله يخرب بيت إسرائيل».

أما الأب، فكان أكثر صلابة، وأصرّ على أن يُسجل في محضر رسمي، أنه يرفض، ويشجب، ويستنكر أي عمل يوجّه إلى مصر، البلد الذي لم يلفظه كيهودي، ولم يعامله معاملة المنبوذين، ولم يشعر فيه بالغربة ولا بالإهانة، ولا بأنه يهودي، فالناس من حوله لا يقولون له: «يا يهودي» وإنما يقولون: «يا خواجة».

أغرب ما ضُبط في بيت فيليب ناتانسون، تقارير خاصة بمنجم ذهب (!)... وفي ما بعد سُئل عن قصة هذا المنجم فقال:

«قبل الحرب العالمية، كان يسكن بالقرب من بيتنا شخص في الستين من عمره، إيطالي الجنسية، يعمل في منجم بالقُصير، يعتقد أن به ذهبًا... في أثناء الحرب اعتُقل وبعدها أُفرج عنه، وكان أن أراد أن يعاود العمل في المنجم لاكتشاف الذهب، لكنه لم يجد المال الكافي الذي يساعده على ذلك، فعرض الأمر عليّ لكي أجد له مموّلًا، وأعطاني التقارير والخرائط التي أعدّها عن خطوات سير العمل في المنجم، فعرضت المشروع على سمسار البورصة، الذي كنت أعمل عنده، ليسهم بماله ويموّل المشروع، والتقطت صورة لهذه الأوراق، واحتفظت بها، وسلّمت الأصل للسمسار»!

وبينما فيليب ناتانسون يُدلي باعترافه، كان البكباشي صلاح لبيب، مفتش المفرقعات بالمنطقة الشمالية العسكرية (الإسكندرية ومرسى مطروح)،

ورجاله يفحصون ويحللون القنابل الحارقة، وفي ما بعد يمكن أن نقرأ في تقريرهم: أن أغلفة النظارات التي تحمل اسم مارون أياك، حُشيت بمواد تَبيّن أنها كلورات البوتاسيوم، وأكسيد الحديد، وزِنك معدني، وكبريت، ومسحوق معدن الألمنيوم، وتبيّن أن هناك أنبوبة مطاطية صغيرة موجودة في كل جِراب، وأن الأنبوبة مملوءة بحامض كبريتيك مركّز، فإذا ما أذاب الحامض المطاط، اختلط بالمواد الأخرى، وتفاعل معها، فيحدث الحريق، وحسب سُمك أنبوبة المطاط تكون مدة الأمان بالنسبة للقنبلة، فكلما رَقَّ المطاط، كان التفاعل أسرع، وفترة الأمان أقل، والعكس بالطبع صحيح.

وخلص التقرير إلى أن هذه المواد تكوّن قنابل حارقة، صُنعت محليًّا بقصد إحداث حرائق!

وفي الوقت نفسه كان قد وصل إلى جهات التحقيق، تقرير آخر من الدكتور محمد زكي الدالي، رئيس شعبة الهندسة الكهربائية بجامعة الإسكندرية، يؤكد أن «حُدوث حريق مكتب الاستعلامات الأمريكي من تماس الأسلاك الكهربائية أمر بعيد الحدوث»!

وبينما فيليب ناتانسون يواصل اعترافه، كان رجال الأمن يفتشون عن صديقيه، وشريكيه: فيكتور ليفي، وروبير داسا... لقد قال فيليب ناتانسون عنهما ما يسهّل القبض عليهما، وقال إن عملية سينما «ريو» ليست سوى عملية واحدة من عمليات كثيرة لا بد أن تحدث خلال ساعات أو أيام في منشآت أخرى في القاهرة والإسكندرية، وكان أن صدرت التعليمات إلى دور السينما، والمسارح، والشركات الأجنبية، بالتفتيش عن: أقلام، ولاعات، علب سجائر، أغلفة نظارات، يمكن أن تكون ملقاة على الأرضية.

كان فيكتور ليفي في بيته الذي يعيش فيه بمفرده عندما قُبض عليه، لم يقاوم، كأنه كان يجلس في انتظار الشرطة، وكان ذلك مثيرًا للدهشة، فقد كان فيكتور ليفي يعرف أن فيليب ناتانسون قُبض عليه، ومع ذلك بقي في بيته إلى أن قُبض عليه. لقد كان ليفي مع ناتانسون في مدخل سينما «ريو»، عندما اشتعلت النيران في بنطلونه، وكانت الخطة أن يضع ناتانسون قنبلة في سينما «ريو»، ويضع هو قنبلة في سينما «أمير»، لكن عندما حدث ما حدث لصديقه، لم يشأ أن يتدخل، فيتورط، وتابع الموقف من بعيد -ودون أن يثير الشك- وسط الجمهور الذي تجمّع كالعادة، وأغلب الظن أنه اعتقد أن ناتانسون لم يُكتشف، وأنه ذهب مع الضابط للعلاج لا للاعتراف، وأنه سيذهب إلى المستشفى ومنه إلى بيته، أو أنه تصوّر أن زميله أقوى من أن يعترف عليه إذا ما تعرّض للضغط.

وفيكتور موين ليفي، يهودي مصري المولد والجنسية، عمره 21 سنة، ملامحه شرقية: الشعر مجعّد نوعًا ما، والجبهة بارزة وعريضة، والأنف أفطس نوعًا ما. يهوى الغناء، تعلّمه من الراديو، لا يغني -على حد قوله- «يا ليل يا عين، بل أغاني فرنسية فيها جمال وفيها شاعرية». درس في مدارس اليهود ثم أصبح مهندسًا زراعيًّا. كان صديق فيليب ناتانسون من أيام المدرسة، وكان في ساعات الراحة وأيام الإجازة لا يفارقه، وفي التحقيق حاول إيهام الجميع بأنه شيوعي، يقوم بدور الوسيط بين خلايا يسارية تحت الأرض في القاهرة والإسكندرية. وقد التقط المحققون هذا الخيط (لا أقول الطُّعم) بشغف، لكن، بعد مجهود مضنٍ اكتشفوا أنهم أمام طريق مسدود، فليست هكذا تكون التنظيمات اليسارية.

لم تكن لفيكتور ليفي، ولا لروبير داسا، ملفات في المباحث العامة، ولم يُسجل عليهما القيام بأي نشاط صهيوني، كما جاء في البيانات الرسمية التي نشرتها الصحف في ما بعد... أما فيليب ناتانسون -الذي لم يُعرف كصهيوني أيضًا- فقد كان مسجلًا «كشيوعي سابق» في قوائم الأمن السياسي.

في الوقت الذي قُبض فيه على فيليب ناتانسون، كان روبير داسا في القاهرة لتنفيذ مهام أخرى ومشابهة هناك. سافر داسا إلى القاهرة صباح يوم 23 يوليو، وبقي فيها ليليتين، باتهما في فندق متواضع اسمه «دي روز»، أو «الزهرة».

خلال هذه الفترة وضع قنبلة حارقة في حقيبة، ووضع الحقيبة في مخزن أمانات محطة سكك حديد القاهرة، وبعد 3 أيام تصاعد الدخان الكثيف من الحقيبة، ثم تحوّل الدخان إلى لهب، سرعان ما امتد إلى الأرفف الخشبية، والحقائب الأخرى.

وفي ما بعد، قال صلاح الشمّاع - المخزنجي بأمانات المحطة:

- إن الذي أحضر الحقيبة شخص اسمه أميل، وكان ذلك في الساعة السادسة من مساء يوم 23 يوليو، وهو موعد القطار القادم من الإسكندرية.

وقال زميله طلعت حسين:

- لقد شاهدت النار مشتعلة في الحقيبة، وكانت موضوعة فوق رف في مخزن الأمانات، وبعد إطفاء الحريق، فُتحت الحقيبة، ووجدنا بها زوج أحذية، وجوربًا، وعلبتي نظارة بهما مساحيق.

وخلال الفترة نفسها، وضع داسا قنبلة أخرى في سينما «راديو»، اكتُشفت بعد التفتيش على كل دور السينما الذي جرى بعد حادث سينما «ريو». عَثر على

القنبلة قبل أن تنفجر ضابط شرطة سيئ الحظ، فعندما وجدها تحت أحد المقاعد، حملها إلى شباك التذاكر، وهناك اشتعلت بين يديه.

وأسفر التفتيش أيضًا عن وجود قنبلة مشابهة في سينما «ريفولي»، عثر عليها فَرّاشُها محمد أحمد مساء يوم 25 يوليو، تحت مقعد من مقاعد الصالة، وكانت عبارة عن علبة نظارة جلدية، أحكم على فوهتها غطاء من القماش، أخذها ليلقي بها في سلة المهملات، ثم عرف سرها بعد ذلك، وأمكن إبطال مفعولها.

لم يكن داسا يعرف بنبأ القبض على ناتانسون، ولا أن أوصافه موزعة على كل رجال المباحث في مصر، لذلك فقد استقلّ -باطمئنان- الأوتوبيس إلى الإسكندرية، وفي ساعة متأخرة من الليل عاد إلى بيته وهو يُصفّر، وعندما دخل شقته «في شارع سنان باشا»، وأضاء النور، امتدت أيدٍ قوية، تقبض عليه، وتضع بسرعة الحديد في يديه، وعندما أفاق من الذهول المفاجئ الذي أصابه، وجد نفسه وسط ضباط المباحث، وكل مكان في جسمه موجّه إليه فوهة مسدس.

قُبض على الأصدقاء الثلاثة الذين تعهّدوا بالوفاء «إلى الأبد».

لم يكن من الصعب أن يعترفوا بما ارتكبوه.

وكان اعترافهم على النحو التالي:

1 - عملية مبنى بريد الإسكندرية: ناتانسون وليفي وداسا.

2 - عملية المركز الأمريكي بالإسكندرية: داسا.

3 - عملية المركز الأمريكي بالقاهرة: ناتانسون وليفي.

4 - عملية سينما «ريو»: ناتانسون.

5 - عملية سينما «أمير»: ليفي.

6 - عملية محطة سكك حديد القاهرة: داسا.

7 - عملية سينما «راديو»، وسينما «ريفولي» بالقاهرة: داسا.

وداسا صاحب النصيب الأكبر، هو روبير نسيم داسا، يهودي أيضًا، مصري المولد وعمره 21 سنة كذلك، وُلد في الإسكندرية سنة 1932، الأب يهودي من أصل يمني، هاجرت أسرته إلى فلسطين، وجاء هو إلى مصر، ويعمل في التجارة، والأم من مواليد مدينة القدس، جاءت مع أسرتها إلى الإسكندرية بعد الحرب العالمية الأولى، وشاركت زوجها في تجارته التي لا تزيد على محل صغير للسجائر والحلوى والخردوات.

وروبير داسا هو الابن الثالث بين خمسة أبناء، نحيف الجسم طويل الوجه، أسود الشعر، يزحف الصلع على رأسه من مقدمتها، عيناه ضيقتان، شفتاه رفيعتان، يفرح بسرعة ويحزن بسرعة، درس في المدرسة اليهودية بالإسكندرية، وحفظ التوراة مثل أقرانه، وتحمّس بفعل معلميه لقرب قيام «وطن قومي لليهود»، فأصبح عضوًا نشطًا في إحدى جمعيات الشبيبة الصهيونية بعد الحرب العالمية الثانية، وكان مسموحًا بنشاط مثل هذه الجمعيات في ذلك الوقت، لكن بعد حرب فلسطين في سنة 1948، أصبح هذا النشاط ممنوعًا، وكان أن نزل أصحابه إلى تحت الأرض. وفي سنة 1948 أيضًا، قُبض على داسا -في حملة اشتباه قام بها البوليس المصري بسبب الحرب- لكن بعد أيام قليلة أُطلق سراحه، وهو يعمل في شركة تجارية يملكها يهودي مصري، ووظيفته فيها هي كتابة المراسلات باللغة العربية.

أمام سلطات التحقيق أصرّ الأصدقاء الثلاثة على أنهم أشعلوا هذه الحرائق من أجل عيون مصر، وحُبًّا في المصريين، فقد فعلوا ما فعلوا مساهمة منهم في القضية الوطنية، و«حتى يتبيّن للإنجليز والأمريكان أن المصريين غير راضين عن وجودهم، وأنهم ينوون إخراجهم بالقوة والإرهاب».

لذلك، فقد اختاروا حرق منشآت مبانٍ ودور سينما أمريكية وبريطانية.

قال المحقق ساخرًا:

- حسنًا، ولماذا أحرقتم مبنى البوستة ومخزن أمانات المحطة، وهما مِلكٌ للمصريين، هل لتخرجوهم من بلادهم بالقوة والإرهاب أيضًا؟!

ارتبكوا، تعلثموا، ثم خرسوا، فكان أن أمر لهم المحقق بماء مثلّج!

أمام سطات التحقيق أيضًا أصرّ الثلاثة على أنهم وحدهم الذين فكّروا، ودبّروا، وخطّطوا، وموّلوا، وأحرقوا، وعلى أنهم بلا شركاء وبلا محرضين، وكان أن بدا المحققون على وشك الاقتناع بذلك، وبأن المسألة فعلًا «لعب عيال»، وكاد المحضر يُغلق على هذا في ساعة تاريخه.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

2

شرائح الميكروفيلم!

على انفراد، سُئل فيكتور ليفي:

س: لماذا لم تنفذ عملية سينما «أمير»، بعد أن فشلت عملية سينما «ريو»؟!

جـ: وجدت أن من الأفضل تأجيلها!

س: ماذا فعلت بالقنبلة الحارقة التي كانت معك؟

جـ: رميتها في البحر.

س: هل تُقسِم على التوراة أنه ليس لك شركاء غير فيليب ناتانسون، وروبير داسا؟

جـ: نعم أقسم على ذلك!

طلب المحقق إحضار نسخة من التوراة ليُقسم عليها فيكتور ليفي، الذي أحسّ بأن الفرج قد جاء عندما قالوا له «اِحلف»، وأن المأزق الذي يوجد فيه على وشك أن يخرج منه بمجرد أن يلمس أول نسخة ممكنة من «العهد القديم»، ولأنه لا أحد في مديرية الأمن توقّع هذا الطلب، فقد بدا الأمر في حاجة إلى بعض الوقت.

وفي ذلك الوقت، وُضع على مكتب المحقق أمين أبو العلا (وكيل نيابة الإسكندرية العسكرية) تقرير من خبراء المعمل الجنائي عن محتوى شرائح - ميكروفيلم، عُثر عليها في بيت فيليب ناتانسون عند تفتيشه للمرة الثانية، خلف «برواز» زجاجي مُعلّق على الحائط... إن هذا التقرير لم يكن الأول من نوعه وإنما الثاني، فإمكانيات المعمل الجنائي كانت ضعيفة، وخبرات العاملين فيه كانت دون المستوى، لذلك لم يكن في التقرير الأول -الذي قُدّم على عَجَل– الكثير، الأمر الذي أقنع سلطات التحقيق بأن المسألة كلها «لعب عيال»، لكن التقرير الثاني - المُلحق، الذي استغرق إعداده بعض الوقت، قلبَ هذا التصور رأسًا على عقب، وأكد أن المسألة «لعب كبار»!

تضمّن التقرير تحليلًا دقيقًا لشرائح الميكروفيلم، التي ثبت -في ما بعد- أنها دخلت مصر واحدة بعد الأخرى، تحت طوابع بريد، لُصقت على ظهر بطاقات سياحية (كارت بوستال) أُرسلت من باريس، كانت على شريحة ثلث مقاس شريحة الفيلم الفوتوغرافي المُعتاد، الذي نستعمله الآن، وكان ذلك أعجوبة بكل مقاييس ما بعد الحرب العالمية الثانية، لذلك كان اختراع الميكروفيلم

مقتصرًا على أجهزة المخابرات، وشبكات التجسس، وكان وجوده مع شخص ما يكفي لإدانته كجاسوس.

في ذلك الوقت كان جهاز المخابرات العامة تحت الإنشاء، وكان يُسمى -على حد تعبير زكريا محيي الدين- المخابرات «السِّرِّيَّة». وزكريا محيي الدين هو الذي تولى مسؤولية تكوينها، وساعده بعض الضباط، أصبحوا في ما بعد وزراء وسفراء مثل شعراوي جمعة، وحسن بلبل، وعبد المنعم النجار، وعلي صبري. وقد قدّم الأمريكيون دراسات وتقارير عن تنظيم المخابرات، في محاولة منهم لأن تكون المخابرات المصرية على نمط المخابرات المركزية.

وكانت مسؤولية مكافحة التجسس موزعة بين المخابرات الحربية، والمباحث العامة، والمخابرات الحربية، كانت حتى 23 يوليو 1952، إدارة صغيرة، محدودة العدد من الضباط، نحو 15 ضابطًا، ولم تكن لهم القدرة على الإحاطة بأنواع النشاط السري داخل الجيش كافة، أما المباحث العامة فهي الاسم الجديد لما عُرف من قبل بالبوليس السياسي، أو القلم المخصوص، وقد تولى جمال عبد الناصر وجمال سالم مهمة تطويرها، وعُين الأميرلاي (العميد) رأفت النحاس مديرًا لها، وحتى ذلك الوقت كانت المباحث العامة أقوى أجهزة الأمن في مصر، وكان صيد الجواسيس من مهام عملها، لكن ذلك لم يكن يشغلها عن مهمتها الكبرى و(المقدسة)؛ متابعة القوى السياسية الداخلية، لذلك لم تكن المباحث العامة تعرف كيف تتعقب الجواسيس، وما كانت تملك الأدوات والخبرات التي تمكّنها من ذلك.

ثم إن المخابرات البريطانية كانت تقوم بهذا النشاط في مصر حتى 23 يوليو 1952، حتى سنتين فقط، وهي مدة لا تكفي لخلق جهاز أمن كفء، قادر على اصطياد الجواسيس، والتعامل معهم، ومجاراتهم في تكنولوجيا التخابر التي تطورت بجنون بعد اشتعال الحرب الباردة.

بصعوبة شديدة، وأجهزة بدائية، كُبّرت شرائح الميكروفيلم، وبصعوبة أشد وإمكانيات أضعف، اتضح أن الشرائح المضبوطة (7 شرائح) تحتوي على سبع وثائق، خطيرة، تشرح:

1 - تركيب القنابل الحارقة.

2 - استعمال القنابل الحارقة.

3 - شفرة اللا سلكي.

4 - إرسال اللا سلكي.

5 - كيفية الاتصال بالآخرين.

6 - دائرة إريال اللا سلكي.

7 - أسلوب إرسال الخطابات، والتقارير إلى عنوان في باريس، اتضح في ما بعد أنه عنوان محل للآلات الكاتبة في الشانزليزيه، يملكه يهودي، فرنسي.

وبمراجعة أكثر دقة للأوراق التي ضُبطت، لوحظت في خطاب مُرسل من باريس عبارة تقول:

«كيف حال الشقة».

وكان هذا يعني وجود مكان آخر هو مقر المنظمة، ويعني أن منظمة لها مقر لا بد أن يكون عدد أفرادها أكثر من ثلاثة.

وورد في الخطاب اسم شخص يُدعى «بول»، فقط «بول»، وهذا يعني وجود شخص رابع على الأقل، حتى لو كان «بول» اسمًا حركيًّا، وهو ما اتضح فعلًا في ما بعد.

ثروة من المعلومات، هبطت على المحققين، وغيّرت مجرى القضية تمامًا، وجعلت السلطات كافة تتأكد من وجود عدد آخر من أعضاء الشبكة طُلقاء، وأجهزة لا سلكي، وشفرة، وأوكار، لم توضع الأيدي عليها بعد، ولأن الوقت -في مثل هذه القضايا- كالسيف «إن لم تقطعه، قطعك»، فقد سيطر التوتر على الجميع من الوزير إلى الخفير.

جاء التقرير والميكروفيلم إلى أمين أبو العلا، قبل أن تأتي نسخة التوراة التي طلبها. كان فيكتور ليفي يجلس أمامه يقرض أظافره بأسنانه، وبدا في حالة أشبه بحالة التوتر التي يشعر بها السجين قبل إطلاقه سراحه، مدّ وكيل النيابة يده إلى التقرير، قرأه، تسمرت عيناه، عاد بظهره إلى الوراء، ابتسم ابتسامة عريضة ذات مغزى، ابتسامةَ مَن وضع يده على كنز بعد طول شقاء... وتعمّد رفع شرائح الميكروفيلم في الضوء، كأنه يتفرج عليها، وكان في الحقيقة يفرّجها للجاسوس الشاب.

وضع المحقق الفيلم على المكتب، وتشاغل بمكالمة تليفونية، هناك شكّ في أنها كانت مكالمة حقيقية، وأغلب الظن أنها كانت محاولة متعمدة لتحطيم ما تبقى من أعصاب فيكتور ليفي، لكن ما حدث بعد دقائق هو أن أعصاب المحقق هي التي تحطمت، فعندما أنهى المكالمة، والتفت إلى المتهم، كان الميكروفيلم قد اختفى.

لا بد أن الدنيا دارت به، ولا بد أن الابتسامة العريضة أصبحت ابتسامة صفراء، ثم سرعان ما ماتت مع باقي ملامح الوجه، ولا بد أنه انفعل، وقفز من وراء المكتب وأمسك بخناق فيكتور ليفي، ولا بد أنه استدعى كل من كان في

مديرية الأمن، لا بد أن ذلك كله قد حدث وأكثر، فمفتاح الصندوق ضاع قبل العثور على الصندوق، وقبل أن يعرف شكله ومكانه وما بداخله!

حسب الرواية الرسمية، انقلب المكتب رأسًا على عقب، بحثًا عن الميكروفيلم المفقود، وأصيب كل من المكان بهستيريا، فما حدث «شُغل عفاريت»، كما قال أحد ضباط المباحث، فهل ابتلعه فيكتور ليفي في ثوانٍ؟

كان فيكتور ليفي -رغم الحَرّ- في منتهى البرود، وكان -رغم التوتر- في منتهى البراءة، وفي عينيه نظرة لا تخلو من الفرح والشماتة والقلق، وبتفتيشه لم يُعثر على شيء، وبسؤاله أنكر أنه رآه، وأقسم أنه لم يبتلعه، وكاد المحقق يأمر له بكوب من شَربة «الملح الإنجليزي» لغسل جهازه الهضمي، لكنه تراجع، فما الفائدة؟ فلو كان قد ألقى بالميكروفيلم في جوفه، فلا أمل في استعادته كما كان!

في هذه الأثناء، جاءت التفاتة من أحد الضباط إلى بنطلون فيكتور ليفي، فأحس بغريزته بما جعله يمد يده إلى ثنيته، وعندما رفع الضابط أصابعه، كان بينها الميكروفيلم المفقود، سليمًا.

لم يكن من الصعب بعد ذلك أن يفتح الجاسوس اليهودي عقله، وقلبه، ويحلّ عقدة لسانه، وكان أن اعترف -لأول مرة- أنه بالفعل جاسوس...

س: أين مقر الشبكة في الإسكندرية؟

جـ: في شارع المستشفى الأميري بمحطة الرمل!

س: مَن استأجر هذه الشقة؟

جـ: أنا!

س: لكنك لا تُقيم فيها!

جـ: نعم...

طلب المحقق تحريات عن الشقة، وقفز مع فيكتور ليفي، وبعض ضباط المباحث العامة، في سيارة، وبعد دقائق كانوا داخل الشقة، وراح فيكتور ليفي يفتش في الغرفة الكبرى من الشقة عن جهاز لا سلكي على شكل حقيبة، أكد أنها كانت في الغرفة قبل القبض عليه مباشرة، وقال: إن جهاز اللا سلكي كان يُدار بواسطة مفتاح الإضاءة، وعندما أحسّ بأن ضباط المباحث لا يصدقونه، أقسم أنه صادق، لا يخدعهم، ومن شدة انفعاله، قال بغير انتباه: «لازم صمويل أخذه»؟

س: ومَن هو صمويل؟

جـ: صمويل عازار!

في الغرفة نفسها، أرشد ليفي عن وجود جهاز لا سلكي آخر، كان يُخفيه داخل الخزانة الخشبية التي تتدلى منها ستارة الشُرفة المعدنية... والجهاز مؤلف من قطعتين ومتصل بإريال، نُصب في الشقة في وضع فني، يجعله مؤثرًا، في دائرة تمتد شرقًا إلى إسرائيل، وغربًا إلى ليبيا.

دلّت التحريات أن الشقة مؤجرة باسم صمويل عازار فعلًا، وكان ذلك يكفي لكي يقبع رجال المباحث في الظلام داخل الشقة، في انتظار صاحبها، وفي مساء يوم 27 يوليو دخل صمويل عازار الشقة لآخر مرة، وعندما خرج منها، كان مقبوضًا عليه، ولا يعرف إلى أين المصير!

صمويل باخور عازار، يهودي، من مواليد الإسكندرية، عمره 24 سنة، قريب الشبه من الممثل الراحل أنور وجدي، يضع على عينيه نظارة طبية، تخرّج في كلية الهندسة، ادّعى أنه كان يشترك أيام الجامعة في الحركة الوطنية... يهوى الرسم، كان يُوهم جيرانه بأن الشقة التي يعيش فيها استديو يمارس فيه هواياته الفنية... يقرأ في كتب الطبيعة والجيولوجيا وعلم الحيوان وحياة الإنسان الأول، المنقرض، والعصور الحجرية الأولى... وفي ما بعد زاد شغفه بهذه الكتب، وهو في السجن، وقد قال: «إنني أعيش مع الحيوان أكثر، ومعنى هذا أنني أوثر قصص الحيوان على قصص الإنسان، لا لشيء إلا لأن الإنسان قد يرمي بنفسه إلى المهالك مختارًا أو مُكرهًا، بينما يترفق الحيوان بنفسه، فلا يفعل ما يفعله الإنسان».

والمعنى أنه نادم لأنه إنسان، ولأنه ليس حيوانًا، فالحيوان لا يتجسس، ولا يصنع القنابل الحارقة، ولا يخون بلاده... منتهى الواقعية، والفلسفة أيضًا.

سأل المحقق صمويل عازار:

س: هل عرفت أن هناك من قُبض عليه من زملائك؟

جـ: نعم، عرفت من فيكتور ليفي أن فيليب ناتانسون قُبض عليه!

س: ماذا فعلت بعد أن عرفت بأن فيليب ناتانسون قُبض عليه؟

جـ: ذهبت إلى الشقة، وأخذت الجهاز، جهاز اللا سلكي، ونقلته بعيدًا.

س: هل تفهم في تشغيل أجهزة اللا سلكي؟

جـ: نعم لأنني مهندس.

من ملفات التحقيق نعرف أيضًا أنه هو الذي جاء بالحامض المركّز الذي استُخدم في تركيب القنابل الحارقة، والذي ضُبطت بقاياه مع روبير داسا لدى

عودته إلى الإسكندرية.

وداخل كتاب في علم الجيولوجيا، كان في بيت صمويل عازار، عُثر على شريحة ميكروفيلم، عليها تعليمات صادرة من إسرائيل، تقول:

«تلقينا تقريركم الأخير. نرجو الاحتياط. توخوا الدقة البالغة في تصرفاتكم. أين مكان المحطة اللا سلكية؟ ما قوة ذبذبتها؟ هل تقع في منطقة فيها مصانع، ويُخشى أن تؤثر أصوات محركاتها على صوت المحطة؟ أم أن محطتكم الجديدة أُنشئت في مكان هادئ؟».

س: هل كان اختيار الشقة في مكان هادئ أمرًا مطلوبًا؟

جـ: نعم.

س: لماذا؟

جـ: ماكانش مطلوب أن تكون الشقة في منطقة مصانع علشان الدوشة!

داخل كتاب آخر، في حجم دليل التليفون، ومجلد بجلدة مقوّاة، حُفرت فجوة، كان يرقد فيها جهاز لا سلكي صغير، دقيق، قادر على الإرسال، والاستقبال معًا، قال عنه خبراء الأمن في مصر: «إنه جهاز دقيق ورائع، ولا يمكن أن يكون قد صُنع في مصر»!

وداخل كتاب ثالث، عُثر على ورقة عليها حروف وأرقام كودية، وبفك رموزها، اتضح أنها تتضمن أخطر برقية أُرسلت إلى الشبكة من داخل إسرائيل.

كانت البرقية تتضمن تعليمات وكانت التعليمات بمثابة برنامج عمل، وحدد هذا البرنامج الهدف الرئيسي من وراء عمليات الحريق.

كان نص البرقية كالتالي:

«أولًا: العمل فورًا على الحيلولة دون التوصل إلى اتفاقية مصرية - بريطانية.

الأهداف:

1 - المراكز الثقافية والإعلامية.

2 - المؤسسات الاقتصادية.

3 - سيارات الممثلين الدبلوماسيين البريطانيين، وغيرهم من الرعايا الإنجليز.

4 - أي هدف يؤدي تدميره إلى توتر العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبريطانيا.

ثانيًا: أحيطونا علمًا بإمكانيات العمل في منطقة القناة.

ثالثًا: استمعوا إلينا في الساعة السابعة من كل يوم على موجة طولها (جي) لتلقي التعليمات.

انتهى».

في ما بعد...

اتضح أن الموجة «جي» هي موجة الإذاعة العبرية في إسرائيل، والساعة السابعة هي الساعة السابعة صباحًا، موعد البرنامج اليومي «ربات البيوت»، ومن خلال هذا البرنامج كانت التعليمات «الطازجة» تصل إلى أفراد الشبكة في مصر، وعندما أذاع البرنامج «طريقة عمل الكيك الإنجليزي»، كان هذا يعني أن ساعة إشعال الحريق قد حانت!

وحسبما نشرت الباحثة الإيطالية الجنسية، الفلسطينية المولد، الأمريكية العمل، ليفيا روكاخ ([1]) ، في كتابها عن «الإرهاب الإسرائيلي المقدّس»، فإن الغرض الأساسي من هذه التعليمات، كان طبقًا للوثائق الإسرائيلية الرسمية:

«غرضنا تحطيم ثقة العرب في النظام المصري الحالي، عليكم القيام بعمليات تؤدي إلى اعتقالات، ومظاهرات، تعقبها أعمال انتقامية للتعبير عن الغضب والاحتجاج. كونوا حذرين، حريصين، بحيث لا تشير الأصابع الاتهام إلى اليد الإسرائيلية، أو يُقال إننا خلف تلك الأعمال. في الوقت نفسه علينا تحويل الأنظار نحو أي جهة يمكن اتهامها وتحميلها المسؤولية.

إن هدفنا من هذا كله هو منع الغرب من تقديم المساعدات الاقتصادية أو العسكرية إلى مصر.

اختيار الأهداف المُراد ضربها أمر يقرره المسؤول عن التنفيذ، لكن لا بد أن يتوخى الحذر الكامل وحساب النتائج، بمعنى ضرورة خلق حالة من الاضطراب السياسي والفوضى العامة، مهما كان الثمن.

انتهى».

صدرت هذه التعليمات في شهر يونيو 1954، بالتحديد يوم 16 يونيو 1954... في وقت كانت فيه الظروف السياسية في مصر تمر من عنق زجاجة ضيق وحرج، فجمال عبد الناصر خرج من أزمة مارس (التي توصف بأزمة الديمقراطية) قابضًا على السلطة، لكن بلا شعبية تقريبًا، ورغم أنه قال: «إني لا أصلح ديكتاتورًا، لا أصلح مُطلقًا، لأني ديمقراطي بطبعي، ولأن الثورة ثورة ديمقراطية، ولو انحرفت عن هذا الهدف لكتب الله لها الفشل»([2])، رغم أنه قال ذلك ونُشر، فإن الجراح التي خرج بها الكثيرون من أزمة مارس، جعلت من الصعب تصديقه، على الأقل في هذا الوقت بالذات.

والقوى الوطنية التي ناصرته في البداية (الإخوان وحركة «حدتو» الشيوعية)، سرعان ما انقلبت عليه، وتوحّدت فصائل كثيرة متنافرة منها ضده، ونزلت تحت الأرض تحارب بالمنشورات.

والضباط الأحرار انقسم بعضهم على بعض، فأصبح جزء منهم في السلطة، وأصبح جزء آخر في المعتقل، وأُبعد الجزء الثالث إلى خارج الجيش في وظائف مدنية، أو إلى خارج البلاد في السلك الدبلوماسي... وانتهى فعليًّا التنظيم الثوري الذي غيّر النظام في مصر وأطاح نهائيًّا بحكم أسرة محمد علي.

وفي ذلك الوقت أيضًا، كانت مفاوضات الجلاء قد شارفت على النهاية، لقد بدأت هذه المفاوضات يوم الاثنين 27 أبريل 1953 برئاسة محمد نجيب عن الجانب المصري، والسير رالف ستيفنسون عن الجانب البريطاني... لكن في يوم الأربعاء 6 مايو 1953، قُطعت المفاوضات، وكان السبب «مراوغة البريطانيين»، على حد قول محمد نجيب، وأمر جمال عبد الناصر باستئناف العمليات الفدائية ضد جيش الاحتلال في منطقة قناة السويس، واستُؤنفت المفاوضات بعد 9 أشهر... ورأس الجانب المصري محمد نجيب، أيضًا، لكنه سرعان ما انسحب، وحلّ محله جمال عبد الناصر، ورأس الجانب البريطاني وزير الدولة أنتوني ناتنج، وكان واضحًا أن الخلافات بين الجانبين تضيق، خصوصًا بعد أن قبل المصريون بوجود 800 فني بريطاني في مصر، وبعد أن وافقوا على استخدام قاعدة السويس إذا ما تعرضت تركيا لاعتداء.

ولا جدال أن ذلك -مع باقي الأحداث- أضعف موقف جمال عبد الناصر، وجعله في موقف سيئ، وفي حالة نفسية وسياسية أسوأ، نتيجة اتهام المعارضة له بالتفريط في الحقوق الوطنية بل الخيانة...

ورغم أنه قد ثبت -بعد فترة ما- أن جمال عبد الناصر كان على حق حين وقّع على الاتفاقية، وأن تخوفات خصومه لم يكن لها أساس، فإنه في تلك الفترة، التي نرصد ملامحها، كان في وضع لا يُحسد عليه.

ورغم أن اليهود المصريين لم يتعرضوا لأي تغير في المعاملة، بعد الثورة، فإن إسرائيل فقدت في العهد الجديد معظم العملاء الذين اعتمدت عليهم في مصر، والذين كان منهم من يملك الحق في الدخول على الملك فاروق وهو في حجرة نومه.

وقد سأل ديفيد بن جوريون (رئيس وزراء إسرائيل ووزير الدفاع في ذلك الوقت) صديقه ورفيقه ناحوم جولدمان (رئيس مجلس اليهود العالمي) عن كتاب جمال عبد الناصر «فلسفة الثورة»، فسخر جولدمان من الكتاب، وقال إنه ليس في أهمية أعمال أدبية مثل «فاوست» و«دون كيشوت» و«الإلياذة»،

لكن بن جوريون لم يُعجبه الرد، وقال إنه كتاب مهم، خطير، يدعو فيه جمال عبد الناصر إلى توحيد العرب والمسلمين، «وهذا كلام خطير للغاية»... ثم إنه يشعر بمرارة وهو يتحدث عن ذُل الهزيمة العربية في حرب سنة 1948، ويحس بالإهانة، و«لهذا أنا لا أعتقد أنه مستعد لعقد صلح أو سلام معنا ما لم يُشفَ من صدمته، وهو لن يُشفى من صدمته قبل أن يحرز انتصارًا علينا».

قال ناحوم جولدمان:

- لكنه يتحدث عن تنمية بلاده، وتحررها من الاستعمار البريطاني؟

رد بن جوريون:

- هنا... بالضبط مكمن خطورة ناصر![3])

دار هذا الحوار في إسرائيل، بينما كانت مفاوضات الجلاء على أشدها في مصر، وقد تسربت إلى بن جوريون أنباء مؤكدة عن نجاح المفاوضات، وقد صدّقها، لأنه كان يعرف أن الولايات المتحدة تمارس -على بريطانيا- ضغطًا في هذا الاتجاه. وعندما أُعلن عن توقيع الاتفاقية بالأحرف الأولى في 27 يوليو 1954، تقرر القيام بمسلسل الحرائق قبل هذا الموعد، بوقتٍ مناسب.

كانت إسرائيل ضد الاتفاقية قبل أن توقّع، لأنها كانت تعد وجود 80 ألف جندي بريطاني في قناة السويس بمثابة حاجز قوي بينها وبين مصر، يحميها من أي محاولة غزو أو انتقام يمكن أن يفكر فيها جمال عبد الناصر.

ثم إن إسرائيل أدركت أن تحرر مصر من الإنجليز، يعني تفرغها لبناء نفسها كدولة قوية، الأمر الذي يكون من السهل معه إزاحة إسرائيل، وتحرير فلسطين.

ثم إن إسرائيل كانت تشعر «بالغيرة» من علاقة جمال عبد الناصر بالغرب، فهذه العلاقة -كما تصوّرت- على حساب علاقتها هي بالغرب، وعلى حساب أدوار اختارت نفسها كي تلعبها، مقابل ثمن مادي وسياسي وعسكري هي في حاجة إليه.

وقد ضغطت إسرائيل على بريطانيا كي تبقى في مصر، لكنها فشلت، وضغطت على الولايات المتحدة الأمريكية لإقناع بريطانيا بنقل جنودها وعتادها من السويس إلى غزة، لكن مصر رفضت، فالجلاء يعني الانسحاب لا زحزحة الاحتلال!

ولم يبقَ أمام إسرائيل سوى اللعب بالنار وإشعال الحرائق وقطع الجسور بين مصر وبريطانيا لعل وعسى، لكن العملية فشلت، ومشعلو الحرائق سقطوا، والبضاعة التي صدّرتها إسرائيل رُدت إليها، فبينما كان جمال عبد الناصر

وأنتوني ناتنج يوقّعان على اتفاقية الجلاء، كان معظم أفراد شبكة التخريب قيد الاعتقال، ورهن التحقيق.

في ذلك الوقت كذلك، كانت العلاقات بين القاهرة وواشنطن كالسَّمن على العسل؛ وفود تأتي، ووفود تذهب، وبعثات عسكرية، وخبرات مدنية، ومعونات اقتصادية، ومفاوضات حول السلاح، واتصالات على المستويات كافة، وضغوط على بريطانيا لإتمام الجلاء، وكان ذلك كله سببًا وجيهًا لأن تُوضع المنشآت الأمريكية في قائمة الأهداف الإسرائيلية التي لا بد أن تحترق!

بالقبض على المهندس، والرسام، ومدرس الهندسة، صمويل عازار، كُشف عن كل ذلك، وتحولت القضية من الدائرة الجنائية إلى الدائرة السياسية!

وقد كان صمويل عازار هو مسؤول الشبكة في الإسكندرية، وأول مسؤول عنها، ثم صدرت التعليمات -من إسرائيل- أن يتنازل عن القيادة لفيكتور ليفي، لأن فيكتور ليفي سافر إلى إسرائيل سرًّا، وتلقى تدريبات على التجسس هناك، وعندما عاد إلى مصر أصبح أكثر خبرة ومؤهلًا للقيادة.

ودون أن يدري أوقع صمويل عازار خامس فرد في الشبكة، فقد اعترف بأن أموال الشبكة في الإسكندرية في يد يهودي اسمه ماير صمويل ميوحاس، وقال إنه هو الذي اشترى أدوات ومواد صنع القنابل الحارقة، ودفع فيها 500 جنيه.

ماير ميوحاس، شاب نحيف. قامته أقل من المتوسط. ملامح وجهه واضحة. شعره أسود. يهوى الروايات العاطفية. وُلد في الإسكندرية. أسرته من أصول بولندية. عمره 22 سنة. يميل إلى المرح، واشتهر بين رفاق طفولته بموهبة التمثيل، وكان يقلّد إسماعيل ياسين وشكوكو ونجيب الريحاني. درس في المدارس اليهودية. غير متدين. لم يُكمل تعليمه. يعمل في مهنة وسيط تجاري، أو قومسيونجي.

بعد القبض عليه، سُئل ميوحاس:

س: من أعطاك الـ500 جنيه؟

جـ: جون دارلنج.

س: لماذا؟

جـ: تحت حساب شراء مواد كيميائية!

س: من هو جون دارلنج؟

جـ: كان موظفًا في إحدى الشركات بالإسكندرية، وتعرفت عليه في سنة 1951، بواسطة شخص ثالث اسمه عبده داخون، وعرفت بعد القبض علينا أن اسمه الحقيقي إبرام دار.

في ما بعد...

سنعرف الكثير عن جون دارلنج، أو إبرام دار، وهما شخص واحد، لم ولن يُقبض عليه، وهو في الحقيقة قائد الشبكة ومؤسسها في القاهرة والإسكندرية، وهو من أخطر رجال المخابرات الإسرائيلية في ذلك الوقت.

سنعرف الكثير عنه، لكننا لا نريد الآن أن نسبق الأحداث!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

3

دكتور «بول»

مثل حلقات السلسلة، تساقط جواسيس إسرائيل في مصر.

كان كل شخص يسقط مثل باب جديد يُفتح، وكل باب يؤدي إلى حجرة، وكل حجرة تمتلئ بثروة من المعلومات والأسرار، ومن حجرة إلى حجرة، جمعت سلطات الأمن الكثير، فهل تُنظّم شبكات التجسس على طريقة صياغة الأساطير في «ألف ليلة وليلة»؟!

فيليب ناتانسون، فيكتور ليفي، روبير داسا، صمويل عازار، ماير ميوحاس... باب يؤدي إلى باب، المهم المفتاح وسرعة استخدامه في الوقت المناسب، والمفتاح هنا قد يكون كلمة عابرة، زلة لسان، ورقة مهملة، رقم تليفون مكتوب بقلم رصاص على حائط، فالحرب بين الجاسوس والمحقق حرب ذكاء، وحرب الذكاء حرب نفسية وعقلية، فيها سرعة البديهة، ودقة الملاحظة، وقوة التحمّل.

ففي الأوراق التي عُثر عليها، جاءت سيرة شخص اسمه بول، وظل الغموض يُحيط بهذا الشخص، حتى حكى ماير ميوحاس عن «أكلة» سمك، أصابته بمغص، واضطُر إلى أن يذهب إلى بول في المستشفى ليعالجه:

س: رُحت تتعالج من المغص في أي مستشفى؟

جـ: كنت في القاهرة ساعتها، فذهبت إلى المستشفى الإسرائيلي!

إذن، بول شخص حقيقي، دكتور يعمل في المستشفى الإسرائيلي في القاهرة، وبقليل من التحري أمكن معرفة أن بول هو الطبيب الجراح موسى ليتو مرزوق، ولأنه مسؤول الشبكة في القاهرة، فقد كان القبض عليه بداية سقوط معظم الأعضاء: فيكتورين نينو الشهيرة بمارسيل، وماكس بنيت، وإيلي جاكوب، ويوسف زعفران، وسيزار يوسف كوهين.

لكن...

لم يُقبض على أهم وأخطر عضوين في الشبكة: إبراهم دار، المُسمى باسم جون دارلنج، وإفري إلعاد، المُسمى باسم بول فرانك، فقد نجحا في الفرار من مصر في الوقت المناسب.

كما أن الشبكة ضمت أعضاء قُبض عليهم، ثم أُفرج عنهم، دون أن يوجّه إليهم أي اتهام، أشهرهم إيلي كوهين، الجاسوس الإسرائيلي الشهير الذي قُبض

عليه في ما بعد في سوريا، وشُنق في ميدان عام، وبقيت جثته مُعلّقة هناك ثلاثة أيام([4]).

حسب قرار الاتهام، رتبت النيابة المتهمين حسب أدوارهم الجنائية في الأحداث، وكان الترتيب كالتالي:

1 - إبرام دار، المُسمى باسم جون دارلنج - ضابط بالجيش الإسرائيلي (هارب).

2 - موسى ليتو مرزوق - طبيب بالمستشفى الإسرائيلي.

3 - صمويل باخور عازار - مدرس بهندسة الإسكندرية.

4 - فيكتور مويز ليفي - بلاسييه.

5 - فيكتورين نينو الشهيرة بمارسيل - موظفة بشركة الفابريقات الإنجليزية.

6 - ماكس بنيت - بشركة «أنجلو إيجيبشيان».

7 - بول فرانك (هارب).

8 - فيليب هرمان ناتانسون - مساعد سمسار بمكتب إيلي كورييل.

9 - روبير نسيم داسا - كاتب تجاري.

10 - إيلي جاكوب نعيم - موظف بشركة «شوارتس».

11 - يوسف زعفران - مهندس معماري.

12 - ماير صمويل ميوحاس - قومسيونجي.

13 - سيزار يوسف كوهين - موظف ببنك زلخا.

لم يعكس هذا الترتيب الجنائي أوضاع هؤلاء الجواسيس، حسب الهيكل التنظيمي للشبكة، الذي كان كالتالي:

إبرام دار - مؤسس التنظيم.

بول فرانك - الإشراف على التنظيم.

ماكس بنيت - حلقة الاتصال بين الداخل والخارج.

صمويل عازار - مسؤول خلية الإسكندرية في بداية التنظيم.

فيكتور ليفي - مسؤول خلية الإسكندرية عند القبض على التنظيم.

د.موسى ليتو - مسؤول خلية القاهرة.

فيكتورين نينو - مسؤول الاتصال بين خلايا التنظيم.

ماير ميوحاس - مسؤول التمويل في خلية الإسكندرية.

الباقي مجرد أعضاء في منظمة أكبر بكثير من التي كُشفت، ضمت شبابًا من اليهود المصريين، حال انفجار قنبلة سينما «ريو» قبل توقيتها، دون تورطهم، وإن لم يمنع مواصلة نشاطهم السري حتى هاجروا إلى إسرائيل.

كانت البداية في سنة 1942، عندما أنشأت الوكالة اليهودية فرعًا سريًّا في مصر لجهاز «اليابيت»، وهو الجهاز المسؤول عن تهجير اليهود إلى فلسطين، وقد أسس هذا الفرع يهودي ثري اسمه روث كليجر، كان يقوم بتهريب اليهود عبر الحدود، كما لو كانوا ممنوعات، مخدرات مثلًا.

بعد عامين قررت مخابرات «الهاجاناه» توسيع شبكتها في مصر، لترحيل اليهود، ولسرقة الأسلحة التي كدّسها الحلفاء في مصر، وللحصول على معلومات عن الإنجليز، حيث كانت القاهرة مقر قيادة البريطانيين في الشرق الأوسط، ثم، كان لا بد من معرفة رد فعل الحكام العرب في حالة إذا ما أُعلنت الدولة اليهودية في فلسطين([5]).

تولى الشبكة هذه المرة عميل يهودي محترف اسمه ليفي إبرام، وُلد في فلسطين وانضم إلى قوات «الهاجاناه»، وفي سنة 1944 أُرسل إلى مصر متخفيًا في شخصية ضابط إنجليزي.

كان عليه أن ينزل في بيت سيدة «صالون» بارزة في المجتمع المصري اسمها يولندي جابي، وهي من أسرة يهودية ثرية تعيش في الإسكندرية، وقد تعلّمت البولندية في باريس، واكتسبت أسلوب الحياة على الطريقة الغربية، كما كانت تعشق المغامرة، لذلك لم تتردد في العمل مع ليفي إبرام في شبكة التجسس.

استأجرا فيلا خارج الإسكندرية، كانت في الظاهر مصحة لاستشفاء ضباط الحلفاء، وكانت في الحقيقة قاعدة تجسس، وقاعدة تهريب لليهود.

وقد سُميت هذه الشبكة باسم مستعار هو «أوبريشان جوش». ولا جدال في أنها حققت بعض النجاح، لكن، بعد حرب فلسطين أصبح الموقف أكبر من أن تحتمله.

في سنة 1948، أنشئت «وحدة عمليات خاصة» تحت إشراف وزارة الخارجية الإسرائيلية، كانت مهمتها القيام بأنشطة سِرِّية متنوعة في الأراضي العربية، لكن هذه الوحدة أهملت بعد توقف القتال في فلسطين، وتولى الجيش أمرها، وقد تذكرت المخابرات الإسرائيلية هذه الوحدة عندما اقترح بعض

ضباطها تنفيذ ما سُمي «تكتيك الصدمة»، كان ذلك في سنة 1954، وكان المطلوب تدبير عمليات خاطفة، هدفها تغيير سياسة لندن وواشنطن تجاه القاهرة، وتحميل جمال عبد الناصر مسؤولية مؤامرة معادية للأمريكيين والبريطانيين، لكن المخابرات الإسرائيلية وجدت أن من الصعب إرسال أفراد هذه الوحدة إلى مصر، وأنه من الأفضل الاعتماد على شبكة العملاء المكونة كليةً من يهود مصريين، والتي ورثت شبكة «أوبريشان جوش» منذ بداية الخمسينيات.

كانت هذه الشبكة تسمى باسم كودي هو «الوحدة - 131»، وقد شُكلت لتكون مثل طابور خامس في مصر، لو قامت الحرب بينها وبين إسرائيل، كما كان من أهدافها مساعدة اليهود المصريين على الهجرة إلى إسرائيل([6]).

حسب تطورات الخطة، كان على أفراد «الوحدة – 131» إشعال الحرائق، على أن تقوم المخابرات الإسرائيلية بتزوير وثائق تدل على أن المصريين هم الجناة، ثم تُسرب هذه الوثائق إلى وكالة المخابرات المركزية (الأمريكية)، التي سيكون عليها -بعد ذلك- إقناع البيت الأبيض ووزارة الخارجية بتغيير سياسة واشنطن تجاه القاهرة، بسهولة!

وفي كتابه عن المخابرات الإسرائيلية، يقول ريتشارد ديكون: «إن الأهداف التي أُختيرت في البداية لكي توضع فيها القنابل الحارقة، كانت أمريكية فقط، فقد كان الإسرائيليون على يقين من أن المخابرات الأمريكية لن تفضح هذا الأسلوب، واستبعدت الأهداف البريطانية خوفًا من أن تكتشف المخابرات البريطانية -الخبيرة بالأساليب الصهيونية- هذا الأسلوب، فتفضح العملية كلها، لكن ما شجع الإسرائيليين فعلًا على المضي قدمًا في تلك الخطة، وعود السلامة والاطمئنان التي قطعها على نفسه أحد عملاء إسرائيل الذي يعمل مع وكالة المخابرات المركزية».

وهكذا صدرت التعليمات إلى أعضاء «الوحدة – 131»، بتنفيذ مهام الحرق، التي عُرفت في ما بعد بعملية «سوزانا»!

و«الوحدة – 131» أسسها في مصر الكولونيل الإسرائيلي إبرام دار، أو جون دارلنج، كما عُرف في مصر التي دخلها -أول مرة- سنة 1951، بجواز سفر بريطاني، كوكيل لبعض الشركات الإنجليزية التي تنتج الأدوات الكهربائية.

المعلومات المتوفرة عنه قليلة، كما أنها غير مؤكدة، ومصدرنا هنا أقوال المتهمين في ملف القضية.

هو يهودي، من أصل يمني، نزح إلى إسرائيل، أقام في مخيمات اليهود المهاجرين إلى فلسطين خلال حرب 1948، بعد الهدنة أصبح عضوًا في اللجنة

العليا للمزارع الجماعية في المستوطنات الإسرائيلية المسماة «كيبوتز»، ثم انضم إلى المخابرات العسكرية، وكان أحد رجالها في الخارج حيث ساهم في تكوين شبكات التجسس من اليهود المقيمين في سوريا والعراق ولبنان واليمن، وكان دائم التنقل في أنحاء العالم لتجنيد اليهود في خدمة إسرائيل، أو لحثهم على السفر إلى هناك.

عندما نزل جون دارلنج إلى مصر كانت تعج بالجمعيات الصهيونية السِّرِّيَّة والعلنية التي تروّج دعائيًّا لإسرائيل، وتعمل على تيسير هجرة اليهود إليها، لذلك كان من السهل عليه أن يجد أعضاءً من الشباب اليهودي جاهزين للانضمام إلى شبكة التجسس التي كُلف بتشكيلها، وكان إيلي كوهين على رأسهم!

وتعرّف جون دارلنج على مارسيل نينو، كان عمرها 24 سنة، وكانت واحدة من بطلات السباحة، وكانت على علاقات ودية مع بعض ضباط الجيش، الذين كانت تقابلهم في الحفلات التي كان يُقيمها أصدقاؤها الأثرياء، ومن أول نظرة أحبت مارسيل، دارلنج، وساعدته في العثور على مجندين آخرين.

وبواسطة إحدى الجمعيات اليهودية في القاهرة، تعرّف جون دارلنج على طبيب يهودي، شاب، ونشط، اسمه د.فيكتور سعاديا، كان رئيسًا لإحدى هذه الجمعيات، لكن التعارف بينهما جاء في وقت كان فيه د.سعاديا يجهّز أوراق الخروج إلى فرنسا ومنها إلى إسرائيل، إلا أنه عرَّف جون دارلنج على طبيب يهودي آخر، هو د.موسى ليتو مرزوق، الطبيب الجراح بالمستشفى الإسرائيلي بالقاهرة، وبعد أن توثقت الصلة بينهما، فاتحه في أمر المنظمة.

د.موسى مرزوق، يهودي، من أصل تونسي، وُلد وتربى وتعلّم في مصر حتى أصبح جراحًا. قمحي البشرة. أسود الشعر. له شارب،. متحفظ. يميل إلى الغموض. قليل الكلام. يكره الثرثرة. لا يثق في الناس بسهولة. دائم الشك، وأحيانًا يفقد الثقة في نفسه.

وفي ما بعد...

كشف د.موسى مرزوق أمام المحكمة العسكرية العليا (التي نظرت القضية) كيف بدأت علاقته بالشبكة، وبجون دارلنج:

س: ما علاقتك بـجون دارلنج؟

جـ: أنا تعرّفت عليه سنة 1951 بواسطة زميل لي في كلية الطب هو الدكتور فيكتور سعاديا، قال لي د.سعاديا إن «فيه واحد جاي من إسرائيل، وعايز منك خدمة»، وقابلته، وكان جون دارلنج الذي قال لي إنه «عايز يعمل نادي أو شيء يضم أعضاء يهودًا ومصريين يتفاهمون فيه ويتبادلون الآراء، وذلك كي

يزول التوتر الحادث بعد إعلان دولة إسرائيل». بعد فترة وجدته يتراجع عن فكرة النادي، وقال إنه لسه بدري عليه، ونقدر نمهّد له بالمنشورات.

وطلب أن يكون توزيع المنشورات رأسًا على الناس. واخترع طريقة ميكانيكية لتوزيع المنشورات، وهي عبارة عن «أسطوانة فاضية نحط في قاعها مادة قابلة للاشتعال، ونملأ الأسطوانة بالورق اللي عايزين نوزّعه، ثم نُحدث الإشعال، الذي يُحرك الأسطوانة، فتطرد المنشورات لوحدها».

وسافر جون دارلنج، وأخذتُ المسألة جَد، وعملت تجربة على الاختراع في جرسونيرة (شقة للعلاقات الخاصة) بتاعتي في شارع سليمان باشا (طلعت حرب في ما بعد) ففشلت، فكتبت له جوابًا في فرنسا، فلم يصل إليّ منه رد، وتركت المسألة عند هذا الحد.

س: إيه حكاية الجرسونيرة دي؟

جـ: أنا استأجرت 3 جرسونيرات، واحدة في شارع سليمان باشا، والثانية في الدقي، والثالثة في شارع رشدي.

س: تقصد 3 شقق للمنظمة؟

جـ: لا، 3 جرسونيرات، باستخدمها في أغراض عاطفية، خاصة!

س: 3، تستخدمها في أغراضك الخاصة، ليه؟

جـ: كده.

س: طب كمل…

جـ: بعد 6 أشهر، قابلتني مارسيل (فيكتورين نينو) وقالت لي إن جون بيسلّم عليك، ثم بعد أيام اتصلت بي، وقالت إنه عايز يشوفك في فرنسا.

س: وانت تعرف مارسيل منين؟

جـ: كنت أعرفها من زمان معرفة سطحية، من قبل سنة 1951، بسنة، كانت صاحبة بنات أصحابي، وفي أحد الاجتماعات مع جون دارلنج، عرفني بها جون، فقلت: أنا أعرفها، وقال جون إنها «حتكون معاك في الشغلانة دي»، يعني حكاية النادي والمنشورات، وقبل ما يسافر فهمني إن مارسيل حيرسل لها عنوانه في فرنسا، وأنه سيتصل بي عن طريقها.

وهكذا…

بدأت ورطة الدكتور مرزوق!

في ما بعد أيضًا…

روى فيكتور ليفي أمام المحكمة قصة مشابهة لتجنيده...

قال:

- في صيف 1951، شهر يونيو على ما أذكر، اتصل بي واحد من زملائي اسمه أوفاديا دانون، كان قد تعرّف بي صدفة، طلب مني أن نلتقي، التقينا، وعرفني بواحد اسمه جون، وتكلمنا في أحوال البلد، بعد كده دانون قابلني في السكة، وقال لي: ما تمر عليّ في البيت بعد الظهر. ورحت وقابلت جون هناك، وجون قال لي المرة دي، إنه جاي من طرف إسرائيل، وكان عايز يعمل جروب (جماعة) من شوية شبان من اللي ممكن يساعدوا إسرائيل في وقت الحرب، فأنا قلت لجون: أنا لسه ماخلّصتش المدرسة، ومش عايز أحط نفسي في جروب دلوقتي، علشان عايز أروح فرنسا أكمّل تعليمي. وهو فضل يحاورني، وقال لي: إحنا مش عايزين نشاط منك، إحنا عايزين تكونوا شوية أصحاب وتتصلوا بنا في فرنسا، وانتوا حتكونوا مبسوطين.

وكان عمري 18 سنة ونصف، وجون أجّر شاليه في سيدي بِشر، واجتمعنا في الشاليه واتعرفت بصمويل عازار، وروبير داسا، وجون قعد يكلمنا، وقال لنا: إحنا مش عايزين شغل منكم، ولكن عايزينكم تأجروا شقة، وفي الشقة دي ممكن تتجمعوا، وبعدين وقتها ابقوا اتصلوا بيا، وقولوا لي بتعملوا إيه.

وبعد يوم، أنا عَرَّفت فيليب ناتانسون بـجون، وبعدين عملت أنا وروبير داسا وفيليب ناتانسون جروب، وبقينا نجتمع في الشقة، وبعدين صمويل عازر أجّر شقة في مكان آخر في محطة الرمل، وفي الشقة دي كنا بنجتمع...

وسافر جون، أو اختفى.

وماكانش لنا اتصال به، ولكن صمويل كان بيبعت جوابات لجون في باريس، وإحنا كنا بنعرف منه الأخبار!

س: مين اللي كان بيحدد المنشآت اللي تتحرق؟

جـ: إحنا.

س: كيف؟

جـ: كانت التعليمات، حرق منشآت أمريكية وبريطانية، لكن من دون تحديد، وكان علينا إحنا التحديد والتنفيذ.

س: لماذا ادّعيت أنك عضو في منظمة شيوعية؟

جـ: كان الاتفاق إن إحنا لو قُبض علينا نقول كده.

س: تقولوا إيه؟

جـ: نقول إن أنا شيوعي أتلقى تعليمات من خلية سِرِّية تضم جواسيس مدربين على أيدي السوفييت!

س: هل لك نشاط شيوعي سابق؟

جـ: لا!

وهكذا...

أصبح فيتكور ليفي جاسوسًا.

وسألت المحكمة فيليب ناتانسون:

س: هل تعرف جون دارلنج؟

جـ: أيوه، فيكتور ليفي عرفني به سنة 1951، وقال لي إن فيه واحد جاي من إسرائيل وعايز يشوفني، وبعدين تقابلنا أمام سينما «ريالتو»، وتمشينا وتكلمنا سوا، وقال لي جون إنه عايز يكوّن جروب ليساعد إسرائيل، فقلت أنا عايز أسافر فرنسا لأتعلم التصوير، فقال: كويس خالص، وأنا ممكن أخليك تسافر وتتعلم، وأنا مش فاضي دلوقتي، وممكن كمان شوية نساعدك في الحكاية دي، وإن فيكتور ليفي حيعرفك بالجروب.

س: ألم تسأل جون دارلنج عن أغراض الجروب؟

جـ: سألته فقال لي، في الأول مش لازم تسأل، وبكره حتعرف عملك في الجروب، واللي نكلفك به لازم تعمله، فقلت له: افرض إنك طلبت مني أرمي نفسي من الشباك أو أقتل أحد! فقال: لا، إحنا مش عايزين نعمل حاجة بالقوة، وخليك مع الجروب. وبعدين قال لي: أنا مسافر بكرة. وأعطاني 10 جنيهات، وقال لي: الفلوس دي علشان تتعلم التصوير زيادة، وكان عمري 18 سنة.

وقابلت فيكتور ليفي وعرّفني بروبير داسا، وكان جون قال لنا نجتمع مرة في الأسبوع، فجبنا كوتشينة وكنا نلعب بوكر، وبعدين بدأنا نعمل بارتي (حفلة) في البيت، وكنا بنعزم أي ناس تانيين، وماذكرش أسماءهم، وبعدين حضرت مرة مارسيل وعرّفنا بها صمويل عازار، وكان مرة جه د.مرزوق، وإحنا ماتكلمناش وكنا بناكل عنب!

س: بس تاكلوا عنب وتبصوا لبعض!

جـ: ماكناش بنتكلم لأنها كانت أكبر منّا وإحنا كنا مختشيين منها، وكانت بتتكلم عن البحر والصيف والشتاء وفوائد النبيذ.

س: ماتكلمتش في أعمال الجروب؟

جـ: لا. جون قال لنا مانسألش في أي حاجة، وبعدين طلب جون أن نستعد للسفر وجهزت الأوراق، وكنت باشتغل في الصبح وبعد الظهر وآخذ من المكتب الصبح 10 جنيه وبعد الظهر كان الخواجة بتاعي يقول لي: لما تخلص الشغل حاعطيك مكافأة كويسة، وكان عملي في الصبح في مصنع نسيج، وعملي بعد الظهر كان في مكتب الخواجة بتاع البورصة. وطلب مني د.مرزوق أن أسافر، وأقابله في القاهرة، وقابلته في محل «الأمريكين» وأعطاني 400 جنيه، 200 جنيه عشاني، و200 عشان روبير داسا، ودول مصاريف السفر إلى فرنسا.

وجاء الدور على ماير ميوحاس ليحدد كيف كانت ضربة البداية.

في المحاكمة سُئل:

س: هل تعرف شخصًا يدعي إبرام دار؟

جـ: لا. لم أعرفه إلا في القضية، لأن اسمه اللي سمعته في سنة 1951 هو جون دارلنج، وكان ساعتها موظفًا في شركة بالإسكندرية.

س: كيف تعرّفت عليه؟

جـ: كما قلت في التحقيق، عرّفني به صديق اسمه عبده داخون، وقدّمه لي على أنه وكيل مصنع خاص بلوازم الكهرباء، وعرض جون أن نشتري منه بضاعة، لكن أنا رفضت وقلت له إحنا لا نحتاج هذا النوع من البضائع. وبعد أسبوع كنت ماشي في الشارع وقابلت عبده داخون، وقال لي: إنت ماشتريتش ليه من الشخص ده، ده إسرائيلي ولازم نساعده. فاعتذرت بعدم حاجتنا لبضاعته، فقال إن هذا الشخص كان في إسرائيل وعايزك تساعده. وبعد مدة اتصل بي جون، فقابلته في فندق «جلوري»، وقال لي إنه في مصر وعايز يشوف حال اليهود فيها، وإنه لاحظ إن كل يهودي بيشوف شغله ومالوش دعوة بغيره، وإن مافيش رابطة بينهم، فقلت له: أيوه مافيش في مصر نظام اختلاط خاص باليهود، وإحنا مختلطين مع الشعب، فقال لي إنه يعتقد إن لازم يكون فيه ارتباط بينكم وبين بعض، وإن فيه يهود مش لاقيين شغل لأن ماعندهمش الجنسية المصرية، فقلت له: ده صحيح، فقال: وفيه برهان عندي، واحد اسمه صمويل عازار، تخرّج مهندس كويس ومش لاقي شغل، وفعلًا جاني شخصيًّا ليعمل في المصنع، فقلت له: أيوه عندك حق ودي نقطة ضعفنا.

وطلب مني أن أعمل على تشجيع اليهود، وماشفتوش بعد كده، ولكن صمويل عازار اتصل بي، وهو عرّفني بالدكتور مرزوق، ثم فوجئت بصمويل بيديني 300 جنيه مرة، و100 جنيه أو 120 جنيه مرة أخرى، وقال لي: خليها عندك لأن

ماعنديش حساب في البنك، وأنا عايز أفتح بيها ورشة، وبعدين صمويل حضر بعد كام شهر وطلب 25 جنيهًا من فلوسه، فأعطيته، وبعد كام يوم طلب 10 جنيهات، ثم 100 جنيه، وفي يوم طلب بقية فلوسه، لكن الفلوس لم تكن حاضرة، فأصرّ عليها، وفي يونيو 1953 واحد ضرب تليفون لي، وقال: أنا بكلمك بخصوص فلوس صمويل، وأصرّ على أن أذهب إليه، ورحت فوجدت صمويل ومعه شاب عرفت في ما بعد إنه فيكتور ليفي، وعرفت إنه كان في إسرائيل، وقال لي إنه صعبان عليه إن يهود مصر مايفكروش في إسرائيل، فقلت له ده صحيح، والواحد لازم من جانبه يبدأ، قالوا: اتفقنا، قلت: اتفقنا!

وهكذا، وجد ماير ميوحاس نفسه في الشبكة!

أما إيلي جاكوب نعيم فله قصة أخرى...

إنه من مواليد القاهرة في العشرينيات، ترك حارة اليهود بحثًا عن حياة أفضل.

إمكانياته أقل من حاجاته، يعمل كاتب حسابات في شركة «شوارتس». يعيش بعيدًا عن أسرته. يعشق السهر والخمر والنساء.

س: هل تعرف د.مرزوق؟

جـ: نعم عرّفني به د.فيكتور سعاديا في سنة 1951.

س: تعرف جون دارلنج؟

جـ: أعرف شخص اسمه جون وماعرفش إن اسمه دارلنج، وأنا كنت ساكن في غرفة ببنسيون، وفي يوم من أبريل أو مايو 1951 زارني فيكتور سعاديا وقال لي إن د.مرزوق حيستأجر شقة ومش حيسكن فيها، وإنه ممكن إذا كنت عايز أسكن في الشقة دي وأدفع نفس إيجار البنسيون فانبسطت ووافقت، وبعد فترة قابلت د.مرزوق في شقته في شارع سليمان باشا وهناك تعرفت بشخص اسمه جون، وقعدت شهرين في الشقة، وبعد كده جاء الدكتور مرزوق ومعه مدموزيل اسمها مارسيل نينو، وطلب إن أسيبه في الأوضة لوحدهما.

بعد فترة اختفى د.مرزوق، وكانت مارسيل تأتي بمفردها لدفع الإيجار، ولما سألتها عنه قالت إنه مسافر فرنسا. وعاد الدكتور مرزوق، وفوجئت به يطلب مني أن أترك الشقة لأنه مستغني عنها، وعندما سألته: وأنا أروح فين؟ فاتحني في أمر الجروب، وقلت له: سيبني أفكر، وحدث بعد ذلك أن تعرضت لأزمة مالية، فطلبت منه 14 جنيهًا سلفة، ثم أخذت منه 50 جنيهًا، ولأني لم أكن قادرًا على السداد، فقد قبلت الانضمام إلى الجروب.

وفي الوقت نفسه، وبالأسلوب نفسه تقريبًا أصبح المهندس المعماري يوسف زعفران عضوًا فعالًا في الشبكة، أو «الجروب»، فهو يعرف د.مرزوق، ويشاركه في مغامراته العاطفية، وهو مولود في القاهرة، لكنه يحب إسرائيل أكثر، وهو يعاني دائمًا من أزمات جنسية ومالية، كان حلها الوحيد أن يصبح جاسوسًا.

عرَّفه د.موسى مرزوق على جون دارلنج، وفُوتح في أمر المنظمة في أواخر سنة 1951، وكانت مهمته الدعاية في مصر لإسرائيل بتوزيع المنشورات والمطبوعات، ثم أصبح مسؤولًا عن مقرات المنظمة في القاهرة، حيث كان يُشرف على 5 شقق في أماكن مختلفة من العاصمة.

وحسبما قال أمام المحكمة، وفي محاضر البوليس والنيابة، فإنه كان مترددًا في الانضمام إلى الجروب، لكن بعد أن تعرّف بمارسيل حسم تردده وانضم!

ولأنه مسؤول الدعاية، فقد كان عليه أن يوزّع التقارير والمنشورات عن أرض الميعاد، وطن اللبن والعسل، وأن يجمع الأنباء المشوهة عن مصر، والتي لا تنشرها الصحف، ويرسلها إلى الخارج لتتحول إلى حِراب مسمومة ترتدّ إلينا عبر موجات الإذاعات الأجنبية الموجهة.

في مارس 1952، فوجئ يوسف زعفران بزيارة مارسيل، وفي لحظة كان فيها منتشيًا، قالت له: «إن هناك مهندسًا اسمه أميل سيزورك».

وسأله رئيس المحكمة:

س: وهل أميل من بين المتهمين في القفص؟

جـ: نعم.

وأشار إلى ماكس بنيت.

وأضاف:

- أنا فهمت من حديث أميل أنه يفهم في الرسومات، وأنه يستطيع أن يساعدني على السفر إلى الخارج، وقال لي: يمكنك القيام بأعمال الدعاية بين اليهود علشان مساعدتهم.

س: ألم يحدّثك دارلنج عن إسرائيل؟

جـ: كل الحديث الذي دار بيني وبينه كان خاصًّا بالدراسة الهندسية، ولم يعرض عليّ السفر إلى إسرائيل.

س: لكنك قلت في التحقيق إنه حدّثك عن إسرائيل...

جـ: لا أذكر شيئًا من هذا.

س: متى تم تكوين المنظمة؟

جـ: لا أعرف متى تكونت المنظمة، ولا أعرف منها سوى مارسيل، ود.مرزوق، ودارلنج، فقط.

س: ألم تعرف الهدف منها؟

جـ: نعم!

س: وما هو؟

جـ: تبادل الآراء، وتوسيعها، أي إنها مثل النادي.

س: مافيش نوادي لليهود في مصر؟

جـ: فيه نوادي مختلفة.

س: هل بينك وبين مارسيل حاجة؟

جـ: لا.

س: أنت قلت إن الفكرة كانت إنشاء مكتبات ثقافية، مع أنه ثبت في القضية أن الجروب بيحرق المكتبات الثقافية.

جـ: هذا لا يخصني!

لم يختلف أسلوب الآخرين... ولا داعي لأن نتورط في تكرار التفاصيل على ألسنتهم، فما خفي كان أعظم، وما فات كان يكفي ويزيد لنعرف بدقة، كيف كانت البداية!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

4

ميس «نو»!

«فيكتورين» الاسم الرسمي، «مارسيل» اسم الشهرة، «كلوديبيت» اسم التدليل، «كلود» الاسم الحركي في الجروب، أو الشبكة!

فتاة عنيدة، صارمة تتمتع بدقة الملاحظة، سريعة البديهة، شعرها قصير، مموّج، ملامح وجهها شرقية، ابتسامتها ساخرة، عندما تضحك تضيق عيناها، تأكل بشراهة، تميل إلى القسوة، عمرها 24 سنة، عصبية، عندما تتكلم تعبث بأناملها في شعرها، أو تهرش بها ظهرها، تدخّن بشراهة، تشرب القهوة من دون سُكر، لم يسبق لها الزواج، فشلت في أكثر من علاقة عاطفية، ترى أن الفشل في تعلّم الرقص أبرز عيوبها.

وُلدت في القاهرة لأسرة يهودية متوسطة. عملت في مهن مختلفة: سكرتيرة، بائعة في محل، ممرضة، وعندما قُبض عليها كانت تعمل موظفة في شركة إنجليزية، مقرها في ضاحية مصر الجديدة، التي كانت تُسمى في ذلك الوقت «هليوبوليس».

جنّدها جون دارلنج بنفسه، كانت حلقة الصلة بين التنظيم في مصر وقيادته العليا في باريس، وبين فرعي التنظيم في القاهرة والإسكندرية، كما كانت إحدى القنوات التي يصب فيها التمويل، وبلغ جملة ما تلقته ألف جنيه.

في أثناء التحقيق، حاولت التظاهر بعجزها عن الإدلاء بأقوالها، لأنها متعبة، ومصابة بإرهاق بسبب دورتها الشهرية، لكن النيابة -التي كانت في سباق مع الزمن- أمرت لها بكوب ساخن من مشروب «القرفة»، وأصرت على الاستمرار في الإدلاء بأقوالها ليلة كاملة.

وبينما كانت تجلس في غرفة انتظار، تقع إلى جوار مكتب المحقق، في الدور الثاني من مبنى مديرية الأمن، غافلت الحارس، وألقت بنفسها من إحدى النوافذ، كان في نيتها الانتحار؛ أن تتلخص من حياتها قبل أن تُجبَر على مزيد من الاعترافات. أُصيبت برضوض، وكسر في الحوض، ونُقلت إلى مستشفى «المواساة»، ووُضعت في صندوق من الخشب، أقرب إلى التابوت لمدة شهرين، حتى تمكنت من الشفاء.

إنها مثل النمرة، صعبٌ ترويضها، سهلٌ أن تكشّر عن أنيابها، وتُشهر مخالبها، وتخربش بأظافرها، ثم إن الموت أحبّ إليها من السجن، والسجن لم يخطر ببالها يوم أن خلعت جذورها في مصر من أجل أن تصبح ورقة ولو صفراء على فرعٍ جافٍ في شجرة الحلم الصهيوني.

ويوم أن قُبض عليها، انتحر في شقتها عجوز في الستين من عمره، لفّ عنقه بسلك كهربائي، وعلّق نفسه في نافذة الحمام، فهل كان يُحبها إلى درجة الشنق، ولم يُطق الحرية وهي ملقاة في زنزانة رطبة، مظلمة، أم أنه كان شريكًا في شبكة التخريب والتجسس، وفضّل أن يُنفِّذ حكم الإعدام في نفسه، بنفسه، قبل أن يُنفذه غيره؟

لا يزال الحادث لغزًا، لم تحل غموضه أوراق التحقيق، ولا المحكمة تعرضت له، ولا كتب التجسس الغربية التي نُشرت في أوروبا أشارت إليه!

ومع أن أشهر الأفلام السينمائية وقت نظر القضية، كان فيلم «الستات مايعرفوش يكذبوا»، فإن أقوال مارسيل نينو أمام المحكمة أكدت أن اسم الفيلم ليس على مسمى.

المدّعي: هل تعرفين شخصًا اسمه جون دارلنج؟

مارسيل: أيوه.

المدَّعي: على أي أساس كان اتصالكِ به في هذه المدة؟

مارسيل: لأني أعرفه شخصيًّا.

المدَّعي: ألم يكن ذلك بشأن الجروب اللي شكّله في مصر؟

مارسيل: أيوه.

المدَّعي: كان الجروب ده علشان إيه؟ أو هو دارلنج كان عايز إيه؟

مارسيل: ماعرفش.

المدَّعي: هل تعرفتِ على أحد عن طريق دارلنج في أثناء هذا الاتصال؟

مارسل: أيوه عرّفني بناس في مصر (تقصد القاهرة) وبناس في الإسكندرية.

المدَّعي: مين الناس دول؟

مارسيل: ليتو مرزوق في القاهرة، وفي الإسكندرية فيكتور ليفي، وفيليب ناتانسون، وروبير داسا.

المدَّعي: ألم يعرفكِ بواحد اسمه صمويل عازار؟

مارسيل: أيوه عرفني به في الإسكندرية.

المدَّعي: ألم تكوني تعرفين مرزوق قبل ما يعرفكِ عليه جون دارلنج؟

مارسيل: كنت أعرفه شخصيًّا.

المدَّعي: سبب تعريفكِ بالأشخاص دول إيه؟

مارسيل: علشان يبقى فيه اتصال بين القاهرة والإسكندرية.

المدَّعي: وعلشان إيه الاتصال ده؟

مارسيل: ما فيش رد.

المدَّعي: يعني عارفة الرد ومش عايزة تقوليه؟

مارسيل: أيوه.

المدَّعي: ليه مابترديش؟

مارسيل: كده... مافيش رد.

المدَّعي: قررتِ في التحقيق أن دارلنج كوّن منظمة لها شعبتان، واحدة في القاهرة، وواحدة في الإسكندرية، فما قولكِ؟

مارسيل: أيوه قلت كده.

المدَّعي: وقلتِ إنك كنتِ رابطة الاتصال بين الفرعين.

مارسيل: أيوه مضبوط.

المدَّعي: وعشان إيه كنتِ رابطة الاتصال؟

مارسيل: علشان صالح إسرائيل.

المدَّعي: ما هو صالح إسرائيل اللي عايزاه من الجروبين دول؟

مارسيل: دي حاجة ماعرفهاش.

المدَّعي: ذكرتِ في التحقيق أن أغراض هذه المنظمة التجسس لصالح إسرائيل.

مارسيل: لا.

المدَّعي: هل ترك لكِ دارلنج عنوانه؟

مارسيل: لا.

المدَّعي: ماكنتيش تتصلين به في الخارج، أو هو يتصل بكِ؟

مارسيل: لا.

المدَّعي: أنتِ قررتِ في التحقيق أنه كان بيتصل بكِ من الخارج؟

مارسيل: الجوابات ماكانتش بتجيني عن طريق البوستة، وإنما فيكتور سعاديا كان بيجيب الجوابات من دارلنج.

المدَّعي: كان فيها إيه الجوابات دي؟

مارسيل: كله علشان حكاية الفلوس.

المدَّعي: هل تلقيتِ فلوسًا من الخارج بعد سفر جون دارلنج؟

مارسيل: أيوه... وصلني منه نحو ألف جنيه.

المدَّعي: كيف وصلكِ مبلغ الألف جنيه؟

مارسيل: من فيكتور سعاديا.

المدَّعي: ألم يحضر أحد من الخارج لمصر من طرف جون دارلنج؟

مارسيل: لا مافيش حد.

المدَّعي: تعرفي واحد اسمه ماكس بنيت؟

مارسيل: لا.

المدَّعي: تعرفي أميل (الاسم الحركي لماكس بنيت)؟

مارسيل: لا.

المدَّعي: أنتِ قلتِ في التحقيق إنك تعرفتِ بواحد اسمه أميل وكان موفدًا من قِبل جون دارلنج!

مارسيل: ماعرفش.

المدَّعي: قلتِ في التحقيق إن ماكس بنيت كان جاسوسًا لإسرائيل.

مارسيل: لا.

المدَّعي: ألم تصلكِ من الخارج حاجة غير الفلوس؟

مارسيل: لا.

المدَّعي: ألم تصلكِ أجهزة لا سلكي؟

مارسيل: أنا قلت في التحقيق لا.

المدَّعي: ماكس بنيت قال إنه جاب معه ثلاثة أجهزة من الخارج، وسلمك اثنين، وأنتِ سلمتِ واحد لموسى والثاني لفيكتور.

مارسيل: لا.

المدَّعي: تعرفي نشاط موسى مرزوق في الجروب اللي اتعمل؟

مارسيل: كان ضمن الجروب وماعرفش نشاطه.

المدَّعي: أنتِ قلتِ في التحقيق إن مرزوق وزعفران بيطلعوا يشوفوا المناطق العسكرية الكباري والقناطر.

مارسيل: يمكن سمعت حاجة زي دي لكن ماعرفش إن كانوا راحوا والّا لأ.

المدَّعي: سمعتِ من مين؟

مارسيل: مش فاكرة.

المدَّعي: تعرفي عائلة شيفروف؟

مارسيل: أيوه.

المدَّعي: ما وجه معرفتك بها؟

مارسيل: سوزيت شيفروف كانت صاحبتي.

الرئيس: العيلة دي فين دلوقتي؟

مارسيل: في شرق أفريقيا، وسافرت سنة 1952.

الرئيس: وبقية العيلة في مصر؟

مارسيل: ماعرفش.

الرئيس: هل أعطت لكِ هذه العيلة فلوسًا؟

مارسيل: لا.

الرئيس: قررتِ في التحقيق أنك أخذتِ من عائلة شيفروف ألف جنيه لما جت تسافر، وطلعت من مصر من غير فلوس، وبعدين أخذتِ من دارلنج المبلغ في الخارج.

مارسيل: أيوه حصل.

المدَّعي: ألم يطلب منكِ أحد تصوير خريطة تتضمن المواقع المصرية؟

(لم تفهم مارسيل كلمة خريطة فترجمها رئيس المحكمة لها باللغة الفرنسية).

مارسيل: مش فاكرة.

الرئيس: وهل استُعملت الخريطة دي؟

مارسيل: ماعرفش إذا كانت اتعملت مخصوص، ولكن أعرف أنه كان فيه خريطة.

المدَّعي: مين اللي عمل الخريطة؟

مارسيل: ماعرفش.

المدَّعي: قررتِ في التحقيق أن موسى ليتو عمل الخريطة وأرسلها إلى إسرائيل.

مارسيل: يمكن هو اللي عملها وأنا ماعرفش إذا كان بعتها لإسرائيل أو لا.

المدَّعي: هل فكر أحد من أعضاء الجروب في إنشاء مصنع للمفرقعات في مصر؟

مارسيل: أيوه، جون دارلنج هو اللي كان فكر فيها.

المدَّعي: علشان إيه، وكلّف مَنْ بالشغلة دي؟

مارسيل: ماعرفش.

المدَّعي: قلتِ في التحقيق إن الغرض من استخدام المفرقعات كان لصالح إسرائيل في مصر.

مارسيل: مش فاكرة.

المدَّعي: هل سافر أحد من أعضاء الجروب إلى الخارج؟

مارسيل: أيوه... عارفه إن فيه ناس من أعضاء الجروب، لكن ماعرفش أسماءهم بالضبط.

الرئيس: بلاش بالضبط، قولي اللي تعرفيه.

مارسيل: مش فاكرة، (ثم قالت بعد فترة)، طيب أنا قلت في التحقيق إيه؟

الرئيس: لا إنتِ حتشتغلي علينا كمان، (ثم وهو يضحك)، مش فاكرة!

المدَّعي: فيكتور ليفي ماسافرش بره؟

مارسيل: أيوه سافر.

المدَّعي: سافر فين وعلشان إيه؟

مارسيل: ماشفتوش لما سافر وماعرفش، وسمعت إنه سافر فرنسا.

المدَّعي: ماراحش إسرائيل؟

مارسيل: ماعرفش.
المدَّعي: أنتِ قلتِ إنه سافر إسرائيل عن طريق فرنسا.
مارسيل: يمكن.
المدَّعي: هوه نفسه فيكتور ليفي قال كده، علشان يتخصص في اللا سلكي.
مارسيل: ماعرفش.
المدَّعي: فيليب ناتانسون ماسافرش للخارج؟
مارسيل: أعرف إنه كان حيسافر ولكن ماعرفش إذا كان سافر أم لا.
المدَّعي: جون دارلنج مابعتش جواب علشان خاطر فيليب يسافر؟
مارسيل: أيوه.
المدَّعي: ماطلبش منك فلوس علشان يسافر؟
مارسيل: أيوه ومش فاكرة طلب كام.
المدَّعي: أنتِ قلتِ إنه طلب 400 جنيه.
مارسيل: ما دام قلت كده، يبقى طلب 400 جنيه.
المدَّعي: ماكلمتيش مرزوق في حكاية سفرهم؟
مارسيل: مش فاكرة.
المدَّعي: كانوا مسافرين يعملوا إيه؟
مارسيل: كان مطلوب سفرهم ومش عارفة ليه.
المدَّعي: واشمعنى إسرائيل بالذات؟
مارسيل: ماعرفش.
الرئيس: هل حد منهم قال لك إنه مسافر ورجع؟
مارسيل: أيوه، الدكتور مرزوق.
الرئيس: قال لك إيه بعد ما رجع من إسرائيل؟
مارسيل: ماقالش حاجة، هو قال لي إنه سافر إسرائيل ورجع.
الرئيس: ماقالش لكي قعد أد إيه هناك واتعلم إيه؟
مارسيل: لا.

كانت مارسيل تُجيب عن الأسئلة بالإجابات نفسها تقريبًا: ماعرفش، مش فاكره، مفيش رد... وكانت تُلقي بمثل هذه الإجابة قبل أن يستكمل ممثل الادعاء أو رئيس المحكمة السؤال، وكانت وهي ترد لا تنظر إلى أحد، وإنما توجه نظرها ووجهها الجامد إلى الفراغ الذي يعلو هيئة المحكمة، كأنها تتأمل نقوش السقف، أو تفحص جودة الطلاء.

وفي استراحة جلسة استجوابها سألها مندوب مجلة «المصور»: - عندك أمل في البراءة؟

فتساءلت ببرود:

- براءة!

ولاحظ الذين تابعوا الجلسة أنها كانت تدّعي أنها لا تعرف اللغة العربية، إلا أنها في الاستراحة طلبت الصحف المصرية، وراحت تتابع تفاصيل قضية الإخوان المسلمين، التي اتُّهموا فيها بمحاولة اغتيال جمال عبد الناصر في ميدان المنشية، وكانت محاكمتها تجري في وقت محاكمة هؤلاء اليهود.

كما لاحظوا أيضًا أنها التهمت في الاستراحة سبعة سندوتشات على الأقل، ثم أربع موزات، ثم ثلاثًا من اليوسفي، ثم أشعلت نصف سيجارة، دخّنته وهي ترشف فنجانًا من القهوة.

وقال لها مندوب «المصور»:

- يظهر إن معدتك كويسة يا مارسيل؟

فردّت في تحدٍّ:

- طبعًا!

ولا جدال في أنها جاسوسة محترفة، موهوبة، مدربة، تعرف ماذا تقول، وتُجيد فن المراوغة، وذلك على عكس معظم أفراد الشبكة، أولئك الجواسيس الصغار الذين ورّطهم حبهم الفطري لليهود، ثم دفعهم طموحهم إلى مزيد من التورط: السفر إلى إسرائيل، التدريب، وإشعال الحرائق، وقد مُورست معهم كل أساليب تجنيد الجواسيس، وفتح ثغرة في نقاط الضعف: المال، النساء، السفر إلى باريس، ثم معاملتهم بقسوة في الغربة، والرد على بعضهم بألفاظ نابية، ثم تهديدهم بفضح أمرهم للسلطات المصرية لإخضاعهم تمامًا.

وأغلبهم كان صغير السن يوم بدأ تجنيدهم، تحت العشرين، في مرحلة الدراسة، وفي مرحلة المراهقة أيضًا، والشاب في هذه السن يمتزج طموحه بالمغامرة، ومستقبله بركوب الأخطار، ويُسعده العمل السرِّي، ويستهويه التكتم، لكنه في الوقت نفسه يُفضل أن يُسلّم نفسه لقوة باطشة، قاهرة،

تعيده رغم كل الجنوح إلى مجرى النهر، وقد كان جون دارلنج بالنسبة لهم هذه القوة، فلم يكن من الصعب أن يصبحوا جواسيس!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

5

مدرسة «راحيل»!

كان لا بد من السفر إلى إسرائيل مهما كان الثمن!

قبل حرب فلسطين، كانت العائلات اليهودية التي تقيم هناك تأتي في الصيف إلى الإسكندرية، لتقضي الإجازة على الشواطئ في المنتزه والمعمورة وميامي وسيدي بِشر وسان استيفانو، وكان كثير من المصريين يفضلون قضاء إجازاتهم في القدس... زهرة المدائن، والمدينة التي منحها الله تسعة أعشار الجمال، وتَرَك العُشر الباقي للعالم، وفرض عليها تسعة أعشار الألم، ووزّع الباقي على العالم.

كان الانتقال بين مصر وفلسطين سهلًا بواسطة قطار، مُدت خطوطه الحديدية عبر البلدين، ولم يتوقف إلا بعد إعلان دولة إسرائيل، فقد حرّمت الحكومة المصرية سفر مواطنيها إلى الأراضي المحتلة، وعدَّت ذلك جريمة منذ 15 مايو 1948.

لذلك، كان على أعضاء الشبكة أن يسافروا إلى إسرائيل سرًّا، وعن طريق دولة أوروبية، كانت -حسب تعليمات جوان دارلنج- فرنسا.

اتصلت مارسيل بينو بالدكتور موسى ليتو مرزوق، وقالت له: - جون دارلنج عايز يشوفك في فرنسا.

- كيف؟

- تصرّف!

- أخشى أن يشكّوا في سفري!

- دع الهواجس وكن جريئًا يا دكتور!

وأمام المحكمة أكمل الجرّاح اليهودي الشاب القصة، فقال: - وحدثت في هذا الوقت مصادفة عجيبة، أن سيدة عجوز اسمها مدام كاميل، كانت في قسم الجراحة وتحت إشرافي، وأجريت لها عملية بتر في الساق، لها ابنة في باريس، ولما عرفت أن أمها عيانة طلبت إحضارها إلى باريس، وعلى ذلك سافرتُ معها، وفي باريس اتصلت بجون دارلنج، ورويت له التجربة الفاشلة لأسطوانة توزيع المنشورات، فرد عليّ بكلمة نابية!

بقيت في اللوكاندة 10 أيام، ثم اتصل بي دارلنج، وسافرنا إلى مارسيليا، وكان معنا شخص ثالث يهودي اسمه راؤول، وفي مارسيليا تغيّرت لهجة دارلنج، وقال لي إنه مسافر إلى إسرائيل وعايزني معه.

وسافرت إلى إسرائيل في أواخر سنة 1952، وفي حيفا لقيت شخصًا اسمه مولدخاي، استقبلني نيابةً عن دارلنج، ونزلت في فندق «لاميل»، وأخذت 50 جنيهًا، وبعد 3 أيام جاء شخص آخر اسمه جيدون ومعه فتاة اسمها راحيل، وبدأت أتعلم فن اللا سلكي، ولم أستطع أن «أفلفص»، وبقيت في إسرائيل 6 أشهر.

تركت إسرائيل إلى فرنسا ومنها إلى مصر، وقبل أن أغادر باريس أعطاني راؤول «كارتًا» وطلب مني أن أسلّمه إلى شخص اسمه سيزار كوهين في بنك «زلخا» ليسلمني مبلغ 420 جنيهًا. وقال لي: مارسيل حتديك فلوس. ولما جيت مصر قابلت سيزار كوهين وسلّمني المبلغ وماشفتوش بعد ذلك.

وأعطتني مارسيل 350 جنيهًا، وطلب مني جون دارلنج أن أسلم فيليب ناتانسون 700 جنيه ليسافر هو وروبير داسا إلى فرنسا، وبعدما خلصت الفلوس بقيت أصرف من جيبي.

س: كيف كان المال يصل إلى مارسيل؟

جـ: لا أعرف.

س: هل كُنت تدفع إيجار الشقق من فلوس الجروب؟

جـ: نعم.

س: قلت إن هذه الشقق كانت جرسونيرات لأغراضك الخاصة؟

جـ: نعم.

س: طب الجروب ماله ومال الجرسونيرات بتاعتك!

ظهر الخجل على وجه الجاسوس، الجرّاح، وأحس أنه وقع في مطب صغير، لكنه حرج، وكان أن قال: جـ: كان فيه عنصر عدم أمانة مني شخصيًّا في استخدام أموال المنظمة في دفع إيجار الجرسونيرات دي، وكان يجب أن أصرف الفلوس في طلبات الجروب.

س: وهل طلبات الجروب هي أن تخرج في اصطحاب سيدات لهذه الشقق؟

جـ: لا...

ثم بعد فترة قال: جايز، وقبل أن يصمت أضاف: أنا ماعرفش!

س: جايز إزاي، أنت قلت إنك كنت غير أمين في دفع الإيجار من فلوس المنظمة، يبقى جايز إزاي؟!

وشحب وجه المتهم ولم يرد!

بعد أن عاد د.مرزوق من إسرائيل قادرًا على استخدام اللا سلكي، تلقى من مارسيل جهازًا وضعه في الشقة التي استأجرها في شارع رشدي وسط القاهرة، وكانت هذه الشقة جرسونيرة أيضًا، على حد قوله.

لقد أصبح الطبيب، اليهودي، جاسوسًا بمعنى الكلمة، متورطًا بيده وقلبه وعقله وأمواله، وفي ما بعد قال أمام المحكمة: - إنه بعد أن أخذ جهاز اللا سلكي من مارسيل، لم يستطع أن يُجازف بأن يُري الجهاز لأشخاص آخرين لكي لا يجلب لنفسه تهمة.

رئيس المحكمة: وهو الجهاز يجيب لك تهمة ليه؟

المتهم: اللي أعرفه أنه غير قانوني.

قالها باللغة الإنجليزية!

الرئيس: ما تتكلم عربي يا أخي، ما أنت تعرف عربي زي الولعة، والّا مابتحبش اللغة العربية؟

وأعاد المتهم الإجابة باللغة العربية.

ممثل الادعاء: مارسيل قالت إن الغرض من إنشاء الجروب ده التجسس!

المتهم: جون دارلنج أكد لي إني ماليش دعوة بالمسائل دي.

المدَّعي: يوسف زعفران قال في التحقيق إن الغرض هو تسهيل ضرب مصر.

ازداد شحوب المتهم وظل فترة صامتًا، مُطأطِئ الرأس كمن يُفكر في ما يجب أن يقوله، وبصوت خافت أجاب: أنا ماعرفش!

المدَّعي: هل كنت موافقًا على سفرك إلى إسرائيل؟

المتهم: نقدر نقول مافيش موافقة!

المدَّعي: طيب إيه اللي خلاك تسافر؟

المتهم: اللي حصل كده، وأنا كنت واخد كلام جون دارلنج بحسن نية.

الرئيس: أنت قررت في التحقيق عكس ذلك فقلت إنك كنت واخده بحذر.

المتهم: بخصوص الأغراض الرئيسية كنت واخدها بحسن نية، وأما بخصوص وسائل التنفيذ ماكنتش واخد المسألة بجد، ومش مصدّق.

الرئيس: مارحتش تلفّ أنت ويوسف زعفران حول المناطق العسكرية؟

المتهم: بالتأكيد لا.

الرئيس: قررت مارسيل أنكما خرجتما معًا علشان تشوفوا المناطق العسكرية وعلشان تاخدوا عنها فكرة لصالح إسرائيل.

المتهم: هذا غير صحيح.

الرئيس: طيب وانت تعلّمت ليه قراءة الخرائط، غرضهم كان إيه؟

المتهم: ماقدرش أعرف السبب!

الرئيس: ماقدرتش تستنتج وأنت دكتور مثقف؟

المتهم: لا ماقدرتش أستنتج حاجة!

عن طريق فرنسا أيضًا، سافر فيكتور ليفي إلى إسرائيل، لقد سافر إلى فرنسا في أكتوبر 1951 بحجة الدراسة في كلية العلوم هناك، وقبل أن يصل إلى باريس كان جون دارلنج يعرف بموعد وصوله، من خطاب أرسله إليه صمويل عازار.

وحتى لا نضيف من عندنا، نترك فيكتور ليفي يروي ما حدث بنفسه، وكل ما علينا الآن أن نجلس في مقاعد التاريخ ونستمع بانتباه.

قال فيكتور ليفي أمام المحكمة:

- في باريس قابلني جون دارلنج، وأعطاني 10 جنيهات، مساعدة، وبقيت في اللوكاندة عدة أيام، بمفردي، جاء بعدها ليسألني السفر إلى إسرائيل، قلت له: مش ممكن، فظل معي 3 شهور حتى غيّر فكري، وقعد لغاية شهر يناير 1955 يساعدني، ويديني فلوس، وفي آخر يناير، قال لي: أنا عندي رحلة كويسة إلى إسرائيل، وحتنبسط.

في 23 فبراير 1952 سافرت إلى إسرائيل بالباخرة من مارسيليا، ونزلت حيفا، وفي حيفا أقمت في فندق «لاميل» -(الفندق نفسه الذي نزل فيه د.مرزوق)- وأخذت من صديق لجون اسمه ميشا 60 جنيهًا، ولفّيت إسرائيل.

وعلى يد بنت اسمها راحيل تعلّمت فن اللا سلكي في شهرين، وفي أول شهر كنت أستقبل 9 كلمات في الدقيقة، وده مستوى ضعيف، لكن في الشهر الثاني رفعت المعدل إلى 18 كلمة، ودرست الطوبوغرافيا، وفي أثناء «الكورس» قابلت د.موسى ليتو مرزوق عند تعلّم اللا سلكي، وكانت أول مرة أشوفه. وقعدت في إسرائيل 5 شهور كان سني 19 سنة، وكانوا بيدّوني فلوس كتيرة.

في 7 أغسطس 1952، تركت إسرائيل إلى فرنسا، على وابور بحر من دون أوراق. وفي مارسيليا عرفت راؤول، وهو طالب يهودي بيدرس في فرنسا،

وأعطاني الباسبور بتاعي، وسافرت إلى باريس للسياحة، وأخذت 10 آلاف فرنك في اليوم.

الرئيس: مش كبير المبلغ ده في باريس؟

ليفي: علشان تلميذ يبقى كبير.

الرئيس: قعدت قد إيه في باريس.

ليفي: سبعة أشهر.

الرئيس: يعني كنت مهيّص؟

ليفي: قوي.

الرئيس: مين اللي كان بيديك الفلوس؟

ليفي: راؤول.

الرئيس: وليه صرفوا عليك المدة دي في باريس؟

ليفي: أنا أصلي يوناني، والقنصل المصري في باريس ماكانش عايز يدّيني تأشيرة.

الرئيس: عملت إيه في السبعة شهور دول، بس كنت بتخبط كل يوم الفلوس دي؟

ليفي: كل ما بتتأخر الفيزا كنا بنفضل قاعدين، ولما جت الفيزا، سافرت على طول، ووصلت إلى الإسكندرية في 3 مارس 1953.

في شهر ديسمبر 1953، أو شهر يناير 1954، وصل إليَّ جهاز لا سلكي من الدكتور موسى مرزوق، أخذته منه في القاهرة في المستشفى الإسرائيلي، وهمَّا كانوا عايزين نأجر شقة ونحط فيها اللا سلكي، وأجّرنا الشقة أنا وصمويل عازار في شارع المستشفى الأميري، وجبنا فرش، وحطينا إريال.

الرئيس: إريال يعني إيه باللغة العربية؟

الدفاع: سلك هوائي.

ليفي: حطينا الإريال، وماكنّاش عارفين نستعمل اللا سلكي، لكن بعد فترة عرفنا، وفي أبريل 1954، جاء جواب من فرنسا مؤرخ في 4 أبريل، وتحت طابع البوستة فيلم صغير، زي الباغة (نوع من البلاستيك)، ولما فيليب ناتانسون حط عليه أحماض، ظهر الكلام، وكان الكلام عبارة عن مذكرة خاصة بموضوع كيفية عمل الحرائق والمفرقعات.

وفي 10 مايو 1954 جاء جواب تاني بيقول إن فيه واحد من زملائي اسمه روبير حييجي عند فيليب ناتانسون وحاتعرف عليه، وبعدين روبير ضرب لي تليفون وحدد لي موعد الساعة الثامنة، فقابلته، وعرفنا بعدين إن روبير هو بول فرانك.

وهو قال لنا: أنا جاي من فرنسا وجايب معايا آخر التعليمات، وطلب فيليب ناتانسون منا إننا نتمشى شوية، وروبير قال لنا: إحنا عايزين منكم حاجات خفيفة، وفيه جواب كان جه علشان تعملوا حرايق، وأنا حاعلمكم إزاي تعملوا بمب صغير وأقول لكم فين تحطوه، وقال لنا: إن أحسن لكم تعملوا اللي أنا طالبه منكم لأن أنا عندي أصحاب كتير. وإذا ما عملتوش ده أنا سأقول لهم إنكم ذهبتم إلى إسرائيل، ودي حاجة مش كويسة علشانكم. وبعدين ذهبنا للشقة وفهّمنا روبير إزاي أعمل «الفرويلة»، وعملّنا بروجرام خاص، بالأماكن اللي حنحرقها.

وقعد روبير يحاول معانا، ودَوَر مخنا، وأنا فهمت أنهم سفرونا فرنسا وإسرائيل، وجابونا هنا وزنقونا، ولازم نعمل اللي هما عايزينه، وإنْ ماعملناش يقولوا إننا رحنا إسرائيل.

وبعدين عملنا الحريق في البوستة ومكتب الاستعلامات الأمريكي، والسينمات، وعايز أقول إن روبير أو بول فرانك، جاء علينا زي الصقر، وتاني يوم اشترينا أنا وفيليب المواد اللي تعمل الحريق وأعطانا أنا وداسا الرسم بتاع عمل الحرايق اللي جه في الجواب، وحطينا القنابل في علب النظارات، وزي ما قال لنا، عمل كل يوم حريقة.

المدَّعي: هل عرفت مدى صلة جون دارلنج بإسرائيل؟

ليفي: اللي أنا أعرفه عنه أنه كان مزارع في مستوطنة إسرائيلية ثم التحق بالجيش.

المدَّعي: مين اللي كان بيتصل بجون؟

ليفي: صمويل عازار، وأنا كنت باكتب له جوابات وبأرسل له ريبورت (تقرير) كل كام شهر.

المدَّعي: قعدت تبعت ريبورت كام شهر؟

ليفي: نحو 10 أو 12 ريبورتًا.

الرئيس: كنت بتكتب فيها إيه؟

ليفي: الأول قلت فيه إني وصلت، والثاني لما روبير داسا وصل من فرنسا، والثالث لما فيليب وصل من فرنسا، وواحد خاص بالحسابات، والفلوس اللي

وجدتها عند صمويل عازار ومنها 300 جنيه عند ماير ميوحاس، والخامس ذكرت فيه أننا بنعمل المعمل، والسادس علشان الشقة، وكان فيه بعض جوابات ماكانش فيها حاجة، كانت مجرد اتصال، لأنهم كانوا عايزين يشعروا دايمًا إننا معاهم...

انتهى.

في نهاية سنة 1952، سافر روبير داسا، واسمه المستعار روجيه إلى فرنسا، ومنها إلى إسرائيل، وبعد أيام جاء الدور على فيليب ناتانسون.

في فرنسا قابل ناتانسون صديقه الحميم ليفي، الذي عرّفه بشخص اسمه سيمون، قال له عنه: إنه من أصحاب دارلنج.

كان حلم ناتانسون أن يدرس في فرنسا، لكن سيمون قال له: - انت تأخرت عن الدراسة هنا.

- كان من الصعب أن آتي قبل ذلك.

- على كل حال هناك فرصة تدرس في إسرائيل.

وفهم ناتانسون أن ليفي سافر إلى إسرائيل وعاد، وأن داسا سوف يسافر إليها، فقال بينه وبين نفسه: «طيب وأنا ماسافرش ليه؟».

بعد 4 أسابيع في باريس، سافر إلى إسرائيل، وكان ذلك في شهر فبراير 1953، ووصل بالباخرة إلى حيفا، وعلى رصيف الميناء كان ينتظره من يُدعى شلومون، وكان معه فتاة اسمها هنيا، وشخص ثالث، لم يتذكر ناتانسون اسمه، وكالعادة نزل في فندق «لاميل» والتقى روبير داسا، وتعلم التصوير، وخلط الأحماض وبقي هناك شهرين ونصف الشهر، وكان من الطبيعي أن يتفرج خلال هذه المدة على إسرائيل.

وفي ما بعد، سأله رئيس المحكمة:

الرئيس: ألم تتعلم في إسرائيل قراءة الصور؟

ناتانسون: لا، حاقرأ فيها إيه!

الرئيس: تقرأ فيها شريط سكة حديد، أو مدينة، أو كنيسة، أو بحرًا أو ترعة.

ناتانسون: لا، ماعرفش.

الرئيس: أمال اتعلمت إيه؟

ناتانسون: اتعلمت حيل التصوير... التروكاج، ثم طلبوا مني أتعلم صناعة الكبريت، وهي مادة ملتهبة، فوافقت، وتعلمت الشغلانة دي في نحو شهرين

ونصف في نفس مدرسة التصوير.

الرئيس: ماسألتش ليه بتتعلم مواد الكبريت؟

ناتانسون: لا همّا قالوا إننا حنعلمك وأنا ماسألتش.

الرئيس: وبعدين؟

ناتانسون: وبعدين انتهى التعليم ورجعت فرنسا، وقعدت لغاية أكتوبر 1953، ثم عدت إلى مصر.

الرئيس: وإيه اسم المدرسة اللي كنت بتتعلم فيها صنع المفرقعات والكبريت اللي بتقول عليه؟

ناتانسون: مالهاش اسم، ولازم بتاعة الحكومة.

الرئيس: هل رأيت في المدرسة تلاميذ غيرك؟

ناتانسون: لا.

الرئيس: مدرسة يبقى فيها تلميذ واحد، ومُدرس واحد، تبقى مدرسة خاصة!

ناتانسون: ماعرفش.

الرئيس: عملت إيه بعد ما رجعت إسكندرية؟

ناتانسون: أعددت المعمل الخاص بالتصوير والمعمل الخاص بالمواد المفرقعة، واشتريت مكبر تصوير ثمنه 27 جنيهًا.

المدَّعي: هل قويت علاقتك بالجروب؟

ناتانسون: طبعًا، وكنت باخذ منهم مساعدة 10 جنيهات شهريًّا في حالة تعطلي عن العمل، و5 جنيهات فقط في حالة اشتغالي.

المدَّعي: ومتى بدأت فكرة الحرائق؟

ناتانسون: فيكتور ليفي قال لي إن شخصًا اسمه روبير سيتصل بك فأمِّل خيرًا.

الرئيس: يعني حايجيب الخير ويجي.

ناتانسون: وبعدين أعطيت روبير موعد الساعة ثمانية في سينما «ريو» ورحت في الموعد ومعي فيكتور ليفي، وساعتها روبير طلب منا نعمل حرايق.

الرئيس: علشان إيه تعملوا حرايق؟

ناتانسون: ماعرفش، وإحنا بصينا لبعض وهو بيتكلم، وقال لنا أنا عندي أصحاب كتير، وإن ماكنتوش حاتعملوا الحرايق حأقول لهم إنكم كنتم في إسرائيل، وحيحصل لكم حاجات كتيرة، وطلب أن نعمل 3 علب فيم فيها مواد حارقة، ودي اللي عملنا بيها عملية البوستة.

وروبير ده كان قال لنا إنه عايز يعمل حاجة كبيرة يوم 23 يوليو، ونعمل حرايق في السينمات علشان كان اليوم ده يوم عيد.

الرئيس: يعني كان عايز ينكد علينا، ليه اختار اليوم ده بالذات؟

ناتانسون: أنا ماعرفش، وماسألتوش، وطلب أن تكون المفرقعات في علب نظارات، ونفذنا التعليمات.

الرئيس: إنت قلت في التحقيق إنكم بتعملوا الحاجات دي بغرض مساعدة إسرائيل في الحرب.

ناتانسون: أيوه قلت.

الرئيس: علشان إيه اتعلمت الكيمياء والتصوير في إسرائيل؟

ناتانسون: علشان بصفة شخصية.

المدَّعي: ماذا تعرف عن جون دارلنج؟

ناتانسون: لا شيء.

المدَّعي: من أين جاء إلى مصر؟

ناتانسون: ماعرفش.

المدَّعي: ألم تفهم منه كيف أراد خدمة إسرائيل؟

ناتانسون: لا، أنا فهمت إنه عايز يسفّر ناس لما تحصل حرب، لأن اليهود كانوا بيتقتلوا، أو خاف أحسن يتقتلوا في مصر.

الرئيس: هو فيه حد مصري موّت حد من اليهود في مصر؟ إنت تعرف إننا بنفرّق بين يهودي ومسلم ومسيحي؟

ناتانسون: أنا مابقولش المصريين، أنا قلت في مصر، يعني جايز يحصل حرب بين مصر وأمريكا.

انتهى.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

فريق
متميزون
E-BOOK

6

انتحار «بنيت»!

- هل تسمح لي يا سيادة المحقق بطلب بسيط؟

- تفضّل!

- أريد أن تسمح لي بالاستماع إلى بعض ألحان «فاجنر» حتى ترتاح أعصابي المحطمة!

- هل تعشق فاجنر إلى هذا الحد؟

- نعم.

- لكنك على ما يبدو تعشق صوت المفرقعات أكثر، عمومًا سننظر في الطلب، وعليك الآن أن تواصل اعترافاتك!

صاحب هذا الطلب الرومانسي الناعم، الذي يقطر عذوبة، هو أخطر جواسيس الشبكة، وأكثرهم احترافًا، هو «الصيد الثمين» في القضية، هو ماكس بنيت.

وعند القبض عليه، لم يتردد في المساومة، وطلب أن يكون ثمن اعترافه إرسال برقية إلى زوجته وابنته في ألمانيا يهنئ فيها الصغيرة بعيد ميلادها، ولم تقبل سلطات التحقيق المساومة، وشكّت في أن البرقية «شفرة» إلى زوجته بأنه اعتُقل، فقد أثبتت التحريات التي جُمعت عنه أنه ليست له ابنة، لا صغيرة ولا كبيرة، وأن له ابنًا صبيًّا وحيدًا، اسمه ميدل من زوجته الإنجليزية التي نجح في ترحيلها -مع الصبي- إلى خارج مصر، قبل القبض عليه بأيام، وأغلب الظن أنه اتفق معها على إرسال البرقية إذا ما وقع.

وماكس بنيت عمره 38 سنة من أصل ألماني. الأم مسيحية والأب يهودي. ورغم أنه يهودي فقد كان أَمْيَل إلى المسيحية، ولوحظ أنه كان يُفضّل -في الزنزانة- قراءة الإنجيل عن التوراة، وقد كان التصوّر أنه يتعمد ذلك، حتى يُتقن كذبة أنه ليس يهوديًّا، لكنه لم يغيّر هذا السلوك بعد أن ثبت بالدليل القاطع أنه يهودي.

لقد أنكر أنه يهودي أمام الصاغ السيد فهمي واليوزباشي جمال حسين، من ضباط المباحث العامة، ولاحظ الضابطان أنه يعرج قليلًا، أو يزك بقدمه، وحين سُئل عن السبب، ذكر أنه أُصيب برصاصة في الحوض، نتج عنها عجز في الرجل اليسرى، فلمعت في رأس الصاغ سيد فهمي فكرة، فطلب من ماكس أن يخلع ملابسه ليريه آثار هذه الإصابة، وفهم ماكس الخدعة، لكنه لم يجد

مفرًّا من خلع ملابسه، وعندما أصبح عاريًا، اتضح أنه قد أجريت له عملية ختان، أي إنه يهودي مهما كان موقفه من التوراة.

وحسبما نشر ريتشارد ديكون (كتاب: «الخدمة السِّرِّيَّة الإسرائيلية»، الناشر: شبير بوك ليمتد - لندن – 1979 - The Israeli Secret Service)، فإن القبض على ماكس بنيت كان أشد كارثة وقعت في صفوف المخابرات الإسرائيلية في ذلك الوقت ولمدة 10 سنوات تالية، فهو جاسوس فعّال، ذو خبرة كبرى بأوروبا والشرق الأوسط، «لقد كانت نهاية هذا العميل الذي وُلد في ألمانيا، خسارة كبرى للمخابرات الإسرائيلية».

رحل ماكس مع أسرته من ألمانيا، إلى فلسطين، في الثلاثينيات، ودرس هندسة الكهرباء، ثم انضم إلى «الهجاناه»، وفي الحرب العالمية الثانية التحق بالكتيبة اليهودية التي قاتلت مع الجيش البريطاني، وخدم في قلم المخابرات الحربية البريطانية، وعندما بدأ اليهود يقاومون الإنجليز، في فلسطين، انضم إلى بني جنسه، وبعد إعلان دولة إسرائيل، حصل على رتبة كولونيل في جيشها، وأتاح له ذلك الخدمة في مخابراتها العسكرية.

ولأنه كان يتكلم اللغتين الإنجليزية والألمانية، فقد تخفى في فترات مختلفة كواحد من أبناء هاتين اللغتين، ولأن السفر كان غطاءه المُحبب كرجل مخابرات، فقد ادعى دائمًا أنه ممثل تجاري لشركات أوروبية، وبهذه الصفة مارس التجسس لصالح إسرائيل في النمسا والعراق وسوريا وإيران، وأخيرًا مصر.

وحسب المصدر نفسه: كان ماكس بنيت «أحد الأوائل الذين حذّروا إسرائيل من ارتقاء جمال عبد الناصر السلطة، كما حذروها من التغيرات في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ومن وجود جواسيس للسوفييت في الخارجية البريطانية وفي جهاز مخابراتها».

ملامحه ألمانية، وتسريحة شعره، وموديلات ثيابه، فقد كان ماكس بنيت يفضل دائمًا ارتداء البالطو، أو حمله على يده.

في إحدى زياراته إلى لندن التقى زوجته وأحبها، وعندما عرض عليها الزواج، رفضت الإقامة معه في إسرائيل، ولأنها كانت ثرية، عرضت عليه أن يهاجر من إسرائيل، ولأنه يحبها فقد قبِل دون تردد. لكن السلطات الإسرائيلية لم تقبل إلا بعد أن وعد بتنفيذ ما يُكلَف به من مهام في الخارج، وبقي ضابطًا في المخابرات الإسرائيلية بالرتبة نفسها.

وحسب معلومات السفارة العراقية في القاهرة (انظر ملاحق الكتاب)، فإن ماكس بنيت كان في سنة 1951 يُقيم في طهران، تحت غطاء أنه وكيل

لشركة «كاشان» للسجاد، وأنه نجح سرًّا في تكوين وإدارة شبكة تجسس إسرائيلية في إيران، مدت نشاطها إلى العراق، وقد قُبض على بعض جواسيسها (مثل سليم شالح ويوسف بازري) لكنه لم يُقبض عليه، وحكمت المحكمة العسكرية العراقية على هؤلاء الجواسيس بأحكام تتراوح بين الإعدام، والأشغال الشاقة المؤبدة، والمؤقتة.

وحسب المصدر نفسه، فإن المعلومات دلّت على أنه المسيطر على الوكالة اليهودية في طهران، وأنه سافر إلى سوريا ولبنان ومصر، وقد جاء إلى العراق سنة 1948، متنكرًا في زي قسيس مسيحي، وكان يرافقه شخص آخر من أصل روسي، كما كان يتردد كثيرًا بين إيران وتركيا لإيصال ما لديه من معلومات إلى إسرائيل بواسطة السفارة الإسرائيلية في أنقرة.

ودلّت المعلومات على أنه سهّل وصول الجاسوس الصهيوني إسماعيل صلحون، واسمه الحقيقي يهودا ميرمنش، والذي كان يُرسل جميع تقاريره إلى جنيف على عنوان صندوق بريد رقم 1602، ورقم 53 طهران، وقد قُبض عليه في بداية الخمسينيات، وأودع السجون العراقية.

وقد أرسلت السفارة العراقية هذه المعلومات وغيرها للتأكد من أن ماكس بنيت المقبوض عليه في مصر، هو ماكس بنيت نفسه الذي كان يرأس شبكة التجسس الصهيونية في العراق، فلو كان هو، فالمطلوب أن يُعاقب مرتين، وأن يُسجن في العراق بعد أن يُنهي مدة عقوبته في مصر، إلا إذا حُكم عليه بالإعدام.

أما تحريات الأمن المصري، فقد أشارت إلى أن ماكس بنيت ترك إسرائيل إلى ألمانيا، بقصد التعاون مع إبرام دار، وفي مدينة بولون تقابلا، وطلب منه إبرام دار: تثبيت دعائم شبكة العُمر لإسرائيل في مصر.

في القاهرة اتصل ماكس بنيت بمارسيل نينو، التي أخذ عنوانها وتليفونها من إبرام دار، وبواسطة مارسيل كان من السهل معرفة أفراد الشبكة.

نزل مصر أول مرة تحت غطاء تجاري؛ وكيل شركة ألمانية تقوم بتوريد بعض المهمات والأجهزة اللازمة للجيش المصري، وحدث بعدما التحق بهذه الشركة أن رست عليه مناقصة لتوريد آلات للسلطات المصرية، فأوفدته الشركة إلى القاهرة لفحص شروط المناقصة وإتمام الصفقة، لكنه تعمّد خلق العقبات في طريق إتمام الصفقة، حتى يُطيل مدة إقامته في مصر، وحتى لا تكون هذه المدة مثيرة للشبهات.

ثم... لعب لعبة شديدة الدهاء؛ زَعمَ أن شركته ليست فوق مستوى الشبهات، وأنها ليست الأفضل، ولأنه شخص أمين ولا يُرضي إلا ضميره، فقد رشّح

شركة أخرى للسلطات المصرية، التي أحسّت بالثقة فيه والاطمئنان إليه، وبعد 6 أشهر عاد إلى ألمانيا، وهناك راحت الشركة التي رشّحها تتصل به، وتسترضيه حتى يمثلها في مصر، وبعد الرفض، قبِلَ، وكان قبوله له فائدة كبرى: مرتب سخي، وإقامة شرعية، طبيعية، تجعله يمارس عمله كجاسوس دون قلق، في مصر التي عاد إليها.

وبجرأة يُحسد عليها، تقدّم إلى جمعية مشوَّهي الحرب المصرية، وعرض عليها مساعدته في سبيل استيراد الأطراف الصناعية من ألمانيا، وتمكّن بهذه الوسيلة من التعرّف على بعض كبار رجال الجيش، وكسب ثقتهم، وحبهم، لما كان يبديه من رغبة جامحة في مساعدة المشوَّهين من رجال الجيش المصري، ولِما كان يتظاهر به من عطف كجنديّ ألماني على الجنود المصريين، وبذلك استطاع الاندماج في الأوساط السياسية والاجتماعية، والعسكرية، وكان يُدعى إلى الحفلات العامة إلى جانب الشخصيات المصرية الكبيرة.

ويزعم ريتشارد ديكون أن ماكس بنيت استطاع أن يمد صداقته إلى رئيس الجمهورية اللواء محمد نجيب، وأنه نتيجة لذلك ضرب ضربات موفقة، وسرّب معلومات عسكرية كثيرة مفيدة إلى إسرائيل، لكن ليس في الأوراق المصرية ما يشير إلى ذلك، ولو كان هذا قد حدث، لفُضح اللواء محمد نجيب، خصوصًا أن الفترة التي كان يُحاكم فيها ماكس بنيت كانت فترة سُحبت فيها الاختصاصات من الرئيس الأسبق، وقبل أن تنتهي المحاكمة كان محمد نجيب في معتقل المرج، البيت الريفي لـزينب الوكيل، حرم مصطفى النحاس، على بُعد 20 كيلومترًا من قلب القاهرة.

لا جدال في أن أصوله الألمانية أبعدت الشبهات عنه، فهو ألماني حارب إلى جوار هتلر كما ادَّعى، أي إنه ضد اليهود، أي إنه لا يمكن أن يكون معهم، ولم يكن جهاز المخابرات المصري قد نضج إلى حد كشف مثل هذا الأسلوب الذي كان مبتكرًا، ثم إنه اندمج مع مجتمع الألمان في مصر، وعدد كبير منهم كان نازيًّا، وهرب إلى مصر عارضًا خدماته، وكانت مصر في حاجة إلى هذه الخدمات فعلًا، خصوصًا في الصناعات الحربية، التي تطورت إلى رغبة في صناعة الصواريخ في ما بعد.

وحسب التقرير رقم «16048 - سري جدًّا»، الموقّع من حكمدار بوليس مصر في 18 أغسطس 1954، كان ماكس بنيت على اتصال «بعملاء إدارة مخابرات السفارة البريطانية في مصر، وقد تبيّن أنه كُلف من هذه الإدارة بعمل من أعمال التجسس على الجيش المصري، وتقديم تقارير وافية عن مدى نشاط ومساعدة وأعمال الخبراء الألمان الذين يعملون في إدارة المصانع الحربية، وقد اتضح فعلًا أن المذكور متصل بالخبير الألماني المدعو هلموث إندرك،

وهو خبير في صناعة الأسلحة الثقيلة، وكذا على اتصال بالخبير الألماني المدعو جوهانس جرنهارت، وهما ملحقان بمكتب حسن رجب وكيل وزارة الحربية المساعد لشؤون المصانع».

ومصدر الاقتباس هنا، الوثيقة رقم 107، ص 766، من كتاب محمد حسنين هيكل: «ملفات السويس» - الناشر: مؤسسة الأهرام - 1986.

عند عودة ماكس بنيت من ألمانيا ليتسلم عمله في مصر، كان يحمل في جيوب خفية من حقائبه ثلاثة أجهزة اتصال، تسلّمها من إبرام دار في فرنسا، وهو في طريقه إلى القاهرة، وقد سلّم اثنين منها إلى مارسيل، لتوزعها على فرعَي المنظمة، واحتفظ بالثالث لنفسه ولاتصالاته، والمذهل أنه لم يحمله إلى بيته بضاحية الزمالك، وإنما تركه -بقلب قوي- في شنطة سيارته الخاصة، داخل صفيحة زيت كان نصفها لزيت المحرك، والنصف الآخر بمثابة بيت مسحور للجهاز، وصفيحة الزيت كانت ماركة «شِل»، وقد صُنعت هكذا في فرنسا، وجاء بها كما هي، وفي داخل علبتي مربى، أدخل الجهازين الآخرين.

تردد ماكس بنيت على مصر 3 مرات، كان آخرها في بداية سنة 1953، حيث دخل ولم يخرج، أو دخل على قدميه وخرج على ظهره، كما سنعرف بعد قليل.

كان يعيش في مستوى مرتفع من المعيشة، فبيته في الزمالك، وسيارته شيفروليه، وثيابه من باريس، وزوجته تظهر في الحفلات وعلى صدرها وفي أذنيها ثروة من البريق والمجوهرات، وكان سخيًّا، يعرف متى وكيف يدفع البقشيش، وسهّل له ذلك الكثير، لكن علاقاته القوية سهّلت له الأكثر.

وعندما قُبض عليه، ثار وغضب، وقال لمن قبض عليه: لا بد أنك مخطئ، فأنا لست الشخص الذي يُطلب القبض عليه!

وفي يوم القبض عليه، أُرسل تحت السلاح إلى الإسكندرية، حيث كان التحقيق.

وعُثر في بيته على ورقة صغيرة، بيضاء، مكتوبة باللغة الإنجليزية، وُجد على أحد وجهيها كتابة بهذه اللغة نفسها مثبت بها أرقام في ثلاثة أعمدة، تبيّن في ما بعد أنها عبارة عن أطوال الموجات الخاصة بالأجهزة اللا سلكية الثلاثة التي أحضرها معه من الخارج، وتبيّن أيضًا أنه مثبت على الوجه الآخر لهذه الورقة أسماء باللغة الإنجليزية، اتضح أنها شفرة اصطُلح على أنها أسلوب للتخاطب مع إسرائيل، وعُثر على جهاز تسجيل صغير في حجم علبة الكبريت.

وعُثر أيضًا على عدة تقارير عن مصر:

1- تقرير عن الحالة السياسية.

2- تقرير عن الحالة الاقتصادية.

3- تقرير عن مركز الحكومة القائمة طبقًا للصراعات الداخلية، والسياسات الخارجية.

4- نظرة مقارنة بين مصر وإسرائيل.

وعُثر كذلك على مُفكرة تضم أسماء وتليفونات شخصيات مهمة، قال إنها كانت تستفيد بخبرته في إصلاح السيارات، بعد أن ترك الشركة الألمانية، وانتقل إلى العمل كمهندس كهرباء في شركة «إيجيبشيان موتورز».

وهناك أكثر من رواية للقبض عليه.

البوليس يقول إن مارسيل نينو بعد القبض عليها، قررت أنه يوجد في مصر ضابط مخابرات إسرائيلي برتبة كولونيل، يُدعى ماكس بنيت، واسمه الحركي أميل، لكنها لا تعرف مكانه، وإنما تعرف رقم سيارته، فانتشر رجال المباحث يفتشون عن السيارة، التي عُثر عليها في جراج خاص بالزمالك، فأرشد صاحب الجراج عن صاحب السيارة، ومسكنه، فقبض عليه.

النيابة التي تولت التحقيق، تقول: إن أمره ظل مجهولًا لدى السلطات المصرية حتى انتحر الصهيوني أرمان كرموده، الموظف بشركة مصر الجديدة، فقد شنق نفسه في شقة لمارسيل، غير التي تُقيم فيها، وتقع في مصر الجديدة، وعند معاينة الشقة عثروا في حقيبة العجوز، المنتحر، على أوراق باسم ماكس بنيت، تدل على أنه حضر إلى مصر بجواز سفر، على أنه وكيل لإحدى الشركات... وكان من السهل بعد ذلك أن يُقبض عليه.

أما الرواية الثالثة -والتي لم تظهر إلا في ما بعد- فتؤكد أن عميلًا مزدوجًا هو الذي أبلغ عنه السلطات الرسمية، والرواية رغم أنها إسرائيلية، فإن الكثير من الكتب الغربية عن المخابرات الإسرائيلية، تميل إليها وتفضّلها، لأسباب سنتعرض لها في الوقت المناسب.

جرى التحقيق المبدئي مع ماكس بنيت في سجن المحطة في الإسكندرية، وحسب أوراق التحقيق، ظل فترة من الوقت يُصر على أنه قُبض عليه بطريق الخطأ، وعندما قدموا له الأدلة التي تخصه، حاول إقناع المحققين بأنه يعمل في خدمة المخابرات البريطانية، وحتى يصدقوه، كشف لهم عن معلومات حقيقية قُدمت إليه من السفارة البريطانية عن الخبراء الألمان في مصر، ولما أحسّ بأن المصريين سيصيبون بحجره أكثر من عصفور، أخذ الطريق المختصر، واعترف.

أهم ما جاء في اعترافاته، أنه جاء نيابةً عن إبرام دار لمتابعة أحوال الشبكة، وتقديم التقارير عنها، وقال إن هذه الشبكة اختيرت لتكون بمثابة طابور

خامس، ولكي تنمو الخطة، وتنضج، وتكبر، وتتسع، ويتحول الهواة فيها إلى محترفين. وأكد أن إبرام دار، ضابط مخابرات إسرائيلي، وهو أيضًا، وأنه فعل ما فعل ليهرب من العيش في إسرائيل. كذلك لم يُنكر أنه اتصل بمارسيل نينو، وصمويل عازار، وماير ميوحاس، بشأن معمل المفرقعات، ودفع لهم 450 جنيهًا لذلك، على أن يحاسب إبرام دار في ما بعد، عندما يراه في باريس.

وفي سخرية، علّق رئيس المحكمة على هذه النقطة قائلًا:

- يعني راحت عليك الفلوس، يا حلو!

فردَّ بجدية وانكسار:

- المهم عمري مايروحش!

وبالسخرية نفسها، قال رئيس المحكمة لباقي المتهمين:

- اللي يعرف فيكم شخص اسمه أميل، وموجود في القفص يشاور عليه.

فأشار البعض إلى ماكس بنيت، الذي كان قد بدأ يفقد أعصابه، وعلى وشك الانهيار النفسي التام، فقد وضع وجهه على كفيه، وردد بصوت منخفض لكنه حزين: «كفاية فضائح». لقد كان جاسوسًا محترفًا، دوّخ الكثير من مخابرات العالم، يشعر أنه قد أصبح مثل الدجاجة في قفص ضيق. ثم إنه أيقن الآن أن الجاسوس يجب ألا يُحب بجنون، ولا يتزوج، ولا يُنجب، إنها أمور ضد التحمّل، وضد الصمود، وقد خذلته نفسه، فتعاون مع البوليس المصري، ثم أحسّ بالقلق على زوجته وابنه، فضعف أكثر، فأدلى باعترافات مفصلة وكاملة.

ثم تحوّل الضعف إلى شبه انهيار، عندما عرفت زوجته من الصحف بنبأ القبض عليه، فوكّلت المحامي الإنجليزي الشهير جورج ولسون للدفاع عنه، وقد جاء المحامي الإنجليزي إلى القاهرة، ونزل في فندق سميراميس (القديم) وطلب مقابلة ماكس، وقابله، ونقل إليه مشاعر زوجته، وأعطاه صورها، وصورة ابنه، فكان كمن تلقى سكينًا في قلبه. وقد خرج جورج ولسون من المقابلة ليوكّل اللواء عباس زغلول المحامي للدفاع عنه، فالقانون المصري لا يُقر استيراد المحامين، ثم إن المحاكمة باللغة العربية، وأغلب الظن أنه بعد انتهاء المقابلة قرر ماكس أن ينتهي نهاية الجاسوس المحترف... قرر أن ينتحر، يقتل نفسه... وقد كان!

في الساعة الرابعة فجر الثلاثاء 21 ديسمبر 1954، سمع السجان أحمد ظاهر، الحارس على زنزانة ماكس بنيت (الزنزانة رقم 28 - الدور الثاني - سجن الاستئناف - القاهرة)، أنينًا خافتًا ينبعث من الزنزانة، اقترب منه، أرهف

السمع، وضع أذنه على الباب، سمع ماكس يقول بصوت ضعيف، ولكنةٍ عربيةٍ ركيكة، لكنة خواجات: «مَيّه، مَيّه، عاوز مَيّه»!

طلب السجان من زميله أن يهرع إلى الضابط النوبتجي، ويبلغه بوجود حركة غير عادية داخل الزنزانة، وبعد دقائق جاء مسرعًا الملازم أول مرجان إسحاق، وفتح الباب على عَجَلٍ، فوجد المتهم في النزع الأخير والدماء تنزف من يده، فسأله:

- هل قطعت يدك؟

لم يرد، لأنه لم يكن قادرًا على الرد، وهز رأسه مرتين في حركة غير مفهومة، وجرى الضابط ليستدعي طبيب الوردية الليلية في السجن، وعندما عاد كان ماكس قد فارق الحياة.

كان من السهل اكتشاف طريقة الانتحار، جرح قطعي برسغ اليد اليمنى، طوله 4/3 2/1 x سم، ترتب عليه تمزيق شريان اليد، ونزيف حاد أدى إلى الموت، وكان القطع بقطعة من موس حلاقة، وُجدت ملوثة بالدماء، أخفاها ماكس في قطعة من الكاوتشوك، وأخفى قطعة الكاوتشوك في جسمه.

في التحقيق الذي تولاه فهمي الخولي وكيل نيابة جنوب القاهرة، لم يُعرف كيف وصلت قطعة الموس إلى ماكس، لكن زملاءه شهدوا أنه حاول الانتحار قبل ذلك، وفكر جديًّا في التخلص من حياته بعد أن أدلى باعترافاته الخطيرة، فقد كان في «حال نفسية غريبة» على حد قول أحدهم، وقال آخر إنه طلب من زملائه أن يعينوه في الحصول على كمية من مادة سيانور البوتاسيوم، ليُنهي حياته في ثانية، ويتخلص من إحساسه بالضعف، وقال ثالث: إننا حاولنا إقناعه بالعدول، فصاح فيهم، «لا بد أن أنتحر، قولوا لزوجتي تبحث لها عن زوج آخر».

وتقدم زملاء ماكس إلى إدارة السجن، وأبلغوها برغبته في الانتحار، فاتخذت احتياطات وُصفت بعد انتحاره بأنها كانت «مشدّدة»، وخُصصت له حجرة خاصة، الزنزانة رقم 28، إحدى الحجرات المخصصة للمحكوم عليهم بالإعدام.

تقرير الطبيب الشرعي قال: «إن الوفاة حدثت نتيجة لنزيف ناتج من قطع الشريان الكبير بالجهة الإنسيّة لليد اليمنى».

القنصل الألماني في القاهرة، طلب من الحكومة المصرية تسليمه الجثة لإرسالها إلى زوجته في إنجلترا، وقال القنصل: إن ماكس بنيت حصل مؤخرًا على الجنسية الألمانية، والفائدة الأولى والأخيرة التي جناها من وراء ذلك هي أنه يستطيع الآن أن يعود في صندوق على حسابنا الخاص.

بعد انتحاره بأقل من ساعتين، وقبل أن يبدأ التحقيق، كان على باقي المتهمين أن يذهبوا إلى المحاكمة، ولأنهم لم يكونوا قد عرفوا بعد بالنبأ، تساءلوا في القفص: «أين ماكس؟»، «لماذا لم يحضر من السجن حتى الآن؟». وخمّنت مارسيل أنه مريض، وعندما أعلن ممثل الادعاء أن ماكس بنيت انتحر، نزلت كلماته على المتهمين كالصاعقة، سيطرت عليهم حالة من الذهول، وأحسوا أن انتحار هذا «الصيد الثمين» يعني أن دليلًا إضافيًّا، ضُم إلى ملف القضية!

وعلى صفحات مجلة «المصور» -بعد أسبوع من الانتحار- روى المصور الصحفي منير فريد، أنه بينما كان يغطي إحدى جلسات المحاكمة بعدسته، قال له ماكس بالإنجليزية: «هل أطمع في أن تلتقط لي صورة أبعث بها إلى أسرتي؟»، فردّ عليه: «ممكن لكن لا بد أن نستأذن رئيس المحكمة». وفي فترة الاستراحة، لم يمانع رئيس المحكمة، وقال: «هذه مسألة إنسانية لا علاقة بها بالقضية»، وعندما همّ المصور بتوجيه عدسته إلى ماكس تنفيذًا لرغبته، طلب منه أن تكون الصورة وهو خارج قضبان القفص، وكما لو كان نجمًا سينمائيًّا، وقف ماكس في قاعة المحكمة لتُلتقَط له الصورة الأخيرة في حياته، إذ إنه بعد ساعات انتحر.

وأُرسلت الصورة إلى زوجته، ومعها نسخة من الإنجيل كان يقرأ فيها قبل أن يقطع شريان يده، وخطاب أخير، كتبه إليها، وكان بمثابة وصيّة:

«عزيزتي...

مفيش أمل في الخروج، لا بد من قضاء ما بين 5 - 15 سنة في السجن، ولا يمكنني أن أحتمل هذه الحالة لا فكريًّا ولا جسمانيًّا.

إن ألمي شديد، وليست له نهاية، وضروري أن تتزوجي وأن ترعي ابني ميدل، لأنه في احتياج إلى والد يرعاه، ليعيش بينكما حتى لا يتأثر من غيابي.

أرجو أن تعيشي مع الزوج الجديد العيشة التي كنا نعيشها معًا، ولا بد أن تزرعا معًا شجرة باسمي في عيد ميلادي بحديقة المنزل، وأن تكون علاقتكِ حسنة مع العائلة.

إلى اللقاء...

إني أحبك، إني أحبك... ماكس».

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

فريق
متميزون
E-BOOK

7

البداية «باركوهبا»!

... ونأتي إلى الجاسوس – اللغز، أو العقدة المزمنة في شبكة التخريب والتجسس الصهيونية. وهي مزمنة لأنها لم تُحلّ حتى الآن، ولأنها -على ما يبدو- لن تُحلّ إلا في زمن آخر!

نأتي، إلى بول فرانك...

إن بول فرانك هو الاسم الذي عُرف به هذا الجاسوس الإسرائيلي المحترف في مصر، وفي سجلات المباحث العامة، وأوراق تحقيقات النيابة، وقرار الاتهام، وجلسات المحاكمة، لكن من المؤكد أن الاسم غير حقيقي، مستعار، حركي، مزيَّف، مزوَّر... من المؤكد أن بول فرانك ليس بول فرانك!

كان اسم بول فرانك، الاسم الذي دخل به مصر، واستخدمه في جواز سفره الألماني، لكن أغلب الظن أن اسمه الحقيقي هو إفري إلعاد، إلا أنه لا أحد يمكن أن يقطع بذلك، فقد عُرف بأسماء أخرى كثيرة، منها هانز هوفمان، وأفني فايزنفيلد، ويؤكد البعض أن اسمه الحقيقي إبرام سايدنفرج.

والذين شاهدوه وجهًا لوجه يقولون إن ملامحه فيها الكثير من ملامح الألمان: الشعر أشقر، والعينان زرقاوان، والبشرة بيضاء قليلة الشحوب، والأسنان الأمامية عريضة نوعًا ما، والشفاه رفيعة، والفم كبير... ويمكن أن نعتمد هذا الوصف، إذا ما عرفنا أنه من أسرة يهودية، عاشت في النمسا، وتحمّست للفكر الاشتراكي. وعندما انفجرت الحرب العالمية الثانية، هرب إلى فلسطين، وانضم إلى الحركة اليهودية السِّرِّيَّة، التي عُرفت باسم «البالماخ»، وهي جماعات الكوماندوز التي أشرف عليها إيجال آلون، لتنفيذ تعليمات «الهاجاناه» بشأن عمليات التخريب في الأراضي والمنشآت العربية، وفي ذلك الوقت تعرّف على إبرام دار، أو جون دارلنج، وأصبحا صديقين.

بعد إعلان الدولة الصهيونية أصبح إفري إلعاد ضابطًا في الجيش ثم مسؤولًا عن مدرسة المدفعية، ورغم هذا النجاح فقد أحسّ أن عمل المقاتل المنتظم لا يستهويه، ولا يفجّر مواهبه، فخلع ثيابه العسكرية، وراح يعمل في «ورشة» سيارات. كان ذلك في سنة 1950. وبعد سنتين أصابه الملل من شحوم السيارات، فذهب بقدميه إلى المخابرات العسكرية، وانضم إليها، وهناك وجد نفسه.

واستنادًا إلى كتاب د.إيريش فولات، فإن جهاز المخابرات العسكرية، رحّب به بسبب شكله الأوروبي، «الذي لن يلفت النظر، إذا ما أرسلوه إلى البلاد الأوروبية».

وبعد اختبارات وتدريبات روتينية، سافر إلى ألمانيا في سنة 1953 في مهمة خاصة، وهناك وجد ما أثار حواسه، وشدّ انتباهه، وجد بيانات شخصية «في ملفات الجيش الألماني عن ضابط برتبة كابتن (رائد)، اسمه بول فرانك، قاتل في فلسطين، ومات هناك في إحدى العمليات، سنة 1942»، وهكذا أعاد إفري إلعاد الحياة للجندي المتوفى، بعد أن تقمّص شخصيته، وأصبح بول فرانك بدلًا منه.

واستنادًا إلى المصدر نفسه، حصل إفري إلعاد على كل أوراق بول فرانك: شهادة الميلاد، وشهادة التعميد في الكنيسة، وبطاقة التجنيد، ثم كان من السهل بعد ذلك استخراج جواز سفر، على أنّ ذلك لا يمنع أن المخابرات الألمانية ساعدته كثيرًا في تنكّره، فقد كانت عقدة الذنب الألمانية تجاه اليهود قد بلغت الذروة، وكان على الألمان أن يدفعوا في تلك الفترة ما عُرف بالتعويضات الألمانية لإسرائيل، ولم تكن مساعدة إفري إلعاد مسألة تُذكر إذا ما قورنت بالمساعدات الأخرى التي قُدِمت إلى إسرائيل.

وحتى يذهب بول فرانك إلى مصر، دون أن يُثار الشك حوله، أصبح وكيلًا تجاريًّا لإحدى الشركات الألمانية، هي شركة «هنشيل»، ثم أصبح وكيلًا تجاريًّا لأكثر من شركة ألمانية إمعانًا في التغطية!

في 25 مايو 1954، كان على بول فرانك أن يترك بون -حسب تعليمات جاءت إليه في برقية شفرة من إسرائيل- إلى باريس، ليقابل في اليوم التالي، في مقهى سان جيرمان رسولًا من مدير المخابرات العسكرية، كان يحمل تعليمات شديدة الأهمية، تفرض أن يتولى فرانك مسؤولية خلايا التخريب في مصر، أما التفاصيل، فستصل إليه خلال برنامج المرأة الذي يُذاع من راديو إسرائيل كل يوم.

ويؤكد كتاب د.فولات أن بول فرانك لم يتحمّس للفكرة، ولا للمهمة، «فهو يحب أن يعمل بمفرده، ولا يُرحب بالعمل المشترك، وهو يريد أن يُطارد النازيين، لا أن يقوم بأعمال إرهابية، لا يرى فيها أي معنى، أو جدوى، ولكنه رضخ للأمر في النهاية».

وطبقًا لتحريات البوليس المصري التي جرت بعد كشف الشبكة، فإن بول فرانك «شاب طويل القامة، ذو جسم رياضي، يبلغ من العمر نحو 30 سنة، أبيض اللون، أشقر الشعر، عيناه زرقاوان، يتكلم الإنجليزية والألمانية، ومُلِم باللغة الفرنسية والعربية، ويُحتمل أن يكون قد أقام بالقُطر المصري قبل ذلك، إذ إنه مُلِم بالأماكن العامة والشوارع بمدينتي القاهرة والإسكندرية».

وحسب المصدر نفسه، فإنه نزل ميناء الإسكندرية في يوم 28 يونيو 1954، حاملًا على جواز سفره تأشيرة دخول من فيينا لمدة 3 أشهر، تنتهي في 27

سبتمبر 1954، وكانت معه سيارة ماركة بلايموث، موديل - 1951، من النوع الكابورليه، خضراء اللون، باب واحد، على زجاجها من الداخل علامة من علامات نوادي السيارات الدولية، ورسم نسر.

ورغم أن تأشيرة الدخول حصل عليها من فيينا، فإن السفينة التي أبحرت به إلى الإسكندرية استقلها من جنوة، وعلى ظهر السفينة كان سفير ألمانيا إلى القاهرة، فتعرف عليه، وقبل أن ترسو السفينة قويت العلاقة بينهما، وفي ما بعد دعاه السفير إلى حفلات السفارة، ففتح له ذلك الكثير من الأبواب المهمة في مصر.

في الإسكندرية نزل بول فرانك في بيت بشارع السلطان حسين، يحمل رقم 53، وهو بيت لبارون ألماني يُدعى تيودور، والبارون تيودور اسم حركي لخبير ألماني، هاجر بعد اندحار النازية إلى مصر، وأقام بالإسكندرية، بعد أن نجح في بيع خبرته إلى السلاح البحري، بعقد وقّعه في 9 أغسطس 1951، وانتهى في 28 فبراير 1954، بعد أن حامت الشبهات حوله، فقد فُقدت وثائق مهمة، تتعلق بالسلاح البحري، واتهمته المخابرات الحربية المصرية بسرقتها، وفتشت بيته في يوم 29 مارس 1954، ولم تعثر عليها، إلا أن ذلك لم يمنع الاستغناء عن خدماته نهائيًّا في 20 أبريل 1954، ثم غادر البلاد -كشخص غير مرغوب فيه- يوم 3 يوليو 1954، هو وأسرته، بلا عودة!

وبواسطة البارون تيودور، تعرّف بول فرانك على عدد من الخبراء الألمان في مصر، على رأسهم رئيس الخبراء الملحقين بالجيش المصري، الجنرال فون براختر، وتعرّف على تاجر أصواف، ألماني الجنسية أيضًا، ويُقيم في الإسكندرية، اسمه كلدجيان. كان على صلة بزوج ابنة البارون، الذي كان مديرًا لوكالة «ملكي» للسياحة في القاهرة.

وقبل سفر البارون، أُقيمت له حفلة وداع بمحل «إكسلسيور» بالإسكندرية، حضرها القنصل الألماني، وبعض أفراد من الجالية الألمانية، وبول فرانك أيضًا، الذي التُقطت له بهذه المناسبة صورة تذكارية، كانت في ما بعد من نصيب أرشيف المباحث العامة.

وفي ما بعد أيضًا، وصف بعض الذين حضروا الحفل، بول فرانك بأنه «متحدث لبق على درجة كبيرة من الذكاء واليقظة والمعلومات العامة»!

اتخذ بول فرانك اسمًا حركيًّا آخر هو روبير، استخدمه في الاتصال بأفراد الشبكة، وقد جاء هذا الاسم، أول مرة، في خطاب أُرسل من باريس إلى فيكتور ليفي، جاء فيه: «إن روبير سيزورهم قريبًا ومعه آخر التعليمات الواجب تنفيذها».

وحسب تقرير «سرِّي جدًّا» وقّعه مفتش المباحث العامة بالإسكندرية (البكباشي محمد سمير درويش) وضمّه الملحق الوثائقي لكتاب «ملفات السويس»، فإن مقابلات بول فرانك، وأعضاء الشبكة في القاهرة والإسكندرية، كانت على النحو التالي:

المقابلة الأولى، كانت في يوم 28 يونيو 1954 بالإسكندرية مع فيكتور ليفي وفيليب ناتانسون، وذكر لهما فيها أنه يجب بدء نشاطهم الإيجابي، وذلك بوضع المواد الحارقة في الأماكن العامة، خصوصًا الممتلكات البريطانية والأمريكية، بقصد إحداث حالة توتر بين السلطات المصرية، والبريطانية والأمريكية، حتى لا يتم تنفيذ الاتفاق الأخير بين مصر وبريطانيا.

المقابلة الثانية، كانت بينه وبين صمويل عازار في يوم 7 يوليو، الساعة السادسة مساءً بالإسكندرية للغرض نفسه.

المقابلة الثالثة، كانت مع فيليب ناتانسون، وفيكتور ليفي، يوم 14 يوليو 1954، أمام محل جروبي في شارع سليمان باشا (طلعت حرب) بالقاهرة، الساعة السادسة مساءً، لتوصيلهما إلى مكتبة السفارة الأمريكية لتنفيذ حادث الحريق.

المقابلة الرابعة، كانت مع المتهمين أنفسهم، يوم 19 يوليو، بالإسكندرية، في الساعة الخامسة مساءً، ولم تذكر التحريات ما جرى فيها.

المقابلة الخامسة، كانت مع فيليب ناتانسون، وفيكتور ليفي، وروبير داسا، يوم 20 يوليو، الساعة العاشرة صباحًا بالإسكندرية، للاتفاق على ارتكاب حوادث حرائق دور السينما في القاهرة، والإسكندرية.

المقابلة السادسة، كانت مع روبير داسا وصمويل عازار في القاهرة، يوم 23 يوليو، الساعة السادسة والنصف مساءً أمام سينما ميامي، قبل الشروع في تنفيذ حادثي سينما «راديو»، و«ريفولي».

المقابلة السابعة (الأخيرة)، كانت مع صمويل عازار في الإسكندرية، بعد القبض على فيليب ناتانسون وفيكتور ليفي، وروبير داسا، حيث سلّم له صمويل عازار جزءًا من جهاز إرسال لا سلكي، وراديو ماركة «زينيت» واطمأن منه على موقفه، إلا أن بول فرانك قال لصمويل عازار، إنه يخشى أن يُدلي فيكتور ليفي -بعد القبض عليه- بمعلومات عنه، تفيد البوليس في ضبطه، لا سيما أن فيكتور ليفي يعرف أوصاف سيارته، التي قرر أنه لن يستعملها بعد الآن.

في المقابلات الأولى مع المخربين اليهود الشبان، قال لهم بول فرانك أيضًا إنه مُوفَد من قِبل جون دارلنج، وعليهم أن ينفذوا تعليماته دون تردد، وعندما

أخبرهم بأن التعليمات تقضي بتنفيذ عمليات حرق وتخريب، ظهر الخوف والتردد عليهم، فكان أن هددهم بفضح أمرهم للسلطات المصرية، وإبلاغها بأنهم سافروا سرًّا إلى إسرائيل، وتدرّبوا هناك على أعمال التجسس، وعندما رضخوا، حاول أن يبعث فيهم الحماسة، والطمأنينة، فقال لهم: إنهم مثله، جنود في خدمة وطنهم، إسرائيل، وإن الجندي عليه أن يُنفّذ الأمر الذي يتلقاه، دون أن يناقشه.

ولأنه لا خطة مفصلة للتخريب، فقد راحوا جميعًا يرسمون ما يجب أن يفعلوه، وانتهوا إلى أن من الأفضل حرق المباني العامة أولًا، حتى لا يثيروا الشبهات، ثم التركيز بعد ذلك على ممتلكات البريطانيين والأمريكيين في مصر.

في نهاية شهر يونيو أبلغ بول فرانك القيادة في إسرائيل بأن «كل شيء جاهز للتنفيذ»!

وبعد ساعات، كان الرد الذي تلقاه: «اضربوا خلال 48 ساعة»!

وفي 2 يوليو كان حادث بوستة الإسكندرية، البداية.

واستنادًا إلى د.إيريش فولات، فإنه في الساعة التاسعة من صباح يوم 10 يوليو، أذاع صوت إسرائيل في برنامج المرأة المُعتاد، طريقة صنع «الجاتوه الإنجليزي»، ففهم بول فرانك الشفرة، وبدأ التجهيز لحرق الممتلكات البريطانية والأمريكية.

ولأن التعليمات كانت تتم عن طريق برنامج «ربات البيوت»، فلا غرابة أن يكون اسم العملية الكودي في ملفات المخابرات الإسرائيلية عملية «سوزانا»!

وبفشل العملية، التي انتهت بالقبض على أغلب الجناة، أحسّ بول فرانك بأنه لا بد أن يختفي، وكان أول ما فعل -كما قال لصمويل عازار– أنه توقّف عن استعمال سيارته، البلايموث – الخضراء، ولأنه يهودي فقد استخسر أن يُلقي بالسيارة في مكان مهجور، وباعها لتاجر سيارات بالإسكندرية اسمه سعد حسني، لكنّ المباحث العامة التي عرفت بأمر السيارة من فيكتور ليفي، كما توقع بول فرانك، لم تتوصل إلى هذه المعلومة بسهولة، ووزعت في البداية نشرة بأوصاف السيارة، وأجريت تحريات عنها بالجراجات العامة وتوكيلات السيارات، وفي توكيل «بلايموث» بالقاهرة، واتضح أنْ لا سجلات للسيارات، ولا بيانات عنها، بعد أن احترق التوكيل في حريق القاهرة، 26 يناير 1952.

بعد أن توصلت المباحث العامة إلى مشتري السيارة، ذكر التاجر سعد حسني «أنه اشتراها من شخص ألماني الجنسية اسمه بول فرانك»، وكان ذلك في يوم 3 أغسطس 1954، واتضح أن السيارة تحمل رقم 435 ملاكي

الإسكندرية، وقد ضُبطت في جراج بشارع فؤاد بالإسكندرية يملكه شخص يدعى محمد البرادعي، الذي كان قد بدأ في إزالة طلاء السيارة، وترميمها تمهيدًا لدهانها، وبيعها من جديد.

وعُرضت السيارة على باقي المتهمين، فتعرفوا عليها.

ومن صورة بول فرانك في الإكسلسيور، تعرفوا عليه، إلا أنهم قالوا: إننا لا نعرف أن اسمه بول فرانك، وإنما نعرف أن اسمه روبير، فقط روبير.

وفي تقرير سري جدًّا، يحمل رقم 16048، رفعه حكمدار مصر اللواء عبد العزيز صفوت إلى وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن العام والبوليس والمباحث العامة، في يوم 18 أغسطس 1954 وسبقت الإشارة إلى مصدره، أنه لما كان المدعو روبير «قد تردد من التحري أنه يستعمل سيارة كبيرة من نوع الكابورليه لونها أخضر غامق، فقد حُصرت جميع السيارات التي توجهت (في الفترة الأخيرة) من القاهرة للإسكندرية، وتبيّن أنها 150 سيارة، كُشف على أصحابها جميعًا، وحُصرت الشبهة في بعض منهم صار التحري عنهم فلم تصل التحريات إلى معرفة المذكور، كما دار وضع رقابة في عدة مناطق مهمة بالمدينة يحتمل أن يتردد عليها المذكور بسيارته، وما زالت التحريات مستمرة».

ويُفهم من هذا التقرير أن السيارة لم تُضبط حتى 18 أغسطس، لكن بعد 5 أيام، ضُبطت السيارة، أي بعد نحو الشهر من بداية سقوط أفراد الشبكة.

وفي يوم 24 أغسطس، تأكد لقيادة المباحث أن بول فرانك غادر البلاد في يوم 4 أغسطس، أي بعد نحو 12 يومًا كاملة على وقوع فيليب ناتانسون، وهي فترة طويلة بالنسبة لجاسوس مطلوب القبض عليه، أو بالنسبة لجاسوس محترف، عَلِمَ بنبأ انهيار الشبكة التي ينتمي إليها، فما الذي جعله مطمئنًا طوال هذه المدة التي تفصل فيها الدقيقة بين الحياة والمشنقة؟! السؤال مثير، لكن الإجابة تحتمل الانتظار قليلًا!

غادر بول فرانك مصر إلى روما، عن طريق مطار القاهرة الدولي، وعلى متن إحدى طائرات «اليتاليا»، بتذكرة استخرجها له مكتب ملكي للسياحة، الذي كان مقره في 26 شارع شريف بالقاهرة.

وقد أخطر بول فرانك معارفه بأنه سيعود إلى مصر بعد ثلاثة أسابيع، وبسلامة نيّة صدّقت المباحث العامة ذلك، وأخطرت إدارة الجوازات والجنسية بأن تقبض عليه عند دخوله البلاد، «مع الموافقة على منحه تأشيرة دخول إذا طلب ذلك»!

حسب التحريات، التي أجريت في ما بعد، بعد سفره، كان بول فرانك وكيلًا لأربع شركات ألمانية، لكنه طوال مدة إقامته في مصر لم يُتم صفقة واحدة، وإن تفاوض مع مصلحة السكة الحديد المصرية على توريد قاطرات من ألمانيا، وقدم إليها العروض والكتالوجات.

وحسب المصدر نفسه، فإنه بعد القبض على فيليب ناتانسون كان سريع التنقل بين القاهرة والإسكندرية، كما أنه في المدينة الواحدة، كان لا يقيم في مكان واحد أكثر من 48 ساعة، فقد شُوهد بالقاهرة في الساعة الرابعة من مساء يوم 22 يوليو، ثم شُوهد بالإسكندرية في الساعة التاسعة صباحًا يوم 24 يوليو، أي بعد 41 ساعة فقط.

وقد لوحظ أنه قد نزل في لوكاندة «وندسور» بالإسكندرية، بطريقة مُريبة، فقد نزل فيها يوم 3 يوليو، وغادرها يوم 5 يوليو، ثم عاد إليها يوم 7 يوليو، وتركها يوم 8 يوليو، ثم نزل بها يوم 18 يوليو، وغادرها يوم 21 يوليو، ثم عاد إليها يوم 24 يوليو، وتركها 28 يوليو... وأخيرًا نزل بها يوم 30 يوليو، وغادرها يوم 2 أغسطس!

أي إنه كان ينزل في لوكاندة، عامة، شهيرة، تُراجع الشرطة سجلاتها اليومية، في وقت كان فيه أعضاء الشبكة تحت الاعتقال، وهو معروف لديهم، فهل هو جاسوس غبي أم مُفرِط في الثقة بنفسه إلى حد التهور... أم أن ما خفي كان أخطر؟!

ثم...

إذا كان بول فرانك جاسوسًا محترفًا، فكيف قَبِل قيادة جماعة من الشبان اليهود، يملكون الحماس، والرغبة، لكن لا يملكون الخبرة الكافية؟!

إن كثيرًا من الأوراق والوثائق المهمة عثر عليها البوليس المصري في بيوتهم، بسهولة... كما أن انفجار القنابل الحارقة قبل موعدها، كان أكبر دليل على أنهم هواة. كذلك، فإن بعضهم كان من الممكن أن ينسى أشياء مهمة في مقهى أو بار... يُضاف إلى ذلك أنهم وجدوا صعوبة في التعامل مع أجهزة اللا سلكي رغم التدريبات التي تلقوها في إسرائيل!

ثم...

لماذا أبرق بول فرانك إلى قيادة المخابرات العسكرية في إسرائيل بأن «الأولاد جاهزون، وقادرون»، مع أن ذلك غير صحيح؟!

مرة أخرى، الأسئلة مثيرة، ومرة أخرى، الإجابة تحتمل الانتظار قليلًا!

ثم...

لماذا لم يصدر حكم على بول فرانك (ولا إبرام دار) ولو غيابيًّا، كما نشرت الصحف التي غطت جلسة إعلان الأحكام؟!

وبهذا السؤال يكون لغز بول فرانك قد أصبح لغزًا معقدًا، مزمنًا، فعلًا!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

8

عميل مزدوج!

حتى الآن…

هناك جدل كبير حول الدور الحقيقي، في عملية «سوزانا» الذي لعبه إفري إلعاد، الشهير باسم بول فرانك!

هل هو جاسوس إسرائيلي أخطأ التقدير؟

هل هو ضحية صراع الأجهزة السِّرِّيَّة في إسرائيل؟

أم هو عميل مزدوج نجحت أجهزة الأمن المصرية في تجنيده؟

إن هذا الجدل لم يُحسم حتى الآن، وأغلب الظن أنه لن يُحسم في ما بعد، إلا بعد زمن طويل، فهذا من طبائع الأمور في جدل، أو خلاف، تكون أجهزة المخابرات المتصارعة أطرافًا فيه.

إن تيارًا يكاد يكون غالبًا بين مؤلفي كتب الجاسوسية في الغرب، والمتعاطفين جدًّا مع إسرائيل إلى حد الحماس لمخابراتها، يميلون إلى اتهام بول فرانك بالعمالة للمخابرات المصرية، ولا نعرف ما إذا كان الاتهام حقيقة أم أنه يأتي من باب التهوين من الضربة الفنية البارعة، التي كشفت بها أجهزة الأمن المصرية عن غالبية أفراد الشبكة الإسرائيلية؟!

وإذا كانت الإجابة ليست سهلة في مثل هذه الأحوال، فإن هؤلاء الكُتاب يستندون في اتهامهم إلى عدة ملاحظات لا جدال في أنها بارعة، وإلى معلومات نشروها لم يُعلن الطرف المصري عنها.

أما الملاحظات فقد سبق أن لفتنا النظر إليها: وجود بول فرانك في مصر نحو أسبوعين بعد القبض على أفراد الشبكة. حريته الواضحة في الحركة والتنقل بين القاهرة والإسكندرية خلال تلك الفترة التي كان فيها الأمن المصري يقف على أظافره. نزوله دون تخفٍّ في لوكاندة «وندسور»، باسمه ورقم جواز سفره وكل البيانات الشخصية عنه، وهي بيانات تُسجَل في دفتر استقبال اللوكاندة الذي يُراجع يوميًّا بمعرفة سلطات الأمن. خروجه من مطار القاهرة بعد استخراج تذكرة طائرة من مكتب سياحة أجنبي، لا بد أن العيون كانت عليه. دفعه أفراد الشبكة للقيام بالعمليات المطلوبة، وهو يعرف جيدًا أنهم لا يملكون الخبرة الكافية للتنفيذ…

ملاحظات تستحق الانتباه فعلًا، لكنها لا تكفي لإقامة الدليل على صحة الاتهام!

يُضيف ريتشارد ديكون أن بول فرانك، بعد القبض على فيليب ناتانسون، وإعلان حالة الطوارئ في صفوف الأمن المصري، قد قُبض عليه، وسُحب إلى أحد أقسام الشرطة لاستجوابه، لكن أُفرج عنه في اليوم التالي، ورغم أن الكثيرين من أعضاء الشبكة حدث لهم الشيء نفسه، ولم يُكشفوا إلا في ما بعد، مثل إيلي كوهين، فإن ريتشارد ديكون رأى أن القبض على بول فرانك، ثم الإفراج عنه، كان نوعًا من التغطية لحمايته كعميل للمخابرات المصرية، وحتى لا يشك الإسرائيليون في أنه باع نفسه للمصريين. ويقول مؤلف كتاب «المخابرات الإسرائيلية» والجاسوس سابقًا: «إنه لا ريب أنه قدّم نفسه كي يُعتقل، إلا أن هذه كانت مقامرة متهورة على أي حال».

وبخلاف هذا الكتاب، يمكن أن نضع أيدينا على أربعة كتب أخرى، تُوجه الاتهام نفسه إلى بول فرانك، وتؤكد أنه خلال إقامته في مصر كسبه إلى جانب المصريين العقيد عثمان نوري، رئيس هيئة المخابرات الحربية، في القاهرة، والخبير اللامع في شؤون مكافحة التجسس، والذي أصبح في ما بعد سفيرًا لمصر في نيجيريا، وكان من أبرع ضباط المخابرات في ذلك الوقت، «وامتدت صلاته إلى بغداد ودمشق وبون وفيينا، وهو أيضًا المهندس الرئيسي لشبكة المخابرات المصرية في أوروبا، وقد شارك، مشاركة مهمة، في تنظيم الانقلاب الثوري على إمام اليمن».

واستنادًا إلى د.إيريش فولات، فإن إيسر هاريل مدير «الموساد»، اكتشف أن العقيد عثمان نوري كان في القاهرة في أثناء أحداث «عملية سوزانا»، حين كان بول فرانك يدير الشبكة الإسرائيلية، وكان العقيد عثمان نوري، يُعرف بأنه من أحسن ضباط مكافحة التجسس، فهل استطاع أن «يستقطب» بول فرانك إلى جانب المصريين؟ وهل يكون هذا تفسيرًا لنشاط البوليس المصري في الأحداث؟ وهل كان من المعقول أن يتم ضبط كل أفراد الشبكة الإسرائيلية، ويظل بول فرانك نحو أسبوعين في مصر بعد ذلك، ودون أن يقبض البوليس عليه؟!

أما ستيفن جرين، فيقول إنه عندما أُلقي القبض على ناتانسون وأعضاء الفريق الآخرين، ابتداءً من أواخر يوليو، كان إفري إلعاد لا يزال يروح ويغدو في القاهرة باسم بول فرانك، وكان يحوز ثقة هيئة المخابرات المصرية الكاملة، وقال له العقيد عثمان نوري، مدير المخابرات الحربية، سرًّا، إن هناك ضابط مخابرات إسرائيليًّا أسهم من جانبه في كشف وتحطيم شبكة التجسس الإسرائيلية، وأغلب الظن أن ذلك كان انعكاسًا للصراع الذي كان في ذلك الوقت بين «الموساد» والمخابرات العسكرية الإسرائيلية حول تنفيذ العمليات في الخارج.

ولو سلّمنا أن بول فرانك كان عميلًا مزدوجًا، فإن تجنيده في المخابرات المصرية لا بد أن يكون في فترة تعامله مع البارون تيودور في الإسكندرية، والذي كان -على ما يبدو- جاسوسًا هو الآخر، وقد طُرد من مصر بعد اختفاء وثائق من السلاح البحري كما عرفنا، وغادرها دون ضجيج، حفاظًا على سمعة باقي الخبراء الألمان الذين كانوا يخدمون في الجيش المصري، ويسهمون في الصناعات الحربية.

وإذا كان بول فرانك قد غادر القاهرة إلى روما، فإنه سرعان ما ترك روما وطار إلى باريس ومنها إلى بون، وقد بقي في بون حتى 29 ديسمبر 1954، ثم استُدعي إلى إسرائيل ليدلي بأقواله في التحقيق الذي كان قد بدأ لمعرفة المسؤول عن فضيحة «سوزانا»، وفي إسرائيل طلب منه عملاء المخابرات العسكرية أن يسدي خدمة لهم، وأن «ينسى» كل العمليات التي قام بها في مصر بعد 16 يوليو 1954، وأن يغيّر مفكرته اليومية تبعًا لما يُطلب منه، وأن يذكر في تقريره وشهادته ما يُبرئ ساحة مدير المخابرات العسكرية، ووافق بول فرانك ونفّذ ما طُلب منه، ثم غادر إسرائيل إلى أوروبا الغربية -من جديد- مكافأةً له.

وفي سنة 1955، كُشف عن المزيد من أسرار الفضيحة. ونقلًا عن المصادر الإسرائيلية، يقول ريتشارد ديكون إن العقيد عثمان نوري أرسل إلى بون «حيث بذل نشاطًا كبيرًا في تسيير أمور المخابرات السِّرِّيَّة المصرية بموافقة الجنرال رينهارد جيهلن، رئيس مخابرات ألمانيا الغربية، وبمساعدته، وكان بول فرانك، العميل الإسرائيلي الخائن لا يزال يعمل معه».

وحسب المصدر نفسه، كان أكثر من جهاز مخابرات إسرائيلي، قد بدأ يسعى وراء بول فرانك، ويلاحقه، وفي سنة 1957، تجمّع لدى هذه الأجهزة أكثر من ملف عن نشاطاته، ثم التقاه في فيينا، بعض عملاء المخابرات الإسرائيلية، وأقنعوه بالعودة إلى تل أبيب، ويُقال إنه عاد بنفسه بعد أن توفي والده في شهر أكتوبر 1957، وكان في ألمانيا لا في النمسا، وفور عودته قبض عليه جهاز «الموساد»، واتُّهم بأنه عميل مزدوج، وأنه خان زملاءه في العملية، وقُدّم إلى محاكمة، كانت سِرِّية، وحُكم عليه بالسجن لمدة 12 سنة «لاتهامه بإجراء اتصالات مع المصريين، أما عن (عملية سوزانا) فلم تثبت عليه الأدلة» وعُدّت العقوبة أقل مما كان متوقعًا!

وقد قضى بول فرانك العقوبة، ثم ترك إسرائيل نهائيًّا، وهاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتقاعد في مزرعة خاصة يمتلكها، لا يعرف أحد من أين حصل على ثمنها؟ وقد أتاح له البُعد عن إسرائيل، وهدوء الريف أن يكتب مذكراته، وينشرها في كتاب سماه «انحطاط الشرف Decline of Honor»،

والكتاب من منشورات «هنري ريجنري - كومباني» في شيكاغو، وتعده نشرة المخابرات المركزية مرجعًا يمكن الوثوق فيه عن المخابرات الإسرائيلية.

وفي «انحطاط الشرف» يدافع الجاسوس الإسرائيلي السابق عن نفسه، ويرد تهمة كشف شبكة التخريب، والتجسس في مصر إلى الصراع الذي كان قائمًا بين «الموساد» والمخابرات العسكرية، في ذلك الوقت!

أي إنه يُبطل مفعول قنبلة صغيرة، ليفجّر قنبلة أشد!

كيف؟!

في 30 يونيو 1948، طلب ديفيد بن جوريون، إعادة تنظيم أجهزة المخابرات في أعقاب قيام «الدولة»، وقد تحول الطلب إلى لجنة خاصة ضمّت ستة من أنشط رجال العمل السري في «الهاجاناه»، هم: عيزر بصيري، وبنيامين جيفلي، وإبرام كيدون، وديفيد كارون، وبوريس جورييل، وإيسر هاريل، وانتهت اجتماعات اللجنة التي كانت سِرِّية إلى وضع هيكل المخابرات الإسرائيلية على النحو التالي:

- المخابرات العسكرية (اجاف «موديعين»)، وتسيطر على مخابرات جيش الدفاع، وفرع التجسس المضاد، وفرع المعلومات الخارجية، وكان هذا يعني أن لها اليد العليا، والطولى في شبكة المخابرات الإسرائيلية، وقد اُختير لها مقر في مبنى على أحدث طراز في يافا.

- الشعبة السياسية التابعة لوزارة الخارجية، وهي إدارة سِرِّية، مهمتها جمع المعلومات من خارج إسرائيل، وهي مسؤولة عن كل العمليات الخاصة خارج إسرائيل أيضًا، وكان مقرها مبنى وزارة الخارجية في «هكيرياه»، في المجمع الحكومي بتل أبيب.

- دائرة الأمن الداخلي (الشين بيت)، وهذه الدائرة مهمتها الحفاظ على الاستقرار الداخلي، وكان مقرها بضعة منازل مهجورة قرب ميناء يافا.

وفي خريف - 1951، قرر بن جوريون إعادة تنظيم هذه الأجهزة، بعد أن أدى الصراع والتنافس بينها إلى سقوط أكثر من شبكة تجسس يهودية في العراق، ومن جديد كوّن بن جوريون لجنة خاصة، كانت اجتماعاتها سِرِّية أيضًا، وأوصت هذه اللجنة بتأسيس وكالة جديدة مهمتها جمع المعلومات من الخارج، والقيام بالعمليات الخاصة، وسُميت هذه الوكالة باسم «المعهد المركزي للمعلومات والمهمات الخاصة»، وعُرفت في ما بعد باسم «المعهد» أو «الموساد» فقط، وولدت هذه الوكالة رسميًّا في أول سبتمبر 1951، على جثة الشعبة السياسية في وزارة الخارجية، التي حلّت محلها شعبة جديدة،

للدراسات والمتابعة، مهمتها خدمة وزير الخارجية ومساعدته في اتخاذ القرار.

لكنّ رجال الشعبة السياسية لم يتقبلوا هذا الانهيار، ورفضوا الانضمام إلى الوكالة الجديدة، وقدموا استقالاتهم جميعًا، وحدث أول وأغرب تمرد من نوعه في جهاز مخابرات، وكان أن عاشت إسرائيل أيامًا، وأخطر جواسيسها في حالة إضراب، وكان أن تحرك مؤسس «الموساد» وأول مسؤول عنه، روبين شيلواح، واستولى بالقوة على ملفات الشعبة السياسية، وطرد زعماء التمرد من الخدمة فورًا، ومنح الآخرين مهلة 24 ساعة فقط، للعودة إلى العمل، أو الذهاب إلى السجن.

والقصة مثيرة بالفعل، لذلك فإننا ننصح من يريد معرفة التفاصيل بقراءة كتاب «الوجه الحقيقي للموساد»، الذي ألّفه د.وجيه الحاج سالم، وأنور خلف، ونشرته دار «الجليل» - عمان - سنة 1987.

مرة ثالثة، خلال عامي 1952 و1953، أُعيد تنظيم المخابرات الإسرائيلية، ورغم أن التنظيم الأخير أبقى على «الموساد» كوكالة للعمل في الخارج، فإن المخابرات العسكرية (موديعين) ظلت الجهاز الأقوى، والأهم، وتعاملت بإهمال مع «الموساد»، وظلت تزرع العملاء في الخارج، وتحرضهم على العمل المضاد، وهكذا خلقت المخابرات العسكرية شبكة العملاء في مصر، ودرّبتها، وموّلتها، وأشرفت عليها، ودفعتها إلى التخريب والحرق.

كان على رأس المخابرات العسكرية في ذلك الوقت العقيد بنيامين جيفلي، وقد تولى هذه المسؤولية في سنة 1950، وهو ضابط صغير السن، ابن فلاح يهودي مقيم في فلسطين، وُلد سنة 1919، كان أحد ضباط مدرسة المخابرات، انضم وهو صغير إلى «الهاجاناه»، وعمل في شركة المستوطنات اليهودية، وفي سنة 1948، كان مسؤول الأمن السرِّي في منطقة القدس.

أما نظيره في «الموساد»، فكان إيسر هاريل، وقد كان أذكى وأخطر منه، وُلد في روسيا الوسطى سنة 1912، في أسرة تملك مؤسسة صناعية صغيرة. هاجر مع بعض أفراد أسرته إلى فلسطين في أواخر العشرينيات، والتحق بإحدى الكيبوتزات، وهناك لُقِّب بنابليون، لأنه كان ضئيل الجسم، صارم الوجه، شديد القسوة على من حوله، قليل الكلام، لا تهتز مشاعره، ويملك القدرة على أن يفعل ما يريد دون حساب للعواطف الإنسانية. وقد انضم في سنة 1942 إلى «الهاجاناه»، التي حوّلته إلى سلك البوليس اليهودي، فالتحق بشرطة المستوطنات اليهودية، وترأس في سنة 1944 دائرة الأمن السري في فلسطين، ثم عيّنه بن جوريون -بعد سنة 948 - مسؤولًا عن مكافحة التجسس. وفي سنة 1952 مُنح رتبة عميد وأصبح رئيس «الموساد». وكان أن

سعى إلى انتزاع اختصاصات «الموساد» في الخارج من أنياب المخابرات العسكرية. وهكذا بدأ الصراع الشرس بينه وبين العقيد بنيامين جيفلي.

وهذا الصراع الشرس هو الذي جعل إفري إلعاد يؤكد أن «الموساد» سعت إلى كشف شبكة عملاء «موديعين» في مصر، لتوجيه ضربة تحت الحزام إليها، وهذه الضربة ستُلحق بها الخزي والعار، وستُثبت أنها عاجزة وفاشلة في تنفيذ العمليات الخارجية، ومن ثمّ يسترد إيسر هاريل أهم اختصاصات «الموساد»، بل يسحب السيطرة التي تتمتع بها «موديعين» على المخابرات الإسرائيلية كلها...

وحجة إفري إلعاد، كما ذكرها ستيفن جرين في كتاب «الانحياز»، هي «أن (الموساد)، كان لها عملاء في القاهرة، وكان في إمكانهم مساعدة المخابرات المصرية المضادة، كما أشار العقيد عثمان نوري، وفي ذلك الوقت كان الاتصال بين (الموساد) و(موديعين) شبه مقطوع، لذا فإنه من المحتمل أن إيسر هاريل لم يكن يعلم أن بول فرانك -الذي جلب في الماضي معلومات مهمة وموثوقًا بها عن الصاروخ (أرض-أرض) المصري الجديد، وعن الخطط الدفاعية في سيناء- كان أيضًا عضوًا في شبكة التخريب!

وفي آخر الأمر، كان من شأن (الموساد) وإيسر هاريل أن يستفيدا فائدة كبيرة من فضح عملية (موديعين)، إذ إن (موديعين) لحق بها الخزي والعار بعد محاكمة أفراد الشبكة في ديسمبر 1954، وأصبحت (الموساد) هي المسؤولة عن عمليات المخابرات الخارجية كافة».

وفي ما بعد، في سنة 1982، أكد إفري إلعاد شخصيًّا لستيفن جرين أنه «يعتقد الآن أن غطاءه التجسسي، وغطاء باقي الفريق قد كشفت عنهما المخابرات الإسرائيلية عمدًا، فقد رفض إيزاي راهف، وهو موظف في (موديعين) كان من المفترض أن يلحق بإفري إلعاد في القاهرة، في أوائل سنة 1954، ليعمل ضابطًا للاتصالات في فريق التخريب، رفض هذه المهمة، وقال لإفري إلعاد، في ما بعد، إن السبب هو أن الشكوك راودته في أن عملية خيانة كانت قيد التحضير. وبعد العملية بسنوات عدة، وكان إفري إلعاد قد هاجر إلى الولايات المتحدة، وأكد الكولونيل موردخاي بن تسور، الذي كان رئيسه المباشر في (موديعين)، أن العملية كُشفت للمصريين عمدًا وعن سابق قصد وتصميم».

ولو كان هذا صحيحًا، فإن أحد عملاء «الموساد» لعب دورًا مضادًّا من داخل «موديعين»، لتوريطها، لأن «موديعين» ما كانت لتفضح نفسها هذه الفضيحة.

أي إن جهاز «الموساد» تعامل مع جهاز «موديعين»، كجهاز عدو، يمكن اختراقه، ويمكن العمل فيه من الداخل.

لكن هناك من يؤكد أن العملية كُشفت عمدًا، ودون اختراق «الموساد» لها، وذلك لأسباب سياسية هي تدمير أحلام رئيس الحكومة الإسرائيلية موشي شاريت، في التفاهم الدبلوماسي مع مصر... والتي عبّرت عن نفسها -في ذلك الوقت- من خلال محاولات للاتصال والتفاهم السلمي مع جمال عبد الناصر.

فالتخريب، والحرق، والتجسس، ثم كشف أفراد الشبكة، لا بد أن يستفزّ جمال عبد الناصر، ويستثير غضبه، فلا يقبل مبادرات موشي شاريت السلمية.

وهذا التفسير له أساس من الصحة، سنشرحه في ما بعد، لكن الإقرار به الآن يعني أن المخابرات العسكرية كانت منقسمة على نفسها دون أن تدري، فهناك من يكوّن شبكة تجسس، وهناك من يجد أنه من الأفضل الكشف عنها.

أي إن الصراع لم يكن فقط بين «موديعين» و«الموساد»، وإنما كان بين «موديعين» و«موديعين» أيضًا!

والذين يقرون بهذا التفسير يستندون إلى أن رجال المخابرات الإسرائيلية ليسوا بالسذاجة التي يمكن بها الكشف عن إحدى عملياتهم على النحو الذي تم في مصر، فضباط المخابرات الإسرائيلية الذين كانوا يقودون أجهزتها وقت «فضيحة سوزانا»، هم أنفسهم أفراد الحرس القديم، الذين خدموا وتدربوا في «الهاجاناه»، قبل حرب 1948، وهؤلاء ليس من السهل عليهم القبول بهذه العملية، التي «كانت عملية هواة».

ويُصر أصحاب هذا التفسير على أن بول فرانك، وهو جاسوس كبير، محترف، أرسل إلى مصر ليتزعم مجموعة من «الشباب من غير ذوي الخبرة ولا التدريب اللازمين»، وعندما نزل إلى القاهرة «كان بعض أوراق النقد المصرية التي أعطوه إياها يحمل ختم المصرف المركزي في إسرائيل، وحين أبلغت الأوامر للعصابة في القاهرة من أجل البدء بعمليات التخريب (بواسطة الراديو)، كان من المفترض إرسال جوازات سفر ومزيد من المال لتسهيل هروب أعضاء الشبكة بعد الانتهاء من مهمتهم. لكن الجوازات والمال لم تصل إليهم قط، أما الأجهزة الحارقة التي استُعملت في العملية فلم يكن من الممكن الاعتماد عليها، إذ احترق أحدها قبل موعده المحدد في جيب سروال فيليب ناتانسون، تعيس الحظ».

ولا جدال في أن هذا التبرير محاولة لتغطية الفشل الذي تعرضت له المخابرات الإسرائيلية، والذي وصل إلى حد الفضيحة التي لا تزال رائحتها تزكم الأنوف في إسرائيل إلى الآن.

فلو كان بول فرانك جاسوسًا إسرائيليًّا على هذه الدرجة من البراعة التي يُوصف بها، فلماذا فعل ما لا يفعله أصغر الجواسيس، وحمل معه أوراق النقد التي عليها ختم البنك المركزي الإسرائيلي؟ ولو كان ضابط مخابرات محترفًا، فلماذا قَبِلَ العمل مع هواة؟ ولماذا أرسل إلى قيادته في إسرائيل يخبرها بأن الأولاد جاهزون؟!

ثم إنه من المؤكد أنه هو الذي دفعهم إلى الحرق والتفجير والتخريب، وهددهم بإبلاغ المصريين عنهم، لو لم ينفذوا أوامره، وتعليمات رئاسته!

ثم إن الأموال كانت أكثر من احتياجاتهم، بدليل المبالغ التي كانت معهم وقت القبض عليهم، كذلك فإن مسألة الجوازات لا معنى لها، لأن الشبكة قُدّر لها أن تبقى في مصر كطابور خامس، لا أن تقوم بعملياتها وتهرب إلى الخارج، فالذين كان عليهم الهرب إلى الخارج هم الذين جاؤوا من الخارج: إبرام دار، وإفري إلعاد.

أما التدريب فهم تلقوه في إسرائيل في بيت صغير في يافا لمدة كافية، وكان على أعمال الجاسوسية كافة: التصوير اللا سلكي، والشفرة، والكتابة بالحبر السري، ووضع القنابل اليدوية والقنابل الحارقة... وحسبما نُشر في كتاب د.إيريش فولات، فإن رئيس المخابرات العسكرية، العقيد بنيامين جيفلي، «تأكد أن فرقته التي درّبها قادرة على القيام بأعمال كبيرة».

وربما الشيء الوحيد الذي لا جدال فيه هو سوء الحظ!

لقد كانت الفضيحة ضربة أمنية قوية ضد المخابرات الإسرائيلية، وقد ترتبت عليها فضائح وانهيارات سياسية كبرى، جعلت من الضروري تبرير الفشل بأي صورة من الصور ومهما كان الثمن.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

9

الجاسوس والبارون!

في الجرائم الغامضة، فتّش عن المستفيد.

وفي الجرائم السياسية، تسري هذه القاعدة الجنائية أيضًا.

ولو تمكّن مجرم من أن يعاقب شخصًا آخر بدلًا منه، فهذه هي الجريمة الكاملة.

والمجرم... المجرم هو الذي يحدد من ستلبسه الجريمة قبل أن يرتكبها، إذ ليس عليه فقط أن ينجو من العقاب، وإنما عليه أن يحدد من سيناله بدلًا منه أيضًا، إنه -في الواقع- لا يرتكب جريمة واحدة، بل يرتكب جريمتين، أو يرتكب جريمة مزدوجة.

ولا جدال في أن الفرصة ستكون أفضل لو كان المجرم صديقًا للمجني عليه، وليس من مصلحته الظاهرة التخلص منه، على العكس يبدو التخلص منه خسارة له.

هذا الأسلوب البسيط، المعقّد، في وقت واحد، هو الأسلوب الذي رسمت به المخابرات الإسرائيلية، سلسلة الحرائق والانفجارات التي نفّذتها شبكة التجسس والتخريب في صيف 1954، فإسرائيل صديقة وحليفة لبريطانيا والولايات المتحدة، ومن الصعب الشك فيها إذا ما ارتكبت جريمة في حقهما، لأنه ليس من مصلحتها -كما يبدو- معاداتهما. وهناك في مصر قوى سياسية معارضة (تكره الإنجليز وضد الأمريكان) يمكن أن «تلبس» هذه الجرائم.

إذن، المتهم معروف مقدمًا، قبل البدء في التنفيذ، فهل كان ما حدث يمكن أن يكون الجريمة الكاملة، لو لم تكشف عنه الصدفة؟ وهل يفسر لنا هذا الأسلوب الكثير مما جرى، وما يجري في حياتنا السياسية، والدينية أحيانًا؟

وفي كتابه عن المخابرات الإسرائيلية، يقول ريتشارد ديكون إن الخطة وُضعت وطُورت «لتحميل جمال عبد الناصر مسؤولية مؤامرة معادية للأمريكيين، وفقًا للقواعد التي وضعها عملاء التحريض الروس في زمن إيفنو آزيف».

وإيفنو آزيف كان ابن خياط فقير، وُلد في مقاطعة جردونيسكي في روسيا سنة 1869، وبدأ حياته كاتبًا في إحدى المصالح الحكومية، ثم احترف مهنة التدريس، فالصحافة، وأصبح متين الصلة بتنظيمات الثوار، قبل أن يعرض خدماته على الشرطة السِّرِّيَّة، القيصرية.

أصبح آزيف عميلًا مزدوجًا، لكن لم يستطع أحد أن يكشفه بسهولة، وكان قادرًا على التعامل ببراعة مذهلة مع الثوار، والشرطة السِّرِّيَّة، واستخدم علاقته الخفية بين الطرفين في تسريب معلومات مهمة، تؤدي بالثوار إلى اغتيال كبار شخصيات الحُكم (بينهم ثلاثة وزراء داخلية)، وتُوصل الشرطة السِّرِّيَّة إلى بعض خلايا الثوار، وفي كل الأحوال كان يخرج من الموقف كما تخرج الشَعرة من العجين، وكان ينجح في توريط آخرين، من الجانبين، تحوم حولهم الشبهات.

لقد كان ثوريًّا تحت الأرض، مخبرًا فوق الأرض، وتخلص من خصومه في التنظيمات الثورية، وخلّص الثوار من شخصيات كانت في غاية الأهمية، والقسوة، ودائمًا كان يجهّز من سيلبس القضية قبل أن يرتكب الجريمة.

وحتى الآن، يسجل التاريخ أنه العميل المزدوج الذي لم يستطع أحد كشفه أو القبض عليه، فقد طارده الثوار، وطاردته الشرطة السِّرِّيَّة، فهرب من روسيا، وتنقل بين إيطاليا، واليونان، ومصر... وأخيرًا استقر في ألمانيا، وقبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى انتهت حياته!

وما فعله اليهود في مصر -على طريقة آزيف- لم يكن جديدًا، فقد جربوا الأسلوب نفسه، قبل نحو 10 سنوات، بالتحديد في شتاء 1944، عندما اغتالوا اللورد موين، وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط، والمُقيم في القاهرة، والمسؤول عن توفير مطالب قوات الحلفاء كافة في المنطقة، في أثناء الحرب العالمية الأخيرة، وكان عمره وقتها نحو 68 سنة.

وكان الهدف من وراء الاغتيال إجبار بريطانيا على التسليم بالمطالب الصهيونية في فلسطين، ولولا أن قُبض على الجناة، لكان في مصر من اتُّهم بارتكاب الجريمة، فعلاوة على غضب المصريين من وجود الاحتلال البريطاني، كان جُرح الكرامة الوطنية في حادث 4 فبراير الشهير لا يزال ينزف، حيث أجبر الإنجليز الملك على إقالة الوزارة بالدبابات التي حاصرت قصر عابدين، يضاف إلى ذلك تعاطف الشعب المصري مع الألمان، الذين وصلوا إلى «العلمين»، تحت قيادة روميل الذي هتف له المصريون «إلى الأمام يا روميل»، بعد أن رأوا أن هتلر نصير للمسلمين، وسموه «الحاج محمد هتلر»!

خَطَّطَ لمؤامرة اغتيال اللورد موين، إرهابي سيصبح في ما بعد رئيسًا لوزراء إسرائيل هو إسحاق شامير، الذي كان يرأس -في ذلك الوقت- عصابة «شتيرن»، وقد نفّذ المؤامرة شابّان من أعضاء «شتيرن»، هما إلياهو حكيم (انتحل اسم بورنشتين، ثم اسم موسى كوهين)، والياهو بن تسوري (انتحل اسم ميكائيل حبان)، وقد تسللا من فلسطين بأوراق جنديين بريطانيين، كانت مزوَّرة، وقد وصل الأول في فبراير 1944، بعد شهر من وصول اللورد إلى

القاهرة، وتنقل في أماكن مختلفة، وراح يرصد حركات المسؤول البريطاني الكبير، ويرسم خطوات التنفيذ على الطبيعة، أما الآخر فقد وصل في أكتوبر من السنة نفسها، وهو يحمل أكثر من مسدس، وكمية لا بأس بها من المفرقعات و30 علبة في كل منها 16 رصاصة.

في صباح يوم 6 نوفمبر 1944، صباح يوم التنفيذ، استأجرا دراجتين، انطلقا بهما إلى دار اللورد موين، ووقفا إلى جانب الباب الخارجي للحديقة، في انتظار قدوم اللورد، وكان كل منهما يحمل مسدسًا، وفي الساعة الواحدة والربع تقريبًا بعد الظهر، أقبلت سيارة اللورد يقودها الأومباشي (العريف) أرثر فوللر، وإلى جانبه الكابتن هيوزا نسلو، ياور اللورد، وفي المقعد الخلفي جلس اللورد، وإلى جانبه سكرتيرته الخاصة مس دورتي أوزموند، وكانوا جميعًا غير مسلحين.

وقفت السيارة أمام الباب الداخلي للمنزل، نزل الكابتن هيوز، استخرج المفتاح، نزل ليفتح الباب، في اللحظة نفسها نزل فوللر ليلف حول السيارة ويفتح بابها للورد، اقترب المتهمان من السيارة شاهرَين مسدسيهما، أمرا الياور والسائق بالانبطاح أرضًا، فتح إلياهو حليم باب السيارة الخلفي وسدد إلى اللورد وهو جالس في مقعده ثلاث طلقات أصابته في الصدر والعنق، أطلق إلياهو بن تسوري ثلاث طلقات على السائق عندما شعر بأنه سيمد يده إلى مسدسه، مع أنه كان غير مسلح.

مات اللورد في المستشفى، بعد ساعات، متأثرًا بجراحه.

وبواسطة رجل بوليس (كونستبل) شجاع اسمه محمد عبد الله، أمكن القبض على الشابين اليهوديين، بعد مطاردتهما عبر ضاحية الزمالك الهادئة، أو التي كانت هادئة، وقد رُقّي في ما بعد، وأنعم عليه الملك بنوط الواجب.

أما القاتلان، فقد حوكما، وحُكم عليهما بالإعدام، وبالفعل شُنقا.

ورغم بشاعة الحادث، فإن اليهوديين القاتلين، أصبحا في عيون اليهود المصريين بطلين، وشهيدين، وأسهمت هذه النظرة في إثارة خيال الشباب اليهودي، ومن ثمّ، غيّرت مفاهيمه السياسية عن إسرائيل، والوطن القومي المرتقب في فلسطين، وكان أن تحمّس عدد كبير منهم للعمل الصهيوني السرّي، وسارع بالانضمام إلى الجمعيات اليهودية التي كانت تحمل أسماء نوادٍ اجتماعية ورياضية وثقافية، وكان من بين هؤلاء إيلي كوهين، وروبير نسيم داسا، وفيليب ناتانسون، وكانت هذه بداية مشوارهم نحو العنف والتخريب، وهكذا تتصل الحلقات.

ولأن تفاصيل هذه الجريمة ليست موضوعنا، فإننا نقترح على هواة قراءة الجرائم السياسية أن يرجعوا إلى كتاب د.محمود متولي: «مصر والاغتيالات السياسية»، (الناشر: دار الحرية، نوفمبر 1985)، أي بعد 40 سنة بالضبط على وقوع الحادث، وهي فترة كافية جدًّا لأن يكون المؤرخ محايدًا، ولأن تكون كل أبعاد الحادث قد كُشف عنها.

في شهر يونيو 1954، اعترف إسحاق شامير، وكان في المعارضة، في حديث أدلى به إلى مطبوعة «هاعولام هاعوزيه» بأن خطة اغتيال اللورد موين كانت جاهزة قبل تنفيذ الجريمة، و«أنها لم تكن الأولى من نوعها خارج إسرائيل، ولكنها كانت الوحيدة التي كُشف فاعلوها»، وبعد أسابيع من نشر الحديث، قُبض على الشبكة الجديدة في مصر.

والحقيقة أن إسحاق شامير لم يكن صادقًا ولا دقيقًا في كلامه، فقبل نحو 4 سنوات بالضبط في صيف 1950، كُشف في العراق عن أفراد شبكة إسرائيلية، كانت قد سبقت الشبكة التي في مصر، في التكوين، والنشاط، وتحديد أسلوب العمل، بل إن انهيار شبكة العراق، أدى إلى تكوين شبكة مصر... وما حدث في بغداد كان بروفة لما حدث في القاهرة والإسكندرية؛ التفكير نفسه، والتكتيك نفسه، والأهداف نفسها تقريبًا.

وحتى نمد أيدينا إلى الجذور لا بد من التفاصيل، وحتى نصل إلى التفاصيل لا بد أن نمد أيدينا إلى كتاب الصحفي البريطاني الشهير ديفيد هيرست: «البندقية وغصن الزيتون... جذور الصراع في الشرق الأوسط - The Gun and The Olive Branch» الفصل الخامس، وعنوانه «استخدامات خاصة للعنف».

نحن الآن في بغداد، اليوم آخر أيام عيد الفصح، في أبريل من سنة 1950، اليوم تعوّد يهود بغداد على التنزه على ضفاف النهر... نهر دجلة، احتفالًا بما تُسمى «أنشودة البحر»، وهي عادة قديمة يمارسها منذ مئات السنين يهود العراق، أقدم جالية يهودية في العالم، ذلك أن أصلهم ونسبهم يرجع إلى عهد تدمير الهيكل الأول، وسبي أجداد أجدادهم في بابل، في هذا اليوم احتشد نحو 50 ألفًا منهم في الحدائق القريبة، ومع حلول المساء بدأ العدد يتناقص بوضوح، لكن بعض اليهود الشبان كانوا ما زالوا جالسين على مقهى يُسمى «الدار البيضاء»، يقع في شارع شهير، اسمه شارع «أبو نواس».

فجأة، بدد مرحَ الأطفال بالعيد صوتُ انفجار، صوت قنبلة صغيرة، أُلقيت من سيارة مُسرعة على الرصيف المقابل للمقهى، ورغم أن أحدًا لم يُصب، فإن الحادث هز الجالية اليهودية التي لم تتردد في اتهام الوطنيين العراقيين

بتدبيره، وبدأ البعض يهمس: «لا بد أن نرحل إلى إسرائيل إنهم يريدون قتلنا هنا».

وفي اليوم التالي، تدافع الكثيرون منهم نحو المكاتب الخاصة التي أُعدت لتسجيل أسماء اليهود الذين يرغبون في التخلي عن الجنسية العراقية، مقابل السماح بالهجرة، وكانت هذه المكاتب قد فُتحت قبل شهر واحد، بعد أن اعترفت الحكومة بحق اليهود في الهجرة، بشرط عدم الاحتفاظ بالجنسية، وكان هدفها منع الهجرة غير المشروعة التي تشوّه سمعة العراق، وأعطت مهلة سنة، حتى مارس 1951.

ورغم القرار، فإن أحدًا من اليهود لم يترك العراق، ولم يفكر في أن يوقّع على نموذج الرحيل، لكن بعد حادث القنبلة وقّع نحو 10 آلاف يهودي على هذا النموذج، وازدادت بوضوح رغبات الهجرة، حتى إن معبد «عزرا داود» الضخم تحوّل إلى مكتب تسجيل، وأُقيم فيه مطبخ لتقديم الطعام إلى الضباط الذين كان عليهم القيام بهذا العمل.

على أن حالة الذعر لم تدم، وهدأت حركة التسجيل، فكان أن وقع انفجار آخر في مركز الإعلام الأمريكي، حيث يأتي الكثير من الشبان اليهود للقراءة، ومرة أخرى تردد أن الوطنيين العراقيين يريدون قتل اليهود، ومن جديد نشطت حركة التسجيل، ولكن كان العدد أقل من المرة السابقة.

انتهى العام، واقترب الموعد المحدد للتخلي عن الجنسية، وكان أن وقع الانفجار الثالث، وهذه المرة كان هناك ضحايا، فالانفجار وقع خارج معبد «مسعود شمتوف» الذي كان يستخدم كمركز تجمع للمهاجرين، في شهر يناير 1951، فأُصيب صبي يهودي، ومات آخر كان يبيع الحلوى، وفقد ثالث عينيه.

اندفع اليهود إلى مكاتب التسجيل مثل الطوفان، وقبل أيام من انتهاء الموعد، دفع البعض مبالغ تصل إلى ما يعادل 200 جنيه لكي يضمنوا إدراج أسمائهم في قوائم المهاجرين، وبعد انتهاء المهلة لم يبقَ في العراق سوى 5 آلاف يهودي، رفضوا الهجرة إلى إسرائيل، وفي الوقت نفسه صدر قانون يقضي بمصادرة ممتلكات من تخلّوا عن جنسيتهم، وبدأت الطائرات تنقل المهاجرين بمعدل يتراوح بين ثلاث وأربع طائرات يوميًّا، كانت تتجه إلى مطار اللد عبر نيقوسيا، لكن بعد فترة وجيزة أصبحت تتجه إلى مطار اللد مباشرة.

لم يمضِ وقت طويل، حتى انفجرت قنبلة رابعة، لكن مع انفجار هذه القنبلة انكشفت المؤامرة، واتضح أن الانفجارات ليست من تدبير الوطنيين العراقيين، بل من تدبير منظمة سِرِّية تُسمى «الحركة»، أشرف عليها ماكس بنيت، وتلقى زعيمها، وهو يهودي عراقي، اسمه الحركي «رمضان»، رسالة

سِرِّية من إيجال آلون، يطلب منه فيها الحذر. (نص الرسالة السِّرِّيَّة في الملاحق).

انكشفت حقيقة القنابل الصهيونية، عندما دخل رجل أنيق، متجر «أورو زدي بج» أكبر المتاجر في بغداد، وما إن رآه أحد الباعة، وهو لاجئ فلسطيني، حتى شحب وجهه، وجرى إلى الشارع، واستدعى رجل البوليس، قائلًا: «لقد اكتشفت شخصًا إسرائيليًّا»، وكان هذا البائع صبيًّا في مقهى في عكا وهناك عرف يهودا ميرميش تاجر (كان اسمه الحركي إسماعيل صالحون، وقالت عنه مذكرة معلومات السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية المصرية إنه جاسوس سهّل زرعه في بغداد ماكس بنيت).

قُبض على يهودا تاجر، واعترف على آخرين، وصل عددهم إلى نحو 15 شخصًا، وقال إنه المسؤول عن مخابئ أسلحة «الهاجاناه»، ثم راح يتنقل مع رجال الشرطة من معبد إلى معبد، ليدلهم على أماكن إخفاء الأسلحة التي تم تهريبها إلى داخل البلاد منذ الحرب العالمية الثانية، وانتهى التحقيق باتهام أعضاء الشبكة بالانتماء إلى منظمة سِرِّية صهيونية، استخدمت المفرقعات والقنابل بهدف إشاعة الذعر بين اليهود ليسارعوا بالهجرة إلى إسرائيل في أقرب وقت، وقد حُكم على اثنين من المتهمين بالإعدام، وحُكم على الآخرين بالسجن لمدد طويلة.

إن إسرائيل في ذلك الوقت، كانت تريد مهاجرين إليها من يهود العالم بأي ثمن، حتى لو كان الثمن قتل بعض اليهود، ليفزع البعض الآخر، ويهرع إلى إسرائيل، وقد عبّر عن ذلك بجرأة تصل إلى حد الوقاحة معلق في صحيفة «دافار» المعبِّرة عن «الهستدروت»، (حركة النقابات العمالية في إسرائيل)، الذي كتب في تلك الفترة يقول إنه لن يخجل من الاعتراف بأنه لو توفرت له السلطة والقوة لاختار عددًا من الشبان اليهود الأكفاء -ممن يتوقون إلى المساعدة في إنقاذ اليهود- وقام بإرسالهم إلى البلاد التي يندمج اليهود في مجتمعاتها (في حالة من الرضا الذاتيّ الأثيم)، لكي يَظهروا بمظهر غير اليهودي، ليزعجوا أولئك اليهود المستقرين بشعارات معادية للسامية، مثل «اليهودي القذر»، أو «اليهودي اللعين»، و«أيها اليهود ارحلوا إلى فلسطين»، وغيرها من العبارات المشابهة.

ورغم هذه الوقاحة، فإن المخابرات الإسرائيلية كانت أكثر من هذا المعلق، تطرفًا، فهي لم ترسل من يسبّ اليهود، أو يهين كرامتهم، وإنما من هو مستعد لأن يفجّر بعضهم ويقتل بالقنابل!

وحسب إضافة ديفيد هيرست، فإنه كان لا بد من أعمال العنف مع اليهود الشرقيين، حتى ينخلعوا من جذورهم، ويفكروا في الذهاب إلى إسرائيل،

فحتى ذلك الوقت لم تكن نسبة المهاجرين اليهود القادمين من آسيا وأفريقيا تزيد على 10% فقط، و«الحقيقة أن الغالبية العظمى من اليهود الشرقيين كانوا من اليهود العرب، والسبب في عدم مبالاتهم هو أنهم لم يعانوا على مر التاريخ من الاضطهاد والتفرقة التي عانى منها إخوتهم في العالم المسيحي في أوروبا»، فلم تُفرض عليهم الإقامة في «الجيتو» كما حدث في روسيا القيصرية، ولم تُعلق على ظهورهم لافتات مُهينة بأنهم يهود، ولم يسخر أحد من صفاتهم الشاذة، كما فعل شكسبير في قصة «تاجر البندقية»، حيث طالب اليهودي بتقطيع لحم الحي وفاءً للدين... إن حياتهم -باعتراف ديفيد هيرست- «كانت مريحة، وجذورهم متأصلة، ولم يتمتعوا بحريتهم في أي مكان مثلما تمتعوا بها في العراق»، ومصر.

وفي وقت من الأوقات كان عدد اليهود في بغداد يفوق عدد المسلمين، وكانوا أغنى الأغنياء هناك، وسيطروا على أقوى وأهم البنوك والشركات والمصانع والمتاجر، وكان أشدهم فقرًا أفضل من حال العراقي متوسط المعيشة، وبموجب الدستور كانوا يتمتعون بالمساواة مع غيرهم من المواطنين، وكان لهم من يمثلهم في البرلمان، وكانوا يشغلون وظائف في جهاز الإدارة، وفي الفترة من 1920 إلى 1925، كان وزير المالية العراقي يهوديًّا.

والمذهل أن الاضطهاد كان عكسيًّا في العراق، أي إن اليهود هم الذين اضطهدوا المسلمين، ففي منتصف الأربعينيات، وزّع الصهيونيون منهم كتيبات بعنوان «لا تشتروا من المسلمين»!

وبعد حرب فلسطين، بدأت قوافل تهريب اليهود العراقيين، عبر إيران، وأشرف على شبكة الترحيل، كما عرفنا من قبل، ماكس بنيت، وجون دارلنج، لكنّ هذه العمليات غير الشرعية لم يرضَ عنها اليهود هناك، وكان لا بد من إزعاجهم، وكان ما كان.

على أن اليهود العراقيين الذين هاجروا إلى إسرائيل لم يبق الكثير منهم هناك، بعد أن اكتشفوا -مع غيرهم من اليهود الشرقيين- أنهم يتعرضون لاضطهاد وعنصرية من اليهود الأوروبيين، لم يجدوهما في البلاد العربية، بلادهم، التي انتُزعوا منها بالمفرقعات والحرائق، و«لم يكونوا سوى وقود النيران بالنسبة لعقيدة الصهيونية الأوروبية».

والذين تركوا إسرائيل هم الذين يملكون الأموال والصلات وروح المبادأة، وقد نجح هؤلاء في الوصول إلى أوروبا وأمريكا إلى غير رجعة، والذين بقوا هم الذين لا حول لهم ولا قوة، وقد اكتفى هؤلاء بترديد أغنية حزينة، لا تزال شهيرة، تقول:

ماذا فعلت يا بن جوريون؟

لقد هرّبتنا جميعًا.

وبسبب الماضي تخلينا عن جنسيتنا.

وجئنا إلى إسرائيل.

ليتنا جئنا راكبين حمارًا.

ولم نصل إلى هنا أبدًا.

ويا للأسف...

يا لها من ساعة مشؤومة.

فلتذهب إلى الجحيم...

لتذهب إلى الجحيم بالطائرات التي حملتنا إلى هنا.

وفي تحقيق صحفي نشرته «جيروزاليم بوست» (12 ديسمبر 1954)، جاء أن يهود العراق لم يختفِ حنينهم إلى وطنهم الأصلي بعد أن ذهبوا إلى إسرائيل، «ذلك أن الفارق كان كبيرًا جدًّا بين ما كانوا عليه وما أصبحوا فيه»، فقد تحطمت واحدة «من أروع وأغنى الجاليات، وأصبح أفرادها فقراء معوزين. وتحولت تلك الجالية التي كانت تسيطر على معظم موارد العراق، إلى جماعة محكومة، تتعرض للتفرقة في المعاملة، والقهر في جميع النواحي. جالية كانت تفخر بثقافتها وعلمها، ولم يظهر من بين صفوفها سوى عدد ضئيل من الأكاديميين في الجامعات الإسرائيلية، يقل كثيرًا عمّا أحضرته معها من العراق. جالية كانت واثقة تمامًا من قيمها الأخلاقية وثقافتها السليمة، تحولت في إسرائيل إلى أداة لإنتاج كل ضروب الجانحين والمنحرفين. جالية كانت تُنجب أبناءً رائعين، فلم تستطع أن تُنجب في إسرائيل سوى أبناءً معوقين»!

العدوى انتقلت من العراق إلى مصر.

ففي ما بعد...

قال العقيد بنيامين جيفلي، مدير المخابرات العسكرية، والمسؤول عن فضيحة «عملية سوزانا»، إنه «مهما كانت نتيجة ما حدث، فقد كسبنا عداء المصريين لليهود، ذلك العداء الذي جعل إسرائيل تستقبل أعدادًا منهم».

يقصد أن إشعال الحرائق جعل الشعب المصري يكره اليهود الذين يعيشون معه، مما دفع اليهود إلى الخروج من مصر «وما كانوا ليخرجوا إلا بمعجزة، أو بكارثة»!

لا جدال في أن اليهود عاشوا في مصر قبل الميلاد، وعندما خرجوا مع سيدنا موسى من مصر، عاد بعضهم إليها، ومع وصول الإسكندر الأكبر إلى «بيت المقدس»، هاجرت جماعات من يهود فلسطين إلى الإسكندرية، واستقرت فيها، ومع الفتح الإسلامي، ثم الغزو العثماني، ازداد العدد، وتضاعف الاستقرار.

في القرن الماضي، ومع فتح الأبواب للأجانب وصل عدد اليهود في مصر إلى 25200 نسمة، حسب إحصائيات عام 1867، وقد أخذ العدد يتزايد حتى وصل في سنة 1947 إلى نحو 65 ألفًا، كان أغلبهم في القاهرة (36 ألفًا) والإسكندرية (25 ألفًا) والباقي في منطقتي الدلتا وقناة السويس.

الذين يحملون الجنسية المصرية لم يكن عددهم يزيد على 5 آلاف شخص، وكان هناك نحو 20 ألفًا يحملون جنسيات أجنبية، مختلفة، وكان الباقي بلا جنسية.

وحسب المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، كانت هناك عائلات يهودية فاحشة الثراء منها: «قطاوي، وسوارس، وموصيري، وشيكوريل، ونادلر»، وكانت تملك البنوك، وتجارة الأرض، والمحال التجارية، وتسيطر على الصاغة، وارتبطت مصالحها بمجموعات أخرى من اليهود، سيطرت على الاستيراد والتصدير والبورصة وتجارة القطن والعُملة.

كان هؤلاء هم اليهود الأجانب، وقد عاشوا حياة أرستقراطية فاخرة وسيطروا على شرايين الحياة الاقتصادية، وكانوا يتصرفون على الطريقة الأوروبية.

أما اليهود المصريون فكانوا في القاع، كانوا فقراء معدمين يعملون في حرف بسيطة ويعيشون في الأحياء الشعبية، مثل: العباسية، والموسكي، والظاهر، والسكاكيني، وكان لهم في القاهرة جيتو خاص سُمي «حارة اليهود»، وهؤلاء ذابوا في الحياة المصرية، وتحدثوا اللغة العربية، وكانوا أقل فئات اليهود في مصر حجمًا وتأثيرًا.

في سنة 1923، منحهم أول دستور في مصر الحقوق المدنية والسياسية كافة، حيث نصّ على ألا تفرقة بسبب العِرق، أو العقيدة، أو اللون، أو اللغة، ونصَّ على حرية العقيدة؛ فأقام اليهود المدارس والمعاهد والمستشفيات والمعابد، ووصل عدد معابدهم في القاهرة والإسكندرية فقط إلى 50 معبدًا.

واستنادًا إلى كتاب أحمد غنيم وأحمد أبو كف عن «اليهود والحركة الصهيونية في مصر»، (دار الهلال – 1969)، فإن الرأسماليين اليهود سيطروا على نحو 95% من الشركات المصرية في القرن الماضي حتى معاهدة 1936،

والقوانين الاقتصادية التي تلتها، والتي فرضت أن يكون 75% من الموظفين و90% من العمال مصريين.

واستنادًا إلى المصدر نفسه، كان لليهود دور في الحياة السياسية، ففي أول حكومة شكّلها سعد زغلول سنة 1924، كان وزير المالية يوسف قطاوي باشا، الذي كان عضوًا في لجنة الثلاثين التي أعدت دستور 1923، ثم أصبح وزيرًا للمواصلات في حكومة أحمد زيور سنة 1925، وفي البرلمان كان أعضاء من اليهود أيضًا، مثل رينيه قطاوي، والحاخام ناحوم أفندي، الذي كان على علاقة وثيقة مع سعد زغلول والملك فؤاد في وقت واحد.

ورغم أن هناك تفرقة نظرية معلنة بين اليهودية والصهيونية، فإن كثيرًا من وقائع التاريخ الحديث، تؤكد أن هذه التفرقة لا وجود لها غالبًا، وأغلب الظن أنها تُستخدم كشِراك خداعية.

اليهود أنفسهم يعترفون بذلك، والعلماء منهم على وجه الخصوص، وآخر من سجّل هذا الاعتراف الباحث اليهودي بان يائور في دراسة نشرتها مجلة «الأزمنة الحديثة»، في سنة 1980 عن الصهيونية في مصر.

والدراسة مثيرة، وتكشف عن الكثير، لذلك سنتوقف عندها طويلًا.

حسبما رصد بان يائور، فقد حضر من بلغاريا، في سنة 1896، يهودي اسمه جوزين ماركو باروخ، لم يكد يصل إلى القاهرة، حتى راح يطوف شوارعها ومعابد اليهود فيها، وهو يبشر بالعودة إلى القدس، ونجح في أن يشد البسطاء إليه فتجمعوا حوله، وتبرعوا له بالمال الذي أستأجر به غرفة في حي الموسكي، أقام فيها هو وزوجته، وجعلها مقرًّا لجمعية «باركوهبا» التي راحت تكبر، وتقوى، حتى أصبحت جمعية مؤثرة في سنة 1906... ونجحت -في ما بعد- في استمالة المؤيدين للصهيونية، وفي جمع التبرعات المالية، ومثّلت مصر في مؤتمرات صهيونية دولية، واستقبلت عددًا من الشخصيات الصهيونية الغربية، في مصر، كان على رأسها هرتزل.

في الإسكندرية، كانت بداية الحركة الصهيونية أكثر بطئًا، ففي اجتماع ضم 400 عضو تقرر إنشاء فرع مستقل لجمعية «باركوهبا» في الإسكندرية، في يوم 2 أغسطس 1901، وتبع ذلك إعلان جمعيات أخرى مثل «تيكفات زيون» في سنة 1904، و«بوال زيون» في سنة 1906، التي تبنت قرارات المؤتمر الصهيوني الأول الذي عُقد في بال بسويسرا. وفي سنة 1909 قام اليهود المهاجرون من روسيا بإنشاء جمعية صهيونية جديدة.

وحتى تكسب هذه الجمعيات المزيد من المؤيدين، «كانت تمزج الصهيونية بالنشاط الثقافي لليهود في معظم الأحيان»، وهكذا وجدت في إصدار

الصحف فرصة كبرى، ومن هذه الصحف «لي موساجي سيونيست» التي صدرت في سنة 1901، معبِّرةً عن جمعية «باركوهبا»، والتي أصبحت بعد أقل من سنة، تصدر تحت اسم «يباسيرت زيون». وفي سنة 1912، صدرت صحيفة «لارينو إيسرائيليت ديجيبت».

صدرت هذه الصحف في الإسكندرية، أما في القاهرة، فقد صدرت صحيفة «ميزاراين لودينو» في سنة 1903، وصحيفة «لارينسانس جويف» في سنة 1912، وصحيفة «لارينو سيونست» في سنة 1917، التي رأسها المحامي اليهودي، التركي الأصل، ليون كاسترو، الذي جاء بعد الحرب العالمية الأولى، ورافق سعد زغلول في مفاوضاته في لندن، وقد ترك هذه الصحيفة لجاك موصيري ليؤسس صحيفة أخرى هي «لو ليبرتي».

وقد جاء ليون كاسترو إلى القاهرة في وقت طردت فيه السلطات التركية في فلسطين 11227 يهوديًّا روسيًّا، وصلوا إلى الإسكندرية عرايا، حفاة، بلا ألبسة داخلية ولا خارجية، فأسرع ليون كاسترو إلى تشكيل «جمعية النازحين الروس من فلسطين»... وبعد أن استقر هؤلاء، طلب القنصل الروسي، من السلطات البريطانية (في سنة 1915) أن تعمل على إعادة ترحيل اليهود الروس القادرين على أداء الخدمة العسكرية إلى روسيا، فسارع المجمع اليهودي إلى تشكيل لجنة «إنقاذ» رأسها إدجار سواريز رئيس مجمع الإسكندرية، طالبت بأن يقاتل اليهود إلى صف الإنجليز لا إلى صف الروس، ورفع موسى قطاوي باشا مذكرة بهذا الشأن إلى الجنرال ماكسويل، قائد القوات البريطانية في مصر، الذي قَبِلَ أن يشكِّل اليهود «فوجًا» من البغال لنقل المؤن والذخائر، وقد تكوّن الفوج من 500 متطوع يهودي (350 من يهود فلسطين و150 من يهود الإسكندرية)، وقد وضع أفراده على صدورهم شعار نجمة داوود، وخاطب المسؤول عن الفوج، الجنرال باترسون، اليهود، قائلًا:

«لقد مضى 2000 سنة دون أن يعرف العالم جنديًّا نظاميًّا يهوديًّا واحدًا، لذلك فعيون العالم عليكم الآن»!

وفي أول أغسطس 1918 تشكلت في الإسكندرية لجنة مناصرة يهود فلسطين، وبعد يومين كان يهود مصر يستقبلون وايزمان، ويقدمون له الكثير من التبرعات.

وعندما دُمج وعد بلفور بمعاهدة السلام مع تركيا في أبريل 1920، حوَّل يهود الإسكندرية المدينة إلى «كرنفال»، وارتجل ليون كاسترو خطبة في نادي «ماكابي». وشرح ديجين، ممثل اتحاد يهود السفرديم (اليهود الشرقيين) العالمي، الدور الذي لعبه اليهود للتقارب بين العرب والغرب!

وفي غمرة الاحتفال، أنشيء في الإسكندرية مكتب خدمات لمساعدة اليهود المهاجرين إلى فلسطين في أثناء توقفهم في مصر... وابتداءً من 27 نوفمبر 1927، فُرضت إتاوات على اليهود المصريين، خُصص ريعها لإعانة 20 ألف مهاجر، واستمر هذا النشاط حتى سنة 1948.

وخلال تلك الفترة كان كل النشاط اليهودي في خدمة الصهيونية: التبرعات، والصحف، وحفلات الموسيقى، والرياضة، وأوراق اليانصيب، وألعاب التسلية!

وعندما رَشَّح حاييم ناحوم نفسه لشغل مكان الحاخام الأكبر، لم تدعمه الجمعيات اليهودية إلا بعد أن تعهّد بالكف عن معاداة الصهيونية.

وابتداءً من سنة 1924، أصبح الصندوق القومي لليهود (الكيرين كايمت) مؤسسة مهمة، ومن خلاله جمع يهود الإسكندرية 15 ألف جنيه، خُصصت لشراء قطعة أرض في فلسطين لإقامة مستوطنة «كفار يدياه» لليهود الألمان.

وفي تلك الفترة أُنشئت مؤسسات لتعليم اللغة العبرية مثل «موادان هايفري» و«وايزو» التي تخصصت في تعليم العبرية للأطفال، وأُنشئت جمعية أصدقاء الجامعة العبرية في القدس «بريتيش ترامبيلدور»، ووصلت الصحافة اليهودية إلى الذروة، فتنوعت بين بعض الصحف الإخبارية والمجلات المصورة، والدراسات الأدبية، وصدرت هذه الصحف والمجلات بمختلف اللغات، بما في ذلك العبرية والعربية.

وقد قويت هذه الصحف والمجلات بعد سيطرة الفاشية على إيطاليا والنازية على ألمانيا، ونجحت في اجتذاب كبار الكتاب والمفكرين، مثل د.طه حسين، ود.محمد حسين هيكل، بدعوى مواجهة هتلر وموسوليني.

وخلال الحرب العالمية الثانية توسع النشاط الصهيوني في مصر أكثر، حتى أصبح تيارًا فكريًّا واضحًا، ومستقلًا، وظل على هذه الحال حتى إعلان دولة إسرائيل في 15 مايو 1948.

لكنّ ذلك لم يمنع وجود جماعات يهودية رفضت الصهيونية، منها «الرابطة الإسرائيلية لمكافحة الصهيونية»، لكنّ النفوذ الصهيوني كان أقوى من بيانات هذه الرابطة، وكان أن نجح هذا النفوذ في استصدار قرار من وزير الداخلية بحلها، وقُبض على قياداتها.

انتهى ما استخلصناه من مجلة «الأزمنة الحديثة».

ورغم أن بعض التوترات حدثت لليهود بعد حرب فلسطين -حيث ألقى البوليس المصري القبض على بعض أصحاب النشاط السياسي من اليهود- فإن ذلك لم يستمر سوى أسابيع قليلة!

وبعد الثورة، لم يتغير الوضع ولم تتغير النظرة إلى اليهود، لكن كان واضحًا أن احترام اليهود لا يعني التسامح مع الصهيونيين منهم.

وقد كان حاخام اليهود الأكبر عضوًا في مجمع اللغة العربية، حتى مات في سنة 1962، وفي البروتوكول كان مقعده في الصفوف الأمامية بين شيخ الأزهر، وبطريرك الأقباط.

واستجاب اللواء محمد نجيب لدعوة الحاخام الأكبر، وزار معبد القاهرة الذي يقع في وسط العاصمة، وفي اليوم التالي للزيارة، نشرت الصحف صورة للرجلين وهما يتصافحان، وكان التعليق: «الرئيس يتلقى تحية وبركة الحاخام الأكبر».

وفي حفل افتتاح محل شيكوريل (بعد تجديده على أثر حريق القاهرة) اختار مجلس قيادة الثورة أحمد أنور (رئيس البوليس الحربي) لينوب عنه في الحفل.

وما يدعو إلى الاحترام أن النظام في مصر لم يحاول استثمار فضيحة التجسس والتخريب الإسرائيلية في التشهير باليهود المصريين، وأصرت البيانات الرسمية عن الحادث على أن الجناة يهود غير مصريين، من أصحاب السوابق في النشاط الصهيوني، وكان ذلك منتهى السلوك الحضاري.

على أن ذلك أزعج إسرائيل، فهي تريد أن يُضطهد اليهود في مصر، حتى يقولوا إن إسرائيل حق، فيهاجرون إليها.

وفي ما بعد، سُئل صمويل عازار في المحكمة:

س: هل تعتقد أن يهود مصر قد سرّهم ما فعلتموه من حرائق في دور السينما، وفي غيرها؟!

جـ: لا أظن!

والإجابة دقيقة... فلا أحد كان يعرف الحقيقة!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

10

5 دقائق... فقط!

لمدة 43 يومًا استمرت التحريات والتحقيقات.

واليوم 24 ساعة، والساعة 60 دقيقة، والدقيقة 60 ثانية، والثانية قد تغيّر مجرى القضية... لا نوم، لا راحة، حتى تم اكتشاف أبعاد الحادث الخطير.

وقد لاحظ قراء صحيفة «الأهرام» أنه في الصفحة الأولى على الشمال، يوم 12 أكتوبر 1954، صورة على ثلاثة أعمدة، لوكيل نيابة الإسكندرية العسكرية أمين أبو العلا، وهو يقف في غرفة التحقيق، وسط أكوام الملفات والأحراز وصناديق القنابل الحارقة، كان ببدلة كاملة -منتهى الأناقة- لكن بلا حذاء -منتهى الراحة. وفهم القراء من أناقة الرجل التي كانت بلا حذاء أن القضية خطيرة، وأنه يعمل بجد، ولا يذهب إلى بيته، وأنه حاول أن يُريح نفسه بعض الشيء، فخلع الحذاء.

وكان أمين أبو العلا ينتقل كالمكوك بين القاهرة والإسكندرية، فالحرائق اشتعلت في المدينتين، والمتهمون منهما، ثم طلب أن يكون التحقيق في الإسكندرية، والمحاكمة في القاهرة... وقد كان. جاء متهمو القاهرة إليه في الإسكندرية، وفي الدور العلوي من مبنى مديرية الأمن كان التحقيق.

ولأن المسألة لا تحتمل التأجيل، قضى المحقق فخري عبد النبي (وكيل النائب العام) 800 ساعة داخل السجون، يستجوب المتهمين، وقد أصبح في ما بعد، في المحكمة ممثل الادعاء.

وأولًا بأول، كانت نتائج التحقيق تُرفع إلى رئيس نيابة أمن الدولة (مصطفى الهلباوي) ليكيّف الجرائم، ويُعد قرار الاتهام الذي كان على النائب العام (حافظ سابق) أن يوقّعه ويُصدره بعد 78 يومًا من سقوط فيليب ناتانسون.

ورغم أن الشبكة بدأت تتساقط (كأوراق الشجر في الخريف) فإن أول بيان رسمي عنها كان في يوم 5 أكتوبر 1954، حيث أعلن زكريا محيي الدين (وزير الداخلية) في مؤتمر صحفي (عالمي) عن «اكتشاف شبكة جاسوسية لمخابرات إسرائيل في مصر»، ووزع بيانًا بالوقائع والتفاصيل (راجع الملاحق).

ومن يقرأ البيان لا بد أن يلاحظ أن زكريا محيي الدين، يُصر على تأكيد الصفة اليسارية لشبكة التجسس الصهيونية، فأعضاء الشبكة من «اليهود الصهيونيين»، لم يقل اليهود فقط «من ذوي الميول اليسارية»، ومع أن التحقيقات لم تُثبت ذلك، ولا تحريات المباحث العامة، ولا جلسات المحكمة، فقد ظل زكريا محيي الدين مُصرًا على رأيه.

وزكريا محيي الدين من الضباط الأحرار، عُرفت عنه الشدة والصرامة، فكانت مسؤولية الأمن من نصيبه بعد الثورة (المخابرات، والداخلية)، وكوّن جمال عبد الناصر جهازًا موازيًّا للأمن الداخلي، تولاه محيي الدين أبو العز، وعند محاكمة ضباط المدفعية بتهمة قلب نظام الحكم (يناير 1953) كان زكريا محيي الدين يحقق مع الضباط المتهمين، وأمامه مسدس، ويومها وُصف بأنه «بيريا»، رجل الأمن القاسي في عهد ستالين، لكن الوصف يظلمه، فهو رجل نقي متطهر، مثالي، نظيف اليد، عيبه أنه لا يحيد عمّا يؤمن به، ولا يعرف أن الطريق إلى جهنم مفروش بالنيات الطيبة.

وفي ما بعد أصبح رئيسًا للوزراء، ولأن راتبه لا يكفيه، كان يبيع أرضه ليواصل حياته، وعندما تنحى جمال عبد الناصر بعد هزيمة يونيو 1967، عيّنه رئيسًا للجمهورية بدلًا منه، ودون أن يأخذ رأيه، وقد رفض ثم اختفى من الحياة العامة.

في يوم الجمعة 17 ديسمبر 1954، أدلى بحديث للتليفزيون الأمريكي، أذاعته 168 قناة، كان السؤال الأول والأهم عن الشبكة الإسرائيلية:

* عرفنا بنبأ التصريح الخاص بإحباط مؤامرة حلقة التجسس في مصر، فما نوع هذه الحلقة، وما الأهداف التي كانت ترمي إليها؟

- إنّ ثمة حلقة تجسس صهيونية «يسارية»، تعمل لحساب قلم المخابرات الإسرائيلية، وهدفها تقديم كل مساعدة ممكنة لأي جاسوس أجنبي، والاتصال بحكومة إسرائيل في حالة الحرب بواسطة اللا سلكي، وإنشاء مصانع ميكانيكية بقصد تمويل الحلقة من أرباحها، واستخدام هذه المصانع في إنتاج القنابل.

* متى وكيف عرفتم أنتم والمحققون نشاط هذه الحلقة؟

- كانت لدينا معلومات بأن إسرائيل قد أنشأت حلقة صهيونية في مصر، بيد أن التفصيلات الخاصة بهذه الحلقات كانت لا تزال مجهولة لنا، حتى بدأت حلقة التجسس تزاول التخريب، وعندئذٍ اتخذت سلطات البوليس في جميع أنحاء البلاد استعدادها.

وحدث أن عددًا من أفراد تلك الحلقة كان تحت مراقبة دقيقة من رجالنا، فألقي القبض عليه وهو متلبس بالجريمة، وبجمع المعلومات السابقة والتحقيقات التي أُجريت، أمكن الكشف عن حلقة التجسس كشفًا تامًّا.

* هل قُبض على عدد من اليهود أكبر من عدد المتهمين؟

- إن الذين يحاكَمون 13 والباقي سيُطلق سراحهم!

في ذلك الوقت كان الشيوعيون في المعتقل، وكانت الصحف تهاجمهم، وتندد بأفكارهم، بل إن وقت إذاعة حديث زكريا محيي الدين في أمريكا، كانت الصحف في مصر، تنشر خبر القبض على «محاميين، وصحفي، وموظف، يُعدون منشورات لإثارة الخواطر»، كما قالت صحيفة «الأهرام»، وكان هؤلاء هم: صلاح حافظ، ومحمود توفيق، ومحمد عبد الجابر خلاف، وبدير النحاس.

وأغلب الظن أن زكريا محيي الدين أراد أن يستثمر العلاقة التاريخية بين اليهود، والحركة الشيوعية في مصر وأن يوحي بما يحمِّل قضية الجواسيس الإسرائيلية أكثر مما تحتمل.

في ذلك الوقت أيضًا اتُّهم الإخوان بمحاولة اغتيال جمال عبد الناصر في المنشية، وبالسعي إلى التدمير، والقتل والتخريب، وقلب نظام الحكم، ومن ثمّ كانت قضيتهم الشهيرة، التي سُميت في ما بعد «المحنة».

كذلك، شهدت مصر في تلك الفترة محاكمات عسكرية في أسلحة القوات المسلحة المختلفة، وكانت التهمة هي نفسها «استخدام القوة لتغيير السلطة».

إن سنة 1954 كانت سنة تعسة، شهد نصفها الأول توترات ومظاهرات، وشهد النصف الأخير تحقيقات ومحاكمات، وكان التاريخ في حاجة لمن يساعده ليسجل كل هذه الصدامات.

على أن ذلك، لم يمنع الحكومة من أن تعلن «مفاجأة سارة»، هي «عثور لجنة جرد أموال أسرة محمد علي على صندوق حافل بالمجوهرات الثمينة، كان مخبَّأ في مكان لا يسهل الالتفات إليه في قصر الأميرة السابقة نعمت كمال الدين المجاور لوزارة الخارجية».

في هذه الظروف السياسية جرت محاكمة الجواسيس.

كانت البداية، صدور قرار الاتهام (راجع الملاحق) في 11 أكتوبر 1954، متضمنًا أسماء 13 متهمًا، طالبت النيابة بتوقيع أشد العقوبة عليهم جميعًا، الإعدام شنقًا، وذلك لأنهم ارتكبوا الجرائم التالية:

1- الاشتراك في اتفاق جنائي.

2- التجسس لحساب دولة أجنبية معادية هي دولة إسرائيل، بقصد استعدائها على مصر.

3- إحراز مفرقعات لاستخدامها في أعمال النسف والتخريب والتدمير.

وقدمت النيابة 17 شاهد إثبات، منهم:

البكباشي محمد سمير درويش، مفتش المباحث العامة بالإسكندرية، والصاغ ممدوح سالم، والصاغ السيد فهمي، واليوزباشي جمال حسين، واليوزباشي محمد فتح الله سلامة، من ضباط المباحث العامة، واليوزباشي حسن زكي المناوي معاون مباحث قسم العطارين، والبكباشي صلاح لبيب مفتش المفرقعات بالمنطقة العسكرية الشمالية، وملازم أول عبد الغفار حسين من فرقة مطافئ الإسكندرية، وجندي محمد هاشم، بالفرقة نفسها، والأومباشي حسن عوض، من قوة الحراسات، وصلاح السماع، وطلعت حسين، بمخزن أمانات العفش بمحطة سكك حديد القاهرة.

واحتفظت النيابة بأحراز لا نهاية لها، منها:

أسطوانة من البلاستيك لتسجيل التعليمات، وأدوات كهربائية لتقوية الإرسال، وفانلة، وقميص وبنطلون ناتانسون (أي ملابسه التي كان يرتديها وقت القبض عليه). وجرامافون، ودفتر شيكات، وعملات مختلفة، وجهاز تسجيل صغير (وكلها أشياء تخص ماكس بنيت). وخطابات من أصدقاء مارسيل عليها تعليمات. بخلاف أوراق ضبطت في بيتها تملأ حقيبة سفر صغيرة. وشرائح ميكروفيلم، وأفلام تصوير عادية، ومحطة لا سلكي، وعلبة زيت بها جهاز لا سلكي، وجهاز استقبال بالكهرباء، وآخر يعمل بالبطارية، وحقيبة بها مصنِّع قنابل حارقة، وقنابل حارقة لم تنفجر، ومخلفات القنابل التي انفجرت، وتقارير عن مصر، ومنشورات دعائية لإسرائيل، وقوائم مصاريف الشبكة.

يوم السبت 11 ديسمبر 1954، أي بعد شهرين تمامًا من إعلان قرار الاتهام، بدأت المحاكمة. كانت في دار القضاء العالي، وتشكلت هيئة المحكمة العسكرية العليا، من الأميرالاي (اللواء) محمد فؤاد الدجوي، رئيسًا، وعضوية ضباط عسكريين من رتبة نقيب فما فوق، هم: عبد المنعم الشاذلي، وسمير عباس، وعبد المحسن حافظ، وحسين ثابت، وكان نائب الأحكام، البكباشي (مقدم) إبراهيم سامي، وممثل الادعاء فخري عبد النبي، وقام بأعمال السكرتارية محمد رشاد فهمي، والسيد عبد الله.

جاء المتهمون في حراسة مشددة، أُوكلت مسؤوليتها للأميرالاي لبيب المنيري وكيل حكمدار (مدير الأمن) القاهرة، وفي قاعة المحاكمة، كان المحامون في انتظارهم، وقد انتدب 14 محاميًا للدفاع عن المتهمين، حتى يُستكمل الشكل القانوني، وكان من بين المحامين، جمال العطيفي، الذي أصبح الدكتور جمال العطيفي في ما بعد، وتولى وزارة الإعلام، وقت إعادة نظام تعدد الأحزاب في السبعينيات، وقبل وفاته كان أستاذًا لمادة التشريعات الصحفية بكلية الإعلام بجامعة القاهرة. ومن بين المحامين أيضًا، كان علي منصور، الذي كان عضوًا بمجلس الشورى، حتى توفاه الله.

في القفص وقف وجلس المتهمون الرجال، ما عدا إبرام دار، وبول فرانك، أما مارسيل نينو، فقد تقرر -حفاظًا على التقاليد الشرقية- أن تجلس في الأماكن المعدة للجمهور، بين حارسين، وراء مقعد المحامين تمامًا، وكانت مارسيل ترتدي ثوبًا أبيض اللون، واسعًا، تحته فانلة من القطن السميك، أما المتهمون فكانوا يرتدون ملابسهم العادية، وبعضهم أصرّ على رابطة العنق، وكانوا حليقي الذقون، يأكلون في فترات الاستراحة -داخل القفص- الساندويتشات الصغيرة (البيتي بان) والفطائر الفرنسية (الكرواسون) حسب الصور التي نُشرت لهم في المجلات المصرية.

ازدحمت مقاعد الجمهور وامتلأت عن آخرها، فقد كان الإقبال شديدًا على متابعة المحاكمة، خصوصًا من أعضاء الهيئات الدبلوماسية، والمراقبين، والصحفيين الأجانب، بمن في ذلك عدد من مبعوثي منظمات حقوق الإنسان والحريات المدنية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

وكان من بين الحضور أيضًا إنجي سميث، ضابط الأمن الإقليمي في السفارة الأمريكية، الذي تابع القضية من بدايتها. فحسب الوثيقة الثامنة في كتاب ستيفن جرين: «الانحياز: علاقات أمريكا السِّرِّيَّة بإسرائيل - Taking Sides: America,s Secret Relations With Amilitant Israel» الصادر في سنة 1984، فإن حكمدار القاهر، الأميرالاي عبد العزيز صفوت، طلب من إنجي سميث، في يوم الاثنين 2 أغسطس 1954، الحضور إلى مكتبه للتشاور في أمر اعتقال أفراد شبكة التجسس اليهودية، وعندما استجاب الضابط الأمريكي، روى له حكمدار القاهرة ما جرى، لأن «إعداد تقرير مفصل قد يستغرق بعض الوقت».

وقال الحكمدار: إن «ما ورد في الصحف من أن الجناة من الصهيونيين المعروفين غير صحيح، فهم من الرعايا المصريين، وليس لروبير داسا، أو فيكتور ليفي سجل لدى الشرطة، لكن لفيليب ناتانسون سجل في الشرطة كشيوعي سابق».

وسأل إنجي سميث، عن إمكانية تصديق أخبار الصحف، فكان جواب الحكمدار: «هذه كلها غير صحيحة»!

وتقول الوثيقة: إن اللواء صفوت أصبح في وقت لاحق من الحديث مع مسؤول الأمن الأمريكي «قلقًا بسبب بعض المعلومات التي أفشاها، وطلب أن تبقى هذه المعلومات سرًّا دفينًا، لأنه أحسّ -على ما يبدو- أنه باح بمعلومات تخالف البيانات الرسمية. ووعد الجنرال صفوت بتزويد مركز الأمن الإقليمي في السفارة (الأمريكية) بتقرير مفصل عندما ينتهي التحقيق في الإسكندرية».

وهذه الوثيقة موقّعة من السفير الأمريكي جيفرسون كافري، وهي عبارة عن رسالة منه إلى وزارة الخارجية في واشنطن بتاريخ 3 أغسطس 1954، وتحمل رقم 194، ومحدودة الانتشار للسلك الخارجي. (ترجمة نص الوثيقة في الملاحق).

لا نعرف ما إذا كان اللواء عبد العزيز صفوت، المسؤول الأول عن أمن القاهرة، قد وفّى بوعده وقدّم للسفارة الأمريكية التقرير المفصل أم لا، لكننا نعرف أن مسؤول الأمن الأمريكي كان يتابع ما يجري أولًا بأول، ومن ثم لم تكن مفاجأة أن يحضر جلسات المحكمة.

كانت المحاكمة هي الثانية من نوعها في تاريخ القضاء المصري، فقد سبق، قبل نحو 10 سنوات تقريبًا، أن حُوكم قتلة اللورد موين، وانتهت المحاكمة بإعدام الشابين، اليهوديين، اللذين نفّذا الجريمة.

وقد بدأت الجلسة الأولى في الساعة التاسعة والنصف صباحًا، وكان أن افتتحها رئيس المحكمة، باسم الله، والشعب، وسأل المتهمين:

س: هل هناك أي اعتراض على المحكمة؟

فلم يعترض أحد منهم.

وطلب ممثل الادعاء أن تكون جلسات المحاكمة سِرِّية، فاعترض الدفاع، وقال المحامي صلاح الدين حسن: «إن المصريين لا يعلمون شيئًا عن الجاسوسية، ولعل ما يدور في أثناء هذه المحاكمة يفتح أعينهم على ما يجري حولهم».

وقال مختار قطب، المحامي: «إن هذا الطلب سابق لأوانه».

وقررت المحكمة أن تكون الجلسات علنية إلا إذا وُجد ما يدعو إلى السِّرِّيَّة، وفي ما بعد لم تفرض المحكمة السِّرِّيَّة إلا على جلسة واحدة، مسائية، عُقدت في اليوم الأول من شهر يناير 1955، والواضح أن النظام في ذلك الوقت كان يفضل أن تكون المحاكمة علنية، خوفًا من أن يُتهم بطبخ القضية، وإصدار الأحكام قبل أن تبدأ الجلسات، وقد اعترف المحامي الإنجليزي جورج ولسون (الذي جاء للدفاع عن ماكس بنيت) بأن «المحاكمة تجري في جو من الحرية، والعدالة الكاملة متوفرة لكل المتهمين، وأنا مطمئن ومرتاح إلى ما يقضي به القضاء المصري».

وقد نشرت تصريحه صحيفة «الإيجيبشيان جازيت»، التي سألته:

* يتردد أنك حضرت إلى القاهرة لتحقيق رغبة زوجة ماكس بنيت في الحصول على الطلاق منه، ما رأيك؟

- كيف يمكن التوفيق بين توكيلها لي للدفاع عنه، ومطالبتها بالطلاق منه؟!

* ما الذي جعلك تطمئن إلى عدالة المحكمة؟

- غريزتي كمحامٍ!

في الجلسة الأولى، قال رئيس المحكمة: «إذا تلعثم أي متهم في اللغة العربية، يتكلم باللغة التي يُتقنها، ومن يرد أن يدلي بشهادة باللغة العبرية فليتفضل فأنا أُحسنها».

ثم سأل كل متهم على حدة، في كل تهمة من التهم التي تضمنها قرار الاتهام: «هل أنت مذنب؟»، فأجاب الجميع بالنفي، ما عدا موسى ليتو مرزوق، الذي قال: «أنا غلطان، ولكن مش بالصورة دي اللي جت في الادعاء»، واعتبرت المحكمة أن إجابته «غير مذنب».

ولوحظ أن على منصة المحكمة، الكتب السماوية الثلاثة، القرآن، الإنجيل، والتوراة، لاستحلاف الشهود والمتهمين الذين كانوا خليطًا من يهود، ومسيحيين، ومسلمين!

ولا جدال في أن رئيس المحكمة كان يتمتع بهدوء، وسعة صدر، وقدرة على الاستجواب والمناورة، كما أنه كان ساخرًا يعرف كيف يختار تعليقاته اللاذعة، لذلك فقد شهد الدفاع له، بأنه «ابن بلد يُجيد فن النكتة»، ولا بد أننا لاحظنا وهو يناقش موسى ليتو مرزوق في الشقق الست التي استأجرها للتنظيم وقال إنها جرسونيرات، استخدمها في ممارسة غرامياته، ولا بد أننا لاحظنا ذلك عندما حدد فيليب ناتانسون يوم العيد لتفجير إحدى القنابل، فقال له: «يعني عايزين تنكدوا علينا في العيد».

وعندما طالت مرافعة أحد المحامين، قال له: «خد راحتك يا أستاذ هو احنا ورانا حاجة؟ دا احنا مقطعوين للشغلة دي»!

وأراد أحمد مختار قطب، المحامي، أن يسأل الشاهد الأول البكباشي سمير درويش، واستأذن قبل إلقاء السؤال، فقال:

* عندي سؤال رذل شوية؟

فردّ عليه رئيس المحكمة قائلًا:

- مافيش مانع احنا مستعدين نستحمل كل حاجة!

وأراد صالح منصور المحامي أن يسأل فيكتورين نينو سؤالًا، فنبهه رئيس المحكمة إلى أن سؤاله مكرر، وقد سبق أن أجابت عنه، وأضاف:

- يظهر يا أستاذ إنك ماكنتش في الجلسة؟

فقال المحامي بسرعة:

- أبدًا والله العظيم أنا حاضر من الأول، ومستعد أن تمتحنني في كل اللي فات!

ولا جدال في أن المحامين المصريين، كانوا في ورطة نفسية، وقانونية في هذه القضية، فالمتهمون يعملون في خدمة إسرائيل، جواسيس لها في مصر، ثم إنهم خرّبوا وحرقوا في البلد التي فتحت صدرها لهم، وقد عبّر عن الورطة النفسية للدفاع جمال العطيفي في جلسة يوم 31 ديسمبر 1954، فقال:

«بدا لي -وأنا أقول الحق- أن أعتذر، وأطلب إعفائي من هذه المهمة، أن أدافع عن متهم تهمته أنه جاسوس يعمل لحساب دولة عدوة لبلادي، بأي لسان يمكن أن أدافع عنه؟! كانت هذه لحظة من لحظات الضعف التي مرت بي، وكدت معها أن أنسى واجبي، واجب المحامي المقدس، تذكرت أن واجب المحامي ألا يهرب من واجبه وألا يتخذ من مصائب الناس وسيلة للادعاء والتظاهر، لذلك قبلت هذه المهمة الشاقة»!

أما الورطة القانونية، أو الجنائية، فقد عبّر عنها كل أعضاء هيئة الدفاع عندما اكتفوا في طلباتهم بتخفيف العقوبة على المتهمين.

وحاول الدفاع عن بعض المتهمين أن يُبعد تهمة التجسس عنهم، وأن يقصر ما فعلوه على ارتكاب جرائم الحرائق، التي لا يعاقب قانون الجنايات المصري عليها بالإعدام (مثل التجسس) وإنما بالسجن مع الأشغال الشاقة.

وفي هذه القضية كان هناك محامٍ واحد عن أكثر من متهم أحيانًا، وأكثر من محامٍ عن متهم واحد أحيانًا أخرى، وكان ذلك حسب قدرات المتهمين، وإمكانياتهم المالية، أما الفقراء منهم، فالقانون يفرض ضرورة انتداب من يدافع عنهم، على حساب المحكمة.

وقد قَبِل أحمد رفعت المحامي الدفاع عن فيكتور ليفي، وروبير داسا.

وقَبِلَ يوسف الغرياني المحامي الدفاع عن فيكتورين نينو. وقد نشرت الصحف أنه قال لها قبل عقد الجلسة الأولى، إنها أصبحت فتاة الصفحة الأولى في كل الصحف!

وقَبِلَ حسن الجداوي المحامي الدفاع عن أربعة متهمين، في وقت واحد، ودُهش رئيس المحكمة، وسأله:

* أليس هناك أي تعارض بين مصلحة المتهمين؟

- قال: لا!

وبعد قليل قاطع حسن الجداوي الشاهد الأول البكباشي سمير درويش، قائلًا:

- هيَّا شهادة ولّا مرافعة؟

فالتفت رئيس المحكمة قائلًا:

- المحكمة تحمي الشاهد، وتمنع الأستاذ من مقاطعته، وإذا كنت ماتعرفش إذا كان فيه تعارض بين مصلحة موكليك جاي تقاطع الشاهد الآن؟!

وفي يوم 23 ديسمبر، توقفت الجلسات -مؤقتًا- في القاهرة، وسافرت هيئة المحكمة إلى الإسكندرية لتعاين على الطبيعة أماكن الحرائق، وكان معها فيليب ناتانسون، وفيكتور ليفي، وروبير داسا، وصمويل عازار، وفي أماكن الأحداث -يوم 25 ديسمبر- أعاد المتهمون تمثيل ما فعلوه من قبل، وبعد انتهاء المعاينة، انعقدت المحكمة في دار المحكمة الكلية.

بعد عودة المحكمة إلى القاهرة، بدا أن المحاكمة على وشك الانتهاء، ففي جلسة يوم 27 ديسمبر، أعطى رئيس المحكمة المتهمين الفرصة للدفاع عن أنفسهم:

* الرئيس: أقوال المتهمين للدفاع عن أنفسهم، موسى ليتو مرزوق، عندك دفاع؟

- مرزوق: الدفاع سيتولى هذا.

* الرئيس: فيكتور ليفي؟

- ليفي: أيوه يا بيه.

* الرئيس: طيب تعالى.

- ليفي: أنا عاوز أقول الآن شعوري الشخصي، وزي ما انتم عارفين، أنا في كل اللي عملته، اعترفت به، وعاوز أقول لحضرتكم إني ماكنتش واعي على الحاجات اللي كنت باعملها لأني لما كنت في فرنسا ولما اتصل بي جون وكنت واخد كل الحكاية دي زي لعب، وأنا قلت لكم هو بدأ يعطيني فلوس من غير ما أطلب شيء، وعوّدنا على عيشة ماكنتش واخد عليها، وبعد شوية لقيت نفسي في إسرائيل واعتقدت أنها رحلة، ولما أعطوني لا سلكي كنت واخده زي حاجة مسلية علشاني، مش علشان يضر حد.

وعاوز أقول حاجة، إنه مهما عملت حاجة فأنا مش صهيوني ولا إسرائيلي، ولا إسرائيل تهمني، ولا عشرين زيها، وأنا أعتبر مصر بلدي. والكلام اللي بقوله ده هو شعوري لأني واعي وعارف أن مصر معيّشاني وعيلتي، وأنا مولود هنا، ومصر بلدي، وأنا إذا كنت ضربت مصر فأنا لم أكن واعيًا ولم أقصد ضررها

أبدًا. أنا لقيت نفسي كده ودون وعي مني، وممكن أقول في حكاية الحرايق إنهم لما قالوا لي اعمل حرايق في السينما رميت القنبلة دي في البحر لأن ضميري لم يسمح لي بعمل ذلك، خصوصًا مع ناس في السينما، وعلى كل حال أنا عاوز أقول إني مش ندمان وبس... أنا ماخُتش من الحكاية دي.

وأنا يهودي، يهودي إنما مصري، وفيه حاجة عاوز أقولها تاني، يمكن علشان كان سني 16 سنة، كنت عاوز أسافر إسرائيل لما الناس حكوا لي عنها. ولكن أنا لما شفت العيشة هناك فيه فرق كبير بين اليهود بتوع أوروبا ويهود الشرق، ومنهم يهود مصر، لا يساعدون إسرائيل في حاجة أبدًا، ومش أنا بس اللي بقول كده، كل زملائي اللي راحوا إسرائيل يعرفوا الحالة دي وحسوا بيها، وإذا كان واحد في إسرائيل يبحث عن شغل هناك أول حاجة يسألوه: أنت شرقي أم من أوروبا؟ فإذا كان من أوروبا يدوروا له على شغل، وإذا كان من مصر لا يعبروه، وعلى كل حال مهما كان الحكم حيكون عليّ فأنا لن أتأثر ولن أكون عدوًا لمصر أبدًا.

* الرئيس: فيليب ناتانسون عاوز يتكلم؟

- ناتانسون: أيوه.

* الرئيس: عاوز تقول إيه؟

- ناتانسون: أنا لما دخلت الجروب بتاع جون لم أكن أفكر في أي شيء، وفي الوقت ده كان عندي 18 سنة، ولم أكن أفكر في أي حاجة سياسية، ولما سافرت فرنسا 1953 كنت فضلت قبل كده سنة علشان أكوّن الأوراق بتاعتي، وكنت عايز أشوف باريس، وبعدين لما أعطوني الفلوس أنا قبلت، ولما سافرت إسرائيل أنا فكرت أنهم عاوزين يعلموني التصوير نفسه، علشان في الحقيقة أنا كنت غاوي التصوير فلم أرَ أي فكرة بطّالة في الكلام ده.

وعلى كل حال فأنا مش ممكن أقدر أكون صهيوني علشان أنا لا أفكر في الديانة، وأنا عندي كل الأديان زي بعضها. أنا أفكر في ربنا فقط. وليس عندي أي فكرة علشان أساعد إسرائيل، ولكن لما رجعت مصر وجاء بول فرانك وطلب منّا عمل الحرايق، أنا ماكنتش عاوز ورفضت لكن هوّ خوّفني، وأنا وأهلي عايشين في مصر، واتولدت فيها، وماكانش يصحّ أعمل حاجة زي كده.

وأنا أعترف بالغلطة بتاعتي وأنا لم أكن مسؤولًا عن نفسي، وأنا متأسف جدًّا على الغلطة دي، وفي الحقيقة إسرائيل لا تهمني أبدًا.

- الدفاع: الدكتور موسى عاوز يتكلم.

* الرئيس: تعالى يا موسى.

- الدفاع: هو كان مكسوف يتكلم النهارده علشان ذقنه طويلة، وهو قدم طلب التأجيل علشان يحلقها.

- موسى: عاوز أقول إن لما اتصل بي جون أنا اتغشيت بالكلام اللي قاله في الأول لأنه أغراني بحاجة كل واحد يسعى إليها، وهي العمل على إيجاد جو ودي في البلد، وعلى ذلك أنا وافقت، ولما اتضح لي أن له أغراضًا أخرى حصل خلاف بيني وبينه وكانت النتيجة أني رفضت التعاون معه بالمرة، ولما أصر أنه يرسل جهاز اللا سلكي أنا انسحبت من المنظمة ورفضت أي عمل يضر أي شخص. والفكرة الأولى اللي وافقت عليها هي دي نفسها عمل على تحقيقها كل من يريد الخير في البلد. فأنا نيتي حسنة. وإن كنت هاودت جون لمدة فأنا أعترف بأنها كانت غلطة وأنا شرحت إزاي الموقف. ودا كلامي.

- الدفاع: صمويل عاوز يتكلم.

* الرئيس: مافيش مانع... صمويل عازار.

- صمويل: أنا كنت في الأول بالنسبة لعلاقتي بالتنظيم لم أكن أعطيه اهتمامًا كبيرًا، وكان عندي أعمال ودراسات تشغل جميع وقتي، وأنا وافقت على المبدأ لما كلمني جون لأني حبيت أخدم اليهود ولم يكن في فكري أننا سنسيء إلى أي شخص في مصر مهما كانت العواطف بين يهود ويهود.

* الرئيس: يعني إيه؟

- صمويل: مهما كانت العواطف بين إسرائيل ومصر فهذا لا يستدعي من اليهودي اللي عايش في مصر أن يعمل العمل ده. وأنا لما شعرت أن التنظيم بدأ يتطور، أنا نفسي كشيت وحبيت أبعد. وهذا ظهر مثلًا عندما رفضت أن أقوم بأي عمل مثل الحرائق، والغلطة اللي حصلت مني إني وافقت أستلم فلوس منهم على أنها مقدمة للخدمة اللي سيطلبونها منّي. وأحب أقول حاجة كمان إني تعمدت لما ساعدت روبير داسا في وضع الحامض في الغلافات الكاوتشوك، كان المفروض إننا نملأ الانتفاخ الموجود في الأغلفة الكاوتشوك بالحامض علشان يبقى حدوث الحريق مؤكد، واللي حصل إننا ملأناه للنصف، وذلك لأننا كنا بنستنكر الأعمال دي.

* الرئيس: روبير داسا عنده كلام؟

- داسا: أيوه.

* الرئيس: اتفضل!

- داسا: أنا عاوز أقول إنه لغاية يوم ما اتمسكت لم أكن أفهم الأغراض بتاعة الجروب ده، ولا خطورة هذه الأغراض، ومن أول ما دخلت في الجروب ده

فهمت إنهم اختاروني لأنهم يقدروا يغروني بجميع الطرق اللي عملوها زي الإغراء بالفلوس، وأنا كنت لسه طالع من المدرسة وعمري 17 سنة، وإن ممكن يساعدوني علشان أكمل دراستي، فانتهزوا الفرصة دي لإغرائي.

ثم بكى روبير داسا...

وأضاف وصوته يختنق بالدموع:

- أنا لما سافرت فرنسا لم أكن أفكر أبدًا إني مسافر إلا علشان يساعدوني في تعلم حاجة جديدة، وهذا ما كنت أحلم به إني أسافر، وأتعلم في الخارج، والحرايق اللي عملتها لم أفكر أبدًا أنها تعمل ضررًا بالشكل ده، ولما سألت عن سبب وضع الأجهزة في المكتبة أو البوستة قالوا إنها سهلة، وأنا لم أرَ علبة تُحرق أمامي علشان أستطيع تقدير خطورتها.

وبكى مرة أخرى...

ثم قال:

- ماكنتش عاوز أعمل ضرر لمصر في أي وقت من الأوقات أبدًا، ولم أفكر أبدًا إن أغراض الجروب ده الحرق، وهمّا اختاروني علشان أنا ولد صغير ومولود في مصر وعائلتي فيها، وطول عمري عايش في الإسكندرية، حتى إني لم أخرج منها، والإغراء كان شديدًا علينا جدًّا خصوصًا الضغط بعد ما اتفسّحت في فرنسا وإسرائيل.

* الرئيس: إيلي نعيم، عاوز تدافع عن نفسك؟

- نعيم: أيوه.

* الرئيس: طب تعالى.

- نعيم: كل اللي أنا متهم فيه بأني أخذت شقة مع الدكتور موسى مرزوق، وأنا لما أخذتها لم يكن قصدي بطّال، وفيكتور سعاديا لما كان يكلمني كان بيعمل ليا معروف علشان نسكن في الشقة، وأنا كنت ساكن في حجرة صغيرة، وفي هذا الوقت كان سني 19 سنة وكنت مبسوط علشان حنسكن في شقة.

وأنا عمري ما عملت حاجة ضد مصر، ولو كنت أعرف أنهم عاوزين يعملوا حاجة ضد مصر ماكنتش أساعدهم لأني مولود في مصر وعايش في مصر، وأعتبر مصر زي الوطن بتاعي... ودي أقوالي.

* الرئيس: ماير يوسف زعفران، عندك كلام؟

- زعفران: أيوه، أحب أقول إني أولًا لم أشترك أبدًا في أي جمعية ولها أغراض ضد الغرض الوطني في مصر، أو أي فكرة تعد خيانة، أو تعد نشاطًا

معاديًّا، والدليل على ذلك إني أول ما شفت تغيُّر في الفكرة الأولى اللي عرضوها عليّ، إلى فكرة نشاط هجرة، أي أول ما شفت حاجة غامضة رفضت الفكرة، وأحب أقول إني ماشفتش حد منهم خالص، وأنا لما كنت طالب في الكلية، ووقتها العرض ده عُرض عليّ، وأنا عارف أن الكلام اللي حاقوله ده جميع زملائي في الكلية حيسمعوني، وجميع المهندسين زملائي. وهو أنه في الكلية جميع زملائي يحترموني أكثر من أي شخص، وكان الشعور متبادلًا بيننا وكنت أشترك في جميع ما يعملوه من الحركات الوطنية وهم يشهدون بذلك، وبعد تخرجي فضلت شوية طويلة دون عمل، وقدمنا عريضة طويلة للسلطات المختصة لتفتح أمامنا أبواب العمل، وكل هذه المدة، لو كنت أنا صهيوني إيه اللي كان يمنعني من السفر، في حين أنه كان يوجد أحد زملائي المصريين ترك البلاد وسافر إلى المملكة السعودية لأنه وجد عملًا، وأنا فضلت من غير عمل! وقررنا مرة الاعتصام في نقابة المهندسين بسبب التعطل، إلى أن جاء رجال العهد الجديد، ولم يمضِ وقت طويل حتى اشتغلت الأكثرية في الحكومة، وأنا بما أني ماعنديش الجنسية المصرية، اشتغلت مع مهندس كرسّام إلى أن قُبض عليّ، فلو كان لي أي غرض سيئ كنت أسافر، يمكن ألاقي أي شغلة ثانية، ولكن طبيعتي وبيئتي ماسمحتش لي بأن أترك مصر، لأني متعود على بلدي، ولم أعش في القاهرة فقط، بل عشت في أسوان مدة طويلة.

وأنا أكثر من غيري من اليهود أعرف إيه هيه طبيعة الشخص المصري، وهي من أجمل الطبائع. ولذلك أول ما شفت تغير في العرض اللي عرضوه عليّ رفضت، وطلبت منهم أن مافيش حد منهم يشوفني بعد كده، لا موسى، ولا مارسيل. ولما جاني ماكس في البيت ماكنتش عارف غرضه، إلا أنه مهندس ومحتاج لمساعدة، وحتى لما عرض عليّ الموضوع ده، ورفضت، فغضب.

وأنا أقول هذا الكلام لأنه حقيقة، وهو أنه لما غضب وقال لي: ليه بتتردد وترفض؟ قلت له: أنا ماقدرش أعمل حاجة، وأنا أعتبر هذا نشاطًا سياسيًّا معاديًّا لمصر، فضحك، ولما رآني متمسكًا برأيي نزل ومشي، ولم آراه بعد ذلك. وكل ما أطلبه الرأفة بشخص لم يحاول ولم يفكر أن يضر بلده ورفض ما طلبوه منه.

* الرئيس: ماير ميوحاس، عندك دفاع؟

- ميوحاس: أنا أؤكد ما قاله زملائي.

* الرئيس: وسيزار كوهين؟

- كوهين: أكتفي بدفاع المحامي.

* الرئيس: تعالي يا مارسيل.

- مارسيل: أنا عاوزة أقول إن شعوري شخصيًّا أنه حصل ضغط عليّ وانجرّيت في الموضوع ده، علشان والدتي كانت عيانة وكانت عملت عمليات سنة 1951 و1952 و1953، وأخيرًا في آخر 1953 توفيت بالسرطان، وهو جون كان عارف بالشعور ده عندي وكان بيساعدني في علاج والدتي، وعلشان كده أنا رجلي انجرّت في الحكاية دي. وأنا ماكنتش عارفة حاجة من الحاجات اللي حصلت في القاهرة أو الإسكندرية... ودي كل الحكاية.

وعادت إلى مكانها وهي تحاول أن تمسح دموعها.

أو هكذا بدت!

* الرئيس: فيه كلام تاني.

- الدفاع: نعم سيادة الرئيس.

* الرئيس: تفضل يا أستاذ.

- الدفاع (حسن الجداوي، المحامي): هناك ثلاثة أشخاص وُصف أولهم بأنه ضابط في الجيش الإسرائيلي، وهو رجل جاوز الأربعين، والثاني والثالث جاوزا الأربعين، وقد قَدِموا لمصر ولعبوا بعقول هؤلاء الأطفال وعرفوا كيف يستغلون فيهم صغر السن، فلعب هؤلاء الأطفال بالنار.

والأولاد دول في سن 18 سنة، وهي سن المغامرات، وسن التصديق، وهذه السن القانونية المدنية لا تسمح له بأن يتصرف وقانون الأحوال الشخصية لا يسمح له بالزواج. السن ده بتاع إنهم يروحوا السينما ويشوفوا طرازان وتوم آند جيري، فهو يتهيأ له لا هو رجل ولا هو طفل، ففي هذه السن من أسهل الأمور التأثير عليه.

فإذا لاحظتم أن الأولاد دول يهود، وكل هؤلاء الأولاد وُلدوا بعد أن تولى هتلر الحكم وبدأ حملته على اليهود، فكلهم مصريون بإحساسهم ويعلمون أن أبناء جنسهم في العالم اضطُهدوا. وكلنا نعرف أن هتلر تتبعهم في كل بلاد أوروبا وكانوا هم الضحايا في كل بلد امتدت إليها النازية، فلما ييجي جون دارلنج ويقول لشاب يهودي عمره 18 سنة أنا عايزك تتعاون لخدمة إسرائيل، فيجب أن يكون هذا الشاب وصل لسن ناضجة علشان يقول له أنا يهودي مصري ماليش دعوة. ولكن هوّ وجده فقيرًا فصحبه إلى فرنسا اللي ماكانش يحلم إنه يشوفها، وياخده إلى إسرائيل علشان يشوف شيء ماشافوش غيره. وهذه مغامرة لشاب عمره 18 سنة، فهو لم يكن يتصور أن يسافر فرنسا أو يسافر لإسرائيل وكان يقول لهم إحنا مش عايزين منك حاجة أبدًا... واحد مثلًا غاوي

تصوير يقول له: تعالى نعلمك التصوير في فرنسا، ويعطيه 300 جنيه، وهناك يجد مُدرِّسة للتصوير فتاة، ومُدرِسة اللا سلكي فتاة، ودول شبان مكبوتين.

* الرئيس: وهم كلهم في سن الـ18؟

- الدفاع: معظمهم.

* الرئيس: اتفضل أكْمل!

- الدفاع: إنهم لما رجعوا من إسرائيل، ومضت سنة 1953 لم يطلبوا منهم عمل شيء، ووصلنا لمنتصف 1954، وصل من الخارج الشخص اللي أسموه «روبير» وهو ثالث الثلاثة اللي قلت عليهم. وصل لمصر وأعطى عنوانه على بارون ألماني وتبين كذبه ورحل عن مصر.

ولو كان تبين هذا من الأول لما أمكن له إغراء هؤلاء الأولاد.

فمثلًا صمويل عازار كان بيشتغل علشان يكمل تعليمه، وهو خريج كلية الهندسة، وقد أخذ جهاز اللا سلكي إلى منزله علشان يفكه يمكن يقدر يلاقي فيه لمبة يبيعها لأن حاجته إلى المال كانت شديدة فماهانش عليه يرمي الجهاز اللي مصدر خطر له في البحر، وأخذه إلى بيته فروبير ده قال لهم إحنا عايزين منكم عمل بسيط وهي مسألة القنابل الحارقة، وعلمهم طريقة صنعها وطلب منهم وضعها في صناديق البوستة.

وفيه سؤال قد يعتمل في نفس القاضي، وهو انتوا بتقولوا إنكم ماكنتوش عايزين في نفسكم تعملوا الحاجات دي، طيب ليه مارحتوش للبوليس؟ وإحنا بنقرأ في الصحف عن أخبار الناس اللي بيقعوا فريسة للابتزاز من الذين يتاجرون بالأسرار وكيف يستطيعون الحصول على المال من أشخاص يعرفون أسرارهم، فنحن لا نجد غرابة إذا عرفنا ذلك في عدم تبليغ هؤلاء الأولاد لأنهم بسفرهم لإسرائيل يحس الواحد منهم أنه بقي في مركز حرج، وهؤلاء من ناحية أخرى فقراء...

* الرئيس: لمّا يبقى واحد عمره 18 سنة أو 20 سنة ومرتّبه 14 و15 جنيه يبقى شوية ده عليه علشان نقول عليه فقير... وهو خريج الجامعة بيتعين بكام بعد تخرجه؟!

- الدفاع: المال على كل حال له تأثير قوي، خصوصًا على أمثال هؤلاء الأطفال، عمومًا نحن نشكر المحكمة على سعة صدرها.

* الرئيس: رُفعت الجلسة!

استمرت المحاكمة 18 جلسة، وانتهت يوم 5 يناير 1955، وبعد 3 أيام بدأت المداولات التي استغرقت 20 يومًا...

وفي الساعة الثانية عشرة تمامًا من ظهر يوم الخميس 27 يناير 1955، عُقدت جلسة النطق بالأحكام التي حضرها قنصل فرنسا، وثلاثة دبلوماسيين من السفارة الأمريكية، وعدد هائل من أقارب المتهمين.

كانت اللحظات السابقة على بداية الجلسة مثيرة للتوتر... وحسب وصف مندوب صحيفة «الأهرام» لطفي عثمان، كانت مارسيل مُصفرّة الوجه، وارتسمت على فمها ابتسامة باهتة، وقالت لبعض معارفها إن أملها في الله كبير.

وكان أكثر المتهمين وجومًا واضطرابًا د.موسى ليتو مرزوق، فقد جلس صامتًا، مطأطئ الرأس، ولم يُحيّي إلا نفرًا قليلًا من أقاربه.

وكان صمويل عازار يبدو عليه القلق، والاضطراب، ويحرك شفتيه باستمرار، ويبدو أنه كان يتلو بعض آيات من التوراة.

في الثانية عشرة إلا قليلًا، دخل قاعة المحكم البكباشي إبراهيم سامي، نائب الأحكام، بمفرده، يحمل عددًا من المجلدات، وجلس في المقعد المخصص للرئيس، وإلى يساره محمد رشاد فهمي سكرتير الجلسة، ورفع نائب الأحكام رأسه، وتطلع في وجوه المتهمين لحظة قصيرة قبل أن ينطق بالأحكام، وعندئذٍ بدأت أعناق المتهمين تشرئب، وازداد شحوب وجوههم، وظل د.موسى مرزوق مطأطئ الرأس، واختفت الابتسامة الباهتة من على شفتَي مارسيل.

وحانت اللحظة التي تساوي دهرًا...

وبدأ النطق بالأحكام:

- الإعدام شنقًا لموسى ليتو مرزوق وصمويل باخور عازار.

- الأشغال الشاقة المؤبدة لفيكتور مويز ليفي وفيليب هرمان ناتانسون.

- الأشغال الشاقة لمدة 15 سنة لفيكتورين نينو وروبير نسيم داسا.

- الأشغال الشاقة لمدة 7 سنوات لماير يوسف زعفران وماير صمويل ميوحاس.

- وبراءة إيلي جاكوب نعيم، وسيزار يوسف كوهين.

ولم يُشر الحكم إلى إبرام دار وبول فرانك.

واشتمل الحكم على مصادرة أجهزة اللا سلكي والأموال، وسيارة ماكس بنيت.

وحسب وصف «الأهرام» فإن د.موسى ليتو مرزوق، استند إلى حاجز القفص عندما سمع الحكم بإعدامه، وقال لمندوب «الأهرام» عند عودته إلى السجن: «إن هذا هو حكم الله»!

وعادت الابتسامة إلى شفتَي مارسيل عندما عرفت أن رقبتها أفلتت من حبل المشنقة، ولم تكن الابتسامة باهتة هذه المرة.

أما صمويل عازر فقد أُصيب بنوبة ذهول ولم يفه بكلمة واحدة عندما سمع الحكم بإعدامه.

بينما أجهش ماير ميوحاس بالبكاء.

وسرت عدوى بكائه إلى يوسف زعفران وروبير داسا.

ووجم فيكتور ليفي وفيليب ناتانسون ثم انفرجت أساريرهما عندما أيقنا أن الحكم ليس إعدامًا.

وشوهد إيلي جاكوب نعيم الذي نال البراءة يبكي بكاءً مرًّا، فقد أخطأ في فهم الحكم، ولما عرف أنه سيفُرج عنه حالًا، أخذ يضحك ضحكة هيستيرية.

كانت حيثيات الحكم في 60 صفحة فولسكاب، أما النطق به فلم يستغرق سوى 5 دقائق فقط.

بعدها حدث الكثير!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

11

آخِر من يعلم!

عندما أعلن زكريا محيي الدين على العالم نبأ القضاء على شبكة التجسس الصهيونية، أُصيب الرأي العام الإسرائيلي بالذهول... بالضبط أُصيب بالذهول.

وشنت أجهزة الإعلام اليهودية حملة قوية، غير صادقة، لإظهار القضية كأنها مؤامرة عدائية من النظام المصري ضد اليهود والسامية.

ولم يجد رئيس الوزراء الإسرائيلي (الذي لم يكن يعرف حقيقة ما جرى) مفرًّا من الانضمام إلى هذه «الجوقة»، وقيادة «التخت» المصاحب لها، أحيانًا.

واتهمت الدعاية الصهيونية -داخل وخارج إسرائيل- البوليس المصري بتعذيب الشبان اليهود لإجبارهم على الاعتراف بأدوار لم يقوموا بها، في مؤامرة، نُسجت من وهم الخيال، ومن باب السخرية، طالب راديو إسرائيل هؤلاء الشبان بأن يعترفوا بحادث المنشية، وبكل ما يُطلب منهم، وما لم يرتكبوه، حتى يرحموا أنفسهم من العذاب الذي ينتظرهم في السجون على أيدي «الجلادين المصريين».

وقال راديو إسرائيل: إن فيليب ناتانسون اضطر إلى الاعتراف بعد «أن ذاق ألوانًا مختلفة من العذاب على أيدي رجال البوليس وضباط مكافحة الجاسوسية لعدة أيام»، «ولم يتكلم إلا عندما أخبروه بأن أمه محبوسة وسوف يُطلق عليها الرصاص، وعندئذٍ انهار واعترف بكل شيء».

ومع أن الشبان اليهود لم يُعذبوا ولم يُضربوا ولم يُهانوا، لأنهم اعترفوا بسهولة، فإن الحملة لم تتوقف، ومع أنهم شربوا أكواب العصير والماء المثلج، وأكلوا «الكرواسون» و«البيتي بان»، وسمع أحدهم موسيقى فاجنر في أثناء التحقيق، فإن صورة البوليس المصري في إسرائيل، والغرب، لم تكن على ما يرام.

وقد حاولت السلطات المصرية أن تردّ بأسلوب عملي بسيط فسمحت لمصوري الصحافة بدخول السجون، ومقابلة الجواسيس، وتصويرهم.

كانت مارسيل نينو في سجن مصر.

وكان ماير زعفران وسيزار كوهين وماير ميوحاس وروبير داسا في سجن المحطة.

وكان ليتو مرزوق وفيليب ناتانسون وإيلي نعيم وفيكتور ليفي وصمويل عازار في سجن الاستئناف.

واستنادًا لما نشرته مجلة «المصور» في يناير 1955، كانت مارسيل نينو تقيم في الزنزانة رقم «6» في قسم النساء، الزنزانة بها سرير من الحديد، مغطى ببطانية صوف رمادية اللون، وإلى جانبه منضدة خشبية صغيرة، كانت تتناول عليها طعام الغداء «المؤلَف من فاصوليا، ولحم، وجبن، وجرجير ويوسفي»، وفي الزنزانة مقعد، وماء للشرب والغسيل، ومجموعة من الروايات الفرنسية، وكتاب عن تاريخ العالم منذ سنة 1800، وقالت: إنها تدس رأسها بين الكتب والقصص حتى يغلبها النعاس، فتنام، واشتكت من أنها لا تقوى على الوقوف على الكرسي لتفتح النافذة، وذلك بسبب الكسور التي أُصيبت بها، عندما ألقت بنفسها من النافذة، محاولةً الانتحار، في أثناء التحقيق معها.

ونُشرت صورة للدكتور موسى مرزوق وهو يهمّ بارتداء جاكتة البدلة، وكانت الابتسامة على وجهه عريضة وطبيعية رغم أنه كان داخل الزنزانة رقم «36»، وعندما سُئل عن حياته داخل السجن، قال: «حياة عادية ليس فيها ما يجوز أن يُتخذ مادة للكتابة».

وفي زنزانته، قال فيكتور ليفي إنه يقرأ ويغني، وإنه يعتقد أن صوته جميل، وطلب أن يُسجن معه شخص أو أكثر حتى يمكن الحكم على صوته!

وسُئل ماير ميوحاس:

«هل يضربونك هنا؟».

فقال: «كلا، لم يحدث هذا مطلقًا».

وميوحاس يقرأ، ويشرب «السحلب المحوج»، ويلعب الرياضة داخل زنزانته التي تحمل رقم 15.

وفي الزنزانة رقم 11 كان سيزار كوهين يقرأ هو الآخر، وقد قال إنه زوج وأب لطفلين صغيرين، «وعلى الرغم من المدة الطويلة التي قضاها في السجن، فإن زوجته وولديه لم يزوروه إلا مرة واحدة».

* وكيف تعيش هنا؟

- على خير ما يرام.

* هل تشكو من شيء؟

- كلا.

* ما شعورك الآن؟

- إنني في الثالثة والثلاثين من عمري، وأذكر جيدًا أني لم أدخل أي قسم من أقسام البوليس خلال هذا العمر، ولا أعرف الطريق إلى المحكمة، ولا أعرف

كيف عرفت بعض المتهمين في هذه القضية، فساقوني إلى هذا الموقف، تُرى هل سأنجو منه؟!

وقال روبير داسا:

«اكتب على لساني أن من يقول إننا نتعذب كاذب، فنحن نُعامل معاملة كريمة، انظر إلى هذه الغرفة التي تُضاء بالكهرباء، إنني أتناول فيها أشهى الأطعمة، وكل أسبوع نشاهد السينما، حيث تعرض الأفلام الثقافية وأفلام الكاوبوي»!

أما إيلي جاكوب نعيم، فقال:

«لقد حُرمنا أخيرًا بعد انتحار ماكس بنيت من الترخيص لنا بالكتب والقصص في السجن، فشكونا من ذلك، فقاموا بتحقيق شكوانا وردوا إلينا كتبنا وقصصنا».

* وماذا تقرأ في السجن؟

- مجموعة من الكتب والروايات من بينها قصة «التفاحة المحرمة»، التفاحة التي خرج بسببها آدم وحواء من الجنة!

* هل أنت راضٍ عن وضعك في السجن؟

- ومن ذا الذي يرضى عن السجن ولو كان جنة؟!

ولأن فيليب ناتانسون من الذين يعشقون الوحدة، فقد كان أقل الجواسيس إحساسًا بالسجن، وفي الزنزانة رقم 30 كان يفضل قراءة التوراة، وقال إنه «يطبق تعاليم العهد القديم ليكفّر عمّا تقدم من ذنبه وما تأخر»، وقال إنه يصوم يومين في الأسبوع، ويصلّي تحت النافذة «لعل رحمة الله تدركني».

* هل تنشد البراءة؟

- حتى القاتل الذي يُضبط متلبسًا بجريمته ينشد البراءة.

* هل أنت راضٍ عن سجنك؟

- راضٍ عن وحدتي ولو كانت هذه الوحدة في السجن.

وقال يوسف زعفران في دهشة:

«لست أدري كيف أرهف إحساسي في السجن وأصبحت أتأثر من أي شيء بعد أن كنت شجاعًا مقدامًا»([7]).

وعندما بدأت المحاكمة، ازدادت حدة المشاعر الغاضبة في إسرائيل، وأمام البرلمان الإسرائيلي، ندد موشي شاريت بـ«المؤامرة الشريرة التي تم تدبيرها في الإسكندرية، والمحاكمة الصورية التي يجري تنظيمها في القاهرة، ضد مجموعة من اليهود وقعوا ضحايا لاتهامات كاذبة، يبدو منها أنه يجري الآن محاولات لاستخلاص اعترافات منهم بارتكاب جرائم وهمية باستخدام التهديد والتعذيب».

وفي 13 ديسمبر 1954، قالت صحيفة «دافار» الناطقة بلسان نقابات العمال و«الهستدروت»، إنه يبدو أن النظام المصري يستمد أفكاره من النازيين، وأعربت عن حزنها لتدهور وضع اليهود المصريين بصفة عامة.

وفي اليوم نفسه، ذكرت صحيفة «هآرتس» أن المحاكمة «أثبتت أن الحكام المصريين لا يترددون في اختلاق أغرب الاتهامات، إذا كان في ذلك ما يرضيهم»!

وأضافت: «أن الزمرة العسكرية الحاكمة في مصر تحتاج بلا شك في الوقت الراهن إلى شيء يشغل الانتباه»!

وفي اليوم التالي، خرجت صحيفة «جيروزالم بوست» وهي تحمل العنوان الرئيسي التالي: «شاريت يعلن في البرلمان: المحاكمة الصورية في مصر تثير إسرائيل، وترى فيها إحياء لأساليب محاكم التفتيش»!

وقبل أن نمضي، لا بد أن نعترف بأننا لم نطلع على هذه الصحف بأنفسنا، وإنما نقلنا ما قالته عن ديفيد هيرست: «البندقية وغصن الزيتون».

وحسبما جاء في يوميات موشي شاريت، فإن «الروايات المختلفة عن اعترافات انتُزعت من المتهمين تحت وطأة التعذيب، انتشرت في إسرائيل، وبعض الأوساط الدولية».

لكنّ شاريت كان يعلم جيدًا أن كل الروايات كاذبة ولا أساس لها من الصحة، ففي 2 يناير 1955، كتب في يومياته يقول:

«لا يمكننا أن ننكر أن مواطنينا المعتقلين في القاهرة قد لاقوا معاملة لائقة وإنسانية».

وأشار شاريت إلى أن حكومته كلّفت الحكومة الأمريكية بمتابعة حالة الجواسيس اليهود الشبان في مصر، وأنها قبلت ذلك، وبواسطة سفيرها في القاهرة جيفرسون كافري، تأكدت من أن المؤامرة حقيقية، والمعاملة لا غبار عليها.

وأشار شاريت أيضًا إلى أن الحكومة المصرية، نسبت المؤامرة إلى إسرائيليين صهيونيين، وباعدت بينها وبين اليهود المصريين، حتى لا تُتهم بمعاداة السامية، وإعادة محاكم التفتيش، ومع ذلك فإنها لم تنجُ من مثل هذه الاتهامات.

وأشار شاريت كذلك إلى أن المصريين، لم يستثمروا الفرص المشابهة للتنكيل بالإسرائيليين، كما حدث مع بحارة السفينة الإسرائيلية «بات جاليم»، التي اعتدت على نقطة حراسة مصرية على ساحل البحر الأحمر يوم 28 سبتمبر 1954، جنوبي السويس، وقد حجزت السلطات المصرية السفينة وبحارتها في ميناء السويس، ثم نُقل البحارة بعد ذلك إلى القاهرة للتحقيق معهم في تهمة إطلاق النار على اثنين من الصيادين، وحُفظ التحقيق معهم، لعدم توافر الأدلة، وأفرج عن المعتقلين، الذين نشرت الصحف الإسرائيلية -على لسانهم- أنهم عُوملوا أحسن معاملة، وأغلقت القضية في 5 أكتوبر، في اليوم نفسه الذي كشف فيه وزير الداخلية، زكريا محيي الدين، عن أمر القبض على شبكة التجسس والتخريب اليهودية!

لكنّ إشارات شاريت بقيت حبيسة مذكراته أو يومياته التي لم تُنشر إلا بعد ربع قرن من الفضيحة، أي في سنة 1979!

ولا جدال أن انفعال شاريت في البداية سببه أنه لم يكن يعرف حقيقة ما جرى، وعندما عرف بعض الشيء، فضّل أن يلزم الصمت، وعندما حاولت مارسيل نينو الانتحار، ونجح ماكس بنيت في التخلص من حياته بدأ الشارع الإسرائيلي يشعر أن شبكة التجسس قد زُرعت فعلًا، وأن الدعايات الحكومية زائفة من البداية إلى النهاية، وأن المؤامرة الحقيقية دبّرتها حكومة موشي شاريت، لا حكومة جمال عبد الناصر.

وكان أن اهتزت الثقة في كل شيء في إسرائيل، وسممّ دخان الإشاعات الجو العام.

وبعد إعلان الأحكام، ظهر يوم 27 يناير 1955، تجدد الغضب مرة أخرى، وحتى تداري إسرائيل عورتها التي فُضحت، وتخرج من الحرج التي وجدت نفسها فيه، شنّت من جديد حملة شديدة ضد الأحكام التي صدرت ضد جواسيسها بالحبس والإعدام، خصوصًا الإعدام.

والمُذهل أن هذه الحملة وصلت إلى الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين أحرق الجواسيس اليهود ممتلكاتهما في القاهرة والإسكندرية، وعن طريقهما قدمت إسرائيل إلى مصر أكثر من التماس لإعادة النظر في الأحكام، وعن طريق لجنة الهدنة قدمت إسرائيل التماسات أخرى.

وفي واشنطن، وجد اللوبي الصهيوني -بين رجال الإدارة الأمريكية- من يستمع إليه، ومن يتعاطف مع هؤلاء الجواسيس، ومن يضغط على الرئيس الأمريكي دوايت آيزنهاور للتدخل لدى جمال عبد الناصر.

وفي ما بعد...

اتضح أن الرئيس آيزنهاور، كتب بخط يده خطابًا شخصيًّا يقطر رقةً وعذوبةً إلى جمال عبد الناصر، يرجوه فيه تخفيف الأحكام عن «هؤلاء الشبان» رغم جرمهم، لأسباب ودوافع إنسانية!

وكما يقول محمد حسنين هيكل في «ملفات السويس»، اعتذر جمال عبد الناصر «عن قبول شفاعة الرئيس دوايت آيزنهاور».

ثم تدخل أنتوني إيدن، وونستون تشرشل، ليمارسا ضغطًا مشابهًا!

ثم جاء الدور على فرنسا لتفعل الشيء نفسه.

لكن، من جديد اعتذر جمال عبد الناصر.

فقد كان من العسير عليه أن يخفف حكم الإعدام، ليس فقط لأنه لا يقبل بوجود إسرائيل، وإنما لأنه قبل أسابيع قليلة أعدم ستة من «الإخوان المسلمين» لاشتراكهم في محاولة اغتياله الشهيرة في ميدان المنشية.

وكان «الإخوان المسلمون» قد أشاعوا أنهم يتعرضون للعذاب في السجون، بينما يعامَل الجواسيس اليهود معاملة نزلاء الفنادق... وكان هذا يكفي!

وبرفض جمال عبد الناصر التماسات الغرب، قالت وكالة الأنباء الإسرائيلية إن هذا الرفض «يُعد صفعة قوية على أقفية حكام الغرب، ويدل على أن مصر تمضي في طريقها غير عابئة بغير مصلحتها».

وقد تكرر التعليق نفسه في اليوم التالي لتنفيذ الإعدام.

في 31 يناير 1955، أي بعد أربعة أيام فقط من النطق بالأحكام، أُعدم موسى مرزوق وصمويل عازار شنقًا في سجن الاستئناف، بباب الخلق، في القاهرة.

في الساعة الثامنة إلا خمس دقائق من صباح ذلك اليوم رُفعت الراية السوداء على السجن، وقُيِّد موسى مرزوق من زنزانته إلى ساحة التنفيذ، وبعد أن قرأ مأمور السجن نص الحكم، تقدم عبده باروخ صالح، نائب حاخام اليهود لطائفة القرائين، وطلب من موسى مرزوق التوبة، وكان المتهم مطرقًا برأسه إلى الأرض في أثناء الوعظ.

وسأله المأمور:

- نفسك في إيه يا موسى؟

فأجاب بلغة عربية ركيكة:

- «متشكر مش عاوز حاجة».

بعدها تسلمه «عشماوي» ولم يستغرق في يده سوى 3 دقائق.

بعد نصف ساعة، جيء بصمويل عازار، وكان شديد الاضطراب، وقال له الواعظ:

- «استغفر الرب وتب إليه وقل إني مخطئ يا رب سامحني».

فرددها وهو ينتفض كالمحموم.

وسأله المأمور:

- نفسك في إيه يا صمويل؟

فأجاب:

- لا.

وعندما تسلمه «عشماوي»، كانت مهمته هذه المرة أسرع بنصف دقيقة!

وفي سيارة بوليس، نُقلت جثتيهما إلى سجن مصر، حيث تم تسليمهما لذويهما لدفنهما حسب التعليمات. وقد دُفنت جثة موسى مرزوق في مقابر اليهود بالبساتين، ودُفنت جثة صمويل عازار في مقابر اليهود بالإسكندرية.

وبمجرد أن أُذيع النبأ، أعلن موشي شاريت أن موسى مرزوق وصمويل عازار «ماتا ميتة الشهداء»!

ووقف أعضاء الكنيست صامتين حدادًا عليهما، وفي اليوم التالي أُعلن الحداد الرسمي في إسرائيل، ونُكّست الأعلام، واختفت الألوان في الصحف والمجلات.

وأُطلق اسما الجاسوسين على بعض شوارع بئر سبع([8]).

وحسب إضافة كنيث لاف: كتاب «السويس - الحرب التي خيضت مرتين»، فإن مندوبي إسرائيل في لجنة الهدنة (المصرية - الإسرائيلية المشتركة) رفضوا حضور اجتماعات اللجنة وأعلنوا «أنهم لن يجلسوا إلى جانب ممثلي الزمرة العسكرية الحاكمة في مصر.

وكانت صحيفة «الأهرام» قد اكتفت بنشر الجزء الأول من هذا الخبر، بعد يومين من تنفيذ حكم الإعدام.

وفي اليوم التالي لتنفيذ حكم الإعدام، تلقت القنصلية المصرية في نيويورك تهديدًا بالنسف...

وحسبما أذاعت وكالات الأنباء:

«أقام البوليس الأمريكي حراسة مشددة، ومستمرة ليل نهار على مقر القنصلية المصرية، ومقر وفد مصر لدى الأمم المتحدة بنيويورك، بسبب قيام بعض المجهولين من الصهيونيين بالتهديد بالنسف».

وتقع القنصلية ومكاتب وفد مصر لدى الأمم المتحدة في البناء رقم 900 - شارع بارك أفينو في قلب مانهاتن.

«وحدث أن تلقَّت القنصلية في الساعة العاشرة والنصف من صباح أول فبراير مكالمة تليفونية من إحدى الفتيات، قالت فيها إن قنبلة زمنية ستنفجر في المبنى بعد ربع ساعة، ثم تلقت مكالمة أخرى من رجل، كانت تنطوي على تهديد مماثل، واستخدم المتكلم لهجة شديدة، نابية».

وحدث ذلك عقب إعلان نبأ الإعدام.

«واتصل فؤاد عرسان -نائب القنصل- بالسلطات الأمريكية التي سارعت باتخاذ اللازم».

انتهى.

وفي يوم 5 فبراير قام شخص مجهول بإطلاق 6 رصاصات على القنصلية، وتعمّد أن تدخل الرصاصات إلى القنصلية من إحدى نوافذها.

وقال البوليس:

- إن الجاني شُوهد من سطح إحدى العمارات المجاورة للقنصلية وهو يهرب مستقلًا إحدى السيارات عقب ارتكاب الحادث.

وقد وجّه الجاني الطلقات إلى إحدى نوافذ الطابق الرابع، ولحسن الحظ لم تقع إصابات، وإنما تحطم فقط زجاج النافذة.

لم يكن أحد في المبنى، وصرح محمد رياض (السكرتير الثاني) بأن القنصل العام عزيز شريف، وعمر لطفي، رئيس وفد مصر لدى الأمم المتحدة، لم يكونا في المكتب وقت الحادث.

واتضح أن الرصاصات من عيار 22 مم.

وقد تمكن المستر جون ماكلوي -المندوب السامي الأمريكي السابق في ألمانيا ورئيس مجلس إدارة بنك «تشيس»- من معرفة رقم سيارة المعتدي.

وفي ما بعد، اتضح أن جون ماكلوي أعطى رقم سيارة لا وجود له، وإن لم توجه إليه تهمة التستر على مجرم.

وأمام السفارات المصرية في واشنطن ولندن وروما وباريس تظاهر اليهود هناك، ورفعوا شعارات عدائية ضد جمال عبد الناصر، الذي وصفوه بأنه «هتلر النيل»، ورسموا على العلم المصري، صليب النازية المعقوف!

لكنّ ذلك كله لم يمنع الفضيحة الأمنية التي تعرضت لها المخابرات الإسرائيلية، والتي كانت في الوقت نفسه خيبة للجيش، «وإهانة وطنية لإسرائيل»، على حد تعبير ستيفن جرين، الذي يضيف: «إنه لا ريب أن الإسرائيليين آمنوا بأن (عملية سوزانا) كانت عملية فاشلة، ومن ثم فقد تعالى الصياح والضجيج للمطالبة بإجراء تحقيق في الموضوع»!

وقبل أن تُشكل لجنة التحقيق، اتضح أن رئيس الحكومة موشي شاريت لم يكن على علم بها، ولم يعرف موشي شاريت ما جرى إلا بعد اعتقال أفراد الشبكة في الأسبوع الأخير من شهر يوليو 1954!

أي إن العملية جرت من وراء ظهر رئيس الحكومة، الذي أصبح من المؤكد أنه كان مثل الزوج المخدوع، آخر من يعلم!

حسب المعلومات التي كتبها عن نفسه، وُلد موشي شاريت (أو شيرتوك) في ضاحية هارسون في روسيا القيصرية، عام 1894، كان أبوه صهيونيًّا متعصبًا، ومن ثمّ هاجر إلى فلسطين في سنة 1906، أي عندما كان عمر موشي شاريت 12 سنة، استقرت الأسرة في قرية «عين سينيا» بالقرب من نابلس، وبعد عامين انتقلت إلى تل أبيب، حيث التحق شاريت بمدرسة هرتسليا، حتى المرحلة الثانوية، وفي أثناء الحرب العالمية الأولى، جُند شاريت في الجيش العثماني -الذي كان يسيطر على فلسطين- برتبة ضابط، وخدم معظم سنوات الحرب في سوريا، لذلك فقد كان يُجيد اللغة العربية بلهجة الشوام، وكان يعرف جيدًا معظم العادات والتقاليد الشرقية.

بعد الحرب، فُرض الانتداب البريطاني على فلسطين، وساعد ذلك شاريت على استكمال تعليمه في لندن، فكان أن تخرّج في مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية...

وفي ذلك الوقت بدأ نشاطه السياسي في صفوف الحركة العمالية الصهيونية، وكان أحد الأعضاء المؤسسين لحزب «ماباي»، (حزب العمال في إسرائيل)، الذي ظل في ما بعد، يحكم إسرائيل لمدة 29 سنة متواصلة، بعد إعلان الدولة في 15 مايو 1948.

أصبح شاريت المحرر العام لجريدة «دافار»، لسان «الهستدروت»، الذي يسيطر عليه حزب «ماباي»، ثم عُيّن نائبًا لرئيس القسم السياسي في الوكالة اليهودية، حاييم أرلوسوروف، الذي اُغتيل في سنة 1933 على أحد شواطئ تل أبيب، فعُيّن شاريت في مكانه خلفًا له، وكان ديفيد بن جوريون في ذلك الوقت مديرًا عامًا للوكالة اليهودية.

في أول حكومة إسرائيلية شكّلها بن جوريون بعد إعلان الدولة، أصبح شاريت وزيرًا للخارجية، وبعد انسحاب بن جوريون إلى صحراء النقب في مستوطنة «سدي بوكر» سنة 1953، تولى بدلًا منه مسؤولية رئاسة الحكومة، وأصبح بنحاس لافون وزيرًا للدفاع، وموشي ديان رئيسًا للأركان، وشيمون بيريز المدير العام لوزارة الدفاع.

ويشتهر شاريت بيومياته التي بدأ كتابتها من أكتوبر 1953 إلى نوفمبر 1957، وتقع في 2400 صفحة، تضمها 8 مجلدات. وقد خضعت أسرته، بعد أن توفي سنة 1965، لضغوط هائلة لمنعها من نشر اليوميات، وطلب منها تسليمها لحزب العمل لمراقبتها قبل النشر، لكن ابن شاريت وعائلته أصروا جميعًا على نشر اليوميات كاملة، فكان أن فُضح كثيرٌ من المستور، في سياسة إسرائيل وخططها ومؤامراتها، بما في ذلك «فضيحة سوزانا»، التي ستُعرف بعد ذلك باسم «فضيحة لافون».

ففي يوميات شاريت أنه لا رئيس الحكومة ولا الوزراء ولا رئيس الدولة، كانوا على علم بتفاصيل ما تفعله الشبكة التي زُرعت في مصر، كما أن اللجنة الوزارية لشؤون الدفاع لم تطلع على العملية، كذلك فإن بنحاس لافون وزير الدفاع، والكولونيل بنيامين جيفلي، مدير المخابرات العسكرية، راحا يتبادلان الاتهامات علنًا، وقال كل منهما إن الآخر هو الذي أعطى الإذن أساسًا للقيام بعمليات التخريب.

وقد وصف موشي شاريت في يومياته الحالة التي كانت عليها القيادات الإسرائيلية في ذلك الوقت، فقال: «لم أكن أتخيل قط أن في إمكاننا أن نصل إلى مثل هذه الحالة المريعة من العلاقات المسمومة، وإلى هذا المستوى الذي تفجّرت عنده غرائز الكراهية والانتقام والخداع لدى القيادات العليا في وزارة الدفاع».

وعندما طُرح اسم لافون كمسؤول عن هذه الفضيحة، لم يكن من الصعب تقبل هذا الأمر، فتاريخه الدموي يدعم ذلك، بل إن أول عمل له كوزير للدفاع، كان الهجوم على قرية قبية الأردنية، التي صادق عليها بن جوريون عشية رحيله إلى «سدي بوكر».

وتشرح يوميات شاريت عن «مذبحة قبية» مدى جنون لافون بمثل هذه العمليات، وذلك على النحو التالي:

1- «أخبرت لافون أن ذلك الهجوم (على قبية) سيكون خطًا فادحًا، وذكرته مستشهدًا بحوادث مماثلة بأن الأعمال الانتقامية لا تخدم غرضها المعلن، أجابني لافون مبتسمًا بأن بن جوريون لا يشاركني هذا الرأي». (شاريت - 14 أكتوبر 1953).

2- «تمت العملية، وبناءً على الروايات الأولى دُمر ثلاثون منزلًا في قرية واحدة، لم يكن لتلك العملية مثيل في الماضي، لا في أبعادها، ولا في حجم القوة التي استُخدمت لتنفيذها، كنت أذرّع غرفتي مجيئًا وذهابًا شاعرًا بالعجز والكآبة الشاملة الناتجة عن شعوري بالمرارة، وعدم الفاعلية، أفزعني الوصف الذي سمعته من راديو رام الله عن الخراب الذي حلّ بالقرية العربية: عشرات القتلى، وعشرات المنازل المدمرة، باستطاعتي أن أتصور العاصفة التي ستهب غدًا في العواصم العربية والغربية». (شاريت - 16 أكتوبر 1953).

3- «يجب أن أوضح هنا أنني حين اعترضت على تلك العملية، لم أكن أتصور إمكانية حدوث مثل هذه المجزرة، كنت أعارض هذه العملية بحكم كونها واحدة من العمليات التي كانت في الماضي نوعًا من الروتين اليومي، ولو ساورني شك بما كان سيحدث لأقمت الدنيا وأقعدتها». (شاريت - 16 أكتوبر 1953).

4- «في الاجتماع الوزاري أدنت العملية التي أظهرتنا أمام العالم كعصابة من القتلة قادرة على ارتكاب المجازر دون أدنى اعتبار لما يتولد عنها من نتائج قد تؤدي إلى الحرب. حذرت المجتمعِين بقولي إن تلك البقعة السوداء لن تُمحى من سجلنا قبل سنين طويلة. تم الاتفاق على أن يكتب بن جوريون (الذي عاد من إجازته بسبب ما جرى) البلاغ الرسمي عن العملية، وطالبت بإصرار بأن يتضمن البيان عبارات تعبّر عن الأسف لما حدث، لكنّ بن جوريون أصر بدوره على عدم تحميل الجيش أي مسؤولية عن الحادث، وإلقائها على سكان الحدود اليهود الذين أخذوا على عاتقهم مسؤولية تحقيق العدل». (شاريت - 18 أكتوبر 1953).

وبعد «مجزرة قبية»، كان لافون من أنصار احتلال سوريا، بعد إسقاط نظام أديب الشيشكلي، في 25 فبراير 1954، واستنادًا إلى يوميات شاريت:

«بعد تناولنا الغداء أخذني لافون جانبًا، وقال محاولًا إقناعي: هذا هو تمامًا الوقت المناسب كي نتحرك ونقوم باحتلال المواقع السورية خلف خطوط الهدنة في المنطقة المنزوعة السلاح، منتهزين فرصة انهيار الوضع في سوريا، إذ إن الحكومة التي وقّعنا معها اتفاقية الهدنة لم يعد لها وجود، أو هي

على وشك السقوط، ولا توجد في الوقت الحاضر أي قوة في الساحة يمكنها السيطرة على الوضع. أما العراق فقد بدأ يتحرك عمليًّا باتجاه سوريا، إنها فرصتنا التاريخية، وعلينا ألا نضيعها...

كنت مترددًا في الموافقة على مثل تلك الخطة الخاطفة للحرب، وكان رأيي أننا نسير نحو هاوية مجهولة تقودنا إليها تلك المغامرة المشؤومة. وقد صُدمت حين اقترح لافون البدء بتنفيذ العملية فورًا.

أخبرته أن تحرك القوات العراقية داخل سوريا ما زال احتمالًا لم يتأكد... أجاب لافون بأن الوقت ثمين للغاية، وإذا لم نباشر العمل فورًا فقد تضيع تلك الفرصة نهائيًّا.

لم أكن مقتنعًا بالموافقة على تلك العملية، وأخيرًا قررت عقد اجتماع مع بن جوريون يوم السبت التالي لاستشارته بخصوص هذا الأمر، كان لافون شديد الاستياء لهذا التأخير، لكن لم يكن لديه من خيار سوى الموافقة والانتظار، ثم ارتدى وجه لافون في تلك اللحظة تعبيرًا صادقًا من الحزن والأسى، فقد أدرك أن التأجيل يعني وضع نهاية لاقتراحه العنيد». (شاريت - 27 فبراير 1954).

وفي 12 يناير 1954، وبناءً على موافقة لافون، خُطفت طائرة ركاب مدنية سورية، وأجبرتها المقاتلات الإسرائيلية على الهبوط في مطار اللد، حيث أُخضع الركاب وطاقم الطائرة لاستجواب استمر يومين. ولم يُفرج عنهم إلا بعد أن هاج الرأي العام العربي والعالمي.

وقد كتب شاريت إلى لافون في 22 يناير 1954، يقول:

«ليكن معلومًا لديك أنه ليست لدينا أي أسباب تبرر خطف الطائرة السورية، كان من الأفضل لنا إطلاق الطائرة في الحال بدلًا من إخضاع ركابها، وليس عندي أي شك في صدق ما أعلنتْه دوائر الخارجية الأمريكية من أن عملنا هذا ليست له سابقة في تاريخ التعامل الدولي، إن ما يقلقني بشكل خاص هو ضيق الأفق وقِصر النظر الذي يتمتع به قادتنا العسكريون! يبدو لي أنهم مقتنعون بأن باستطاعة إسرائيل التعامل مع العالم بأسره تبعًا لقوانين الغابة»!

إذن القبول باتهام لافون بأنه كان وراء «عملية سوزانا» لم يكن أمرًا صعبًا...

ومع أن الاتهام لم يكن صحيحًا، كما سنعرض في ما بعد، فإن تاريخ لافون الإرهابي لم يكن يسمح بالبراءة، كما أن مسؤوليته كوزير للدفاع جعلته يتحمل المسؤولية في النهاية، وجعلت اسمه يقترن بهذه الفضيحة، فلا تُعرف باسم «فضيحة سوزانا»، وإنما تُعرف باسم «فضيحة لافون»!

وبنحاس لافون، وُلد في بولندا سنة 1904، وتلقى تعليمه في جامعة «لفوف»، وكان من جيل الرواد الأوائل المهاجرين إلى فلسطين، وقد بدأ حياته السياسية عضوًا متطرفًا في «حركة شباب ماباي»، ثم أصبح رئيسًا لها في ما بعد، وقبل سنة 1948، اختير أمينًا عامًا لـ«الهستدروت»، وخلال هذه الفترة تعرّف على موشي ديان ولوحظ وقتها أنهما لم يقيما علاقة حسنة بينهما.

تولى وزارة الزراعة في 1950 و1951، ثم اختير وزيرًا للدفاع في حكومة موشي شاريت، ومنذ اللحظة الأولى للعمل مع شاريت كان يرفض أسلوبه في الضغط الدبلوماسي، وكان يعبّر في تصريحاته عن نفاد صبره من هذا الأسلوب، ويسعى جاهدًا لممارسة كل مظاهر التطرف التي سبق أن أشرنا إليها.

وفي مذكراته «قصة حياتي - Story of My life»، يقول موشي ديان: «إن لافون كان تواقًا لاستخدام وحدات المهمات الخاصة، وكنت أرى أنها يجب أن تُستخدم فقط في زمن الحرب، وتبقى بلا عمل وساكنة وقت السلم، ولما كان وزيرًا، وأصر على حقه في الاجتماع بكبار الضباط دون مشاركتي، ودون معرفتي أحيانًا، قمت بتحذير الضباط المسؤولين في هذه الوحدة بأن يكونوا حذرين من رغبة لافون في استخدامهم»!

وكان واضحًا أن ديان لا يطيق لافون، حتى إنه -في إحدى المناسبات- قدّم استقالته، ثم أقنعه بن جوريون بسحبها لأن المستقبل له لا لمثل لافون، فسحبها!

فهل كان بن جوريون يعرف مسبقًا ما سيجري لـلافون؟!

يقول ريتشارد ديكون (كتاب: «المخابرات الإسرائيلية»)، إن لافون لم تكن له خبرة بشؤون الدفاع حين أصبح وزيرًا للدفاع، وربما أحس أن عليه توطيد سلطته منذ البداية، لأنه أدرك أنه محاط بيدين قويتين هما موشي ديان، وشيمون بيريز (رئيس الأركان، والمدير العام لوزارة الدفاع)، ولكن الأخطاء جميعًا لم تكن أخطاءه، بل إن أكثر التحقيقات سِرِّية ودقة كشفت عن أن أناسًا كثيرين، لا واحدًا فقط، أسهموا في كوارث سنة 1954 التي أثبتت أنها ضربة قاصمة لجهاز المخابرات.

وربما كان تعليق عاموس برلموتور، هو أفضل ما قيل في هذا الشأن: «إن لافون لم يُقم ارتباطًا جيدًا بالجيش، بل تورط في المِحن والكوارث الأمنية التي لم تكن له يد فيها، وكلفته أخيرًا عمله وسمعته.

والحقيقة أن وزارة الدفاع لم تكن وحدها المتورطة في (المِحن الأمنية) رغم أن لافون كان ولا ريب هو المسؤول عن استخدام (وحدة المهمات الخاصة)

وتكثيف غارات الحدود مع مصر، إذ إن المخابرات العسكرية كانت مسؤولة أيضًا...

وكان لا بد من قيام تعاون وثيق بينهما مع هيمنة شديدة ومُحكمة على العمليات الخطرة جدًّا، ففي زمن بن جوريون (وحين كان رئيس الوزراء هو أيضًا وزير الدفاع) تحققت هذه الأمور، لكن مع وجود لافون في وزارة الدفاع، كان ثمة مجال لوقوع كارثة لأنه كان يميل إلى اتخاذ قراراته دون أن يستشير الآخرين، على حين أن بعض مساعديه حجبوا الثقة عنه، ومنهم رجال المخابرات العسكرية، والموساد، الذين حاول أن يتحالف معهم».

لقد أصبح لافون في ورطة بعد «فضيحة سوزانا»، ليس لأنه لم يعرف بأمر هذه العملية فقط، وإنما لأنه كان عليه أن يُعاقَب على جريمة لم يرتكبها أيضًا!

ولم يكن عليه أن يواجه غضب الرأي العام فقط، وإنما ألاعيب رجال المخابرات أيضًا!

كانت اللعبة أكبر منه...

ومن ثمَّ، راحت الدوائر تدور ضد مصلحته!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

12

جزاء سنمار!

وقت انفجار الفضيحة...

كان ديفيد بن جوريون في مستوطنة سدي بوكر في النقب يزرع الطماطم!

وكان شيمون بيريز في فرنسا يتفاوض على أسلحة جديدة لإسرائيل!

وكان موشي ديان في زيارة لقواعد الجيش بالولايات المتحدة لمدة ثلاثة أسابيع ونصف!

وهكذا خرج هؤلاء من دائرة الاتهام لأنهم كانوا بعيدين عن مسرح الأحداث، وقت ارتكاب الجريمة، ورغم أن ذلك برّأ ساحتهم جنائيًّا، فإن الاستفادة السياسية التي حصلوا عليها من وراء ما حدث، جعلت ظلال الشك تخيّم عليهم كثيرًا، في ما بعد.

ويقول موشي ديان في مذكراته: «إن الرأي العام الإسرائيلي أُصيب بالذعر، وتساءل: مَنْ الذي أمر بتنفيذ هذه الفضيحة الأمنية؟».

ويضيف ديان: «إن ضابط الجيش الكبير المسؤول عن وحدة المهام الخاصة (وقائد المخابرات العسكرية، العقيد بنيامين جيفلي) أصر على أنه تلقى الأمر من الوزير شفهيًّا، في اجتماع لم يحضره غيرهما، بينما ادّعى لافون أن الضابط قد تصرف من تلقاء نفسه»!

وفي ما بعد، اتضح أن رئيس الأركان، موشي ديان، كان يعرف أكثر مما كتب في مذكراته، فقد تلقى وهو في رحلته إلى الولايات المتحدة رسالة من العقيد بنيامين جيفلي، يؤكد فيها أن المخابرات العسكرية تلقت الضوء الأخضر لبدء عمليات التخريب في مصر، أي إن ديان كان يعرف بالأمر قبل أن ينفجر، فهل أراد أن يورِّط لافون، أم شاريت، أم سعد لأن مثل هذه العمليات كانت تتوافق مع رغبته في العبث وراء الحدود المصرية؟!

وعندما عاد ديان من رحلته، خشي أن يتورط في الفضيحة، فطلب من العقيد جيفلي أن يريه تصريحًا كتابيًّا، يتضمن «الأمر» بالقيام بهذه العمليات، لكنّ العقيد جيفلي -على حد قول د.إيريش فولات- كذب وراوغ، وادّعى أن لافون قد أعطى إليه الأمر شفاهة، في اجتماع ثنائي، يوم 16 يونيو 1954.

«أنكر لافون هذه القصة تمامًا، فهو لم يسمع من قبل عن (عملية سوزانا)، ثم إنه في يوم 16 يونيو لم يعقد أي اجتماع كما يدّعي جيفلي».

إيسر هاريل، رئيس «الموساد»، وأحد المستفيدين من الفضيحة، لم يكن هو الآخر في إسرائيل وقت الكارثة، فهل تعمّد أن يترك الساحة في هذا الوقت بالذات هو أيضًا؟ هل طُلب منه أن يكون خارج إسرائيل حتى لا يُتهم بالتقصير، وحتى يترك الحبل على الغارب للعقيد جيفلي أم أن رحلته إلى الخارج كانت مجرد صُدفة؟!

وحين عاد إيسر هاريل إلى إسرائيل، وواجهه موشي شاريت بتفاصيل ما جرى في مصر، رد قائلًا:

- أنا لا أعرف عن الموضوع شيئًا.

وفي يومياته، كتب موشي شاريت يوم 10 يناير 1955، يقول:

«أُصيب إيسر هاريل بالذهول وكاد يفقد صوابه، لأن المخابرات العسكرية (عالجت) القضية بشكل منفرد، ودون التنسيق مع جهازه الأمني.

لقد سمعت منه قصصًا يقشعرّ لها البدن عن مقترحات تقدم بها جيفلي للقيام بملاحقة المواطنين المصريين واختطافهم، لا في قطاع غزة وحسب، بل في قبرص وأوروبا أيضًا. كما اقترح خطة حمقاء لنسف السفارة المصرية في عمان في حالة إصدار أحكام بالإعدام على المتهمين الإسرائيليين».

وقبل ذلك بيوم واحد، كتب شاريت:

«كنت أتمشى في غرفتي كمجنون أصابه ذعر قاتل، كنت أشعر بالضياع والعجز المُطلق، ما العمل؟ ماذا باستطاعتي أن أفعل؟».

وفي اليوم نفسه، كتب يقول:

«يسألني الناس ما إذا كنت مقتنعًا بأن لافون هو الذي أصدر الأمر بشأن العملية؟ لكن لنفترض أن جيفلي تصرف من نفسه، دون تعليمات من لافون، ألا تقع التبعة الأخلاقية بالدرجة نفسها على لافون، الذي كان يعظ باستمرار ويُبشر بالعنف، ويدعو للقيام بالأعمال الجنونية؟

أليس هو الذي علّم قيادة الجيش درسًا شيطانيًّا حول كيفية إضرام النار في الشرق الأوسط، وإشاعة الفوضى والمواجهات الدامية فيه؟ من الذي دعا للأعمال التخريبية ضد المؤسسات التابعة للدول الكبرى، وحقق أعمالًا يائسة وانتحارية؟ أليس هو؟».

أي إن شاريت عدّ لافون مسؤولًا سياسيًّا عمّا حدث، وإن بدا مقتنعًا بأن جيفلي تصرف من نفسه، أو بأمر من ديان وبيريز وعدد من كبار موظفي وزارة الدفاع، وضباط الجيش!

ففي يوم 9 يناير 1955، كتب شاريت في يومياته:

«رسم لي تيدي كولاك صورة مرعبة عن نمط العلاقات السائدة على مستوى القيادة في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية.

كان ديان مستعدًا للقيام بعمليات خطف طائرات، واحتجاز رهائن من الضباط العرب المسافرين في قطارات، أما قائد الأركان الذي سبق ديان فقد طالب بإطلاق يده لاغتيال أديب الشيشكلي، بينما اقترح لافون القيام باحتلال غزة والمنطقة العسكرية المنزوعة السلاح على طرفي الهدنة مع سوريا.

كذلك تبنى لافون وشجّع قيام اتجاه مغامر في الجيش، وسعى لإفهام الإسرائيليين أن العرب ليسوا وحدهم الأعداء، بل هناك أيضًا القوى الغربية الكبرى، والطريق الوحيد أمامنا لمنعهم من تنفيذ مؤامراتهم ضدنا هو القيام بأعمال تُشيع الذعر في قلوبهم، وشارك بيريز لافون تبنيه هذه الأيديولوجية تحت شعار: العمل على زرع الرعب في الغرب توصلًا إلى ابتزازه لدعم أهداف إسرائيل وتبنيها.

وبعد أن حدث ما حدث، أصبح وزير الدفاع معزولًا تمامًا، خصوصًا بعد أن امتنع معاونوه عن التداول معه في أي أمر من الأمور، وعلى سبيل المثال كان ديان وبيريز وعدد من كبار موظفي الوزارة، وضباط الجيش يرسمون الخطط من أجل تلويث اسمه، وإيقاعه في المصيدة.

ولهذا أتوا بالإسرائيلي الهارب من مصر، ويدعى (إبرام سايدنفرج)، والذي يُعرف أيضًا باسم (بول فرانك) وزوّدوه بتعليماتهم التفصيلية عن كيفية الإجابة عن الأسئلة، وضرورة اللجوء إلى الكذب أحيانًا في أثناء التحقيق، كما قاموا بالتنسيق بين أقوال مختلف الشهود من أجل تضييق الخناق على لافون».

لا جدال في أن ما يقوله شاريت قد حدث...

فعند استدعاء بول فرانك للشهادة، طلب منه الثلاثي (ديان وبيريز وجيفلي) أن يقول ما يملونه عليه وأن يؤكد أن عبء العمليات الفاشلة لا يقع على كاهل المخابرات العسكرية، بل على أفراد الشبكة في مصر، الذين كانوا يتصرفون كثيرًا على مسؤوليتهم الخاصة، باختصار، «يعملها الكبار ويقع فيها الصغار».

كان على بول فرانك أن يكذب أمام لجنة التحقيق التي أمر بتشكيلها رئيس الوزراء لمعرفة الحقيقة، وقد تشكلت اللجنة من اثنين فقط، أحدهما كان «أولشان» الرئيس السابق للمحكمة العليا، والآخر كان «دوري» رئيس الأركان السابق، لذلك فقد عُرفت هذه اللجنة، بلجنة «أولشان - دوري».

وأمام هذه اللجنة شهد ديان وبيريز ضد لافون.

وقدّم جيفلي نسخة من الرسالة التي بعث بها إلى ديان، والتي جاء فيها: «إنه بناءً على موافقة لافون - فقد صدر الأمر بالبدء في (عملية سوزانا)».

وقد قدّم جيفلي الرسالة بعد أن قام بالتزوير فيها، وأضاف عبارة «بناء على موافقة لافون»، وفي ما بعد، اعترفت داليا كارميل، سكرتيرة جيفلي، بأن هذه العبارة أُضيفت إلى صورة الرسالة، وقَبِلَ ديان بالتزوير، وأقسم على أن صورة الرسالة التي قدمها جيفلي صورة طبق الأصل، وعندما طلبت لجنة التحقيق منه أن يقدم الأصل، اعتذر بحجة أنه كان على سفر، وأن الأصل قد فُقد منه!

أما لافون فقد استند في دفاعه إلى:

1- أنه لم يصدر أمرًا شفهيًّا إلى جيفلي يوم 16 يونيو 1954 كما يقول.

2- أنه لم يحضر مؤتمر الأمن الأسبوعي يوم 16 يونيو، كما يدّعي جيفلي.

3- أن مثل هذه العمليات لا يجوز فيها الأمر الشفهي.

4- أن الوثائق المقدمة، مجرد صور ضوئية، وليست وثائق أصلية، مما يعني أنه من الممكن تزويرها بسهولة.

وانتهى التحقيق إلى لا شيء!

إن موشي شاريت شكّل هذه اللجنة لمعرفة من الذي أعطى الأمر لحلقة التجسس، ووجه نشاطها، لكن اللجنة لم تصل إلى إجابة حاسمة، قاطعة، وأعلنت أنها عاجزة عن تحديد المسؤولية بما لا يدع مجالًا للشك في هذا التحديد.

وجاء في تقرير اللجنة الذي قُدم إلى رئيس الوزراء، في يوم 12 يناير 1955:

«وفي التحليل الأخير، نحن نأسف لأننا لم نتمكن من الإجابة عن الأسئلة التي وجهها إلينا رئيس الوزراء، ولا يسعنا إلا أن نقول إننا لم نقتنع اقتناعًا كليًّا، يقينيًّا، بأن الكولونيل بنيامين جيفلي لم يتسلم أوامره من وزير الدفاع بنحاس لافون. كما أننا لم نقتنع اقتناعًا كليًّا، يقينيًّا، بأن وزير الدفاع أعطى فعلًا تلك الأوامر التي نسبها إليه مدير المخابرات العسكرية».

إلا أن اللجنة ألقت بظلال الشك على لافون، عندما عدته المسؤول عن كل ما يحدث في وزارة الدفاع، فلو كان يعرف فتلك مصيبة، وإن كان لا يعرف فالمصيبة أعظم!

واستنادًا إلى كتاب ريتشارد ديكون، فإن لافون قام بتحقيق مستقل في ما جرى، وقدمه إلى لجنة «أولشان - دوري»، لكنها لم تلتفت إليه، ولم تُعره أي

اهتمام، «إذ من المؤكد أنها لم تناصر وزير الدفاع، واتخذت بذلك موقفًا حياديًّا غير مساعد، وأعربت عن رأيها بأن من غير الممكن بشكل أكيد، معرفة من أصدر الأمر الأصلي للمجموعة التخريبية في القاهرة، وهذا ما ترك لافون في وضع يستحيل الدفاع عنه».

بعد أيام، عرض لافون على شاريت عدة «مشاريع للتغيير» في وزارة الدفاع، منها توصيات بإقالة جيفلي وبيريز وديان. ورفض شاريت، وطالب لافون بأن يقدم استقالته. وكان شاريت قد توصل إلى هذا الطلب، بعد ضغوط الوزراء وقيادات «ماباي» عليه لإقالة لافون. لكن لأنه كان واثقًا من أن لافون بريء من التهمة، فقد اكتفى بأن يطلب منه الاستقالة.

وبالفعل، تقدم لافون باستقالته من وزارة الدفاع في يوم 2 فبراير 1955…

وفي الوقت نفسه لم يكن أمام شاريت من خيار سوى الرضوخ للإنذار الضمني الموجه إليه من أنصار بن جوريون (وعلى رأسهم ديان وبيريز)، فذهب إلى الرجل العجوز يطلب منه العودة إلى الحكومة وتولي وزارة الدفاع بدلًا من لافون، وهكذا عاد بن جوريون محمولًا على الأعناق إلى السلطة من جديد.

بقي العقيد بنيامين جيفلي في منصبه لمدة أسبوعين بعد استقالة لافون، إلى أن أقاله بن جوريون بنفسه، إلا أن مستقبل جيفلي لم يتحطم، كما تحطم مستقبل لافون، ففي ما بعد، أصبح جيفلي قائد الجبهة الشمالية، ثم قائد لواء في سيناء في أثناء حرب السويس عام 1956، ثم تولى منصب الملحق العسكري في لندن واستوكهولم، وعندما استقال من الخدمة أصبح رجل أعمال وتولى إدارة شركة البترول الإسرائيلية، وأخيرًا أصبح الرجل الثاني في «مؤسسة الصادرات الإسرائيلية»!

كان شاريت يتمنى أن يقيل جيفلي بنفسه من المخابرات العسكرية، لكنه لم يستطع، كذلك كان يتمنى التخلص من ديان، إلا أنه لم يجرؤ، وكتب في يومياته: «إن الضرورة تقضي بعدم المساس به في الوقت الحاضر»، أي في يناير 1955.

و«الضرورة» كانت تعني خوف شاريت من انقلاب عنيف، أُبلغ أن ديان -بدعم من بن جوريون- يمكن أن يقوم به ضده، وكان «غرض ديان أن يتجنب بأي ثمن افتضاح أمره أمام لجنة التحقيق كواحد من المسؤولين عن تلك القضية»، وقد بقي شاريت على خوفه من لجوء ديان إلى العنف، رغم أن معظم مقاتلي حزب «ماباي» -الذين اتصل بهم ديان- رفضوا فكرة اللجوء إلى العنف من أجل إجراء تغيير في القيادة.

وفي ما بعد، لم تظهر أي معلومات مؤكدة عن هذا الانقلاب، وإن ظهر أن ديان يُشيع ذلك أحيانًا حتى يرضخ رئيس الحكومة لطلباته، كما حدث في أواخر مايو 1967، حين اختاره رئيس الوزراء ليفي أشكول، ليصبح وزير دفاع، تحت ستار التهديد بانقلاب عسكري.

وقبل أن أنسى، لا بد أن أذكر أن مصدر هذه المعلومات كتاب ليفيا روكاخ عن «الإرهاب الإسرائيلي»، وقد صدر باللغة العبرية، ثم تُرجم إلى اللغة الإنجليزية، ومؤلفته تركت إسرائيل وتقيم في واشنطن، وتعمل مع مركز الدراسات السياسية هناك.

ونحن معها في أن شاريت كان أضعف من الموقف، وأنه لم يتصرف كرئيس حكومة في يده كل السلطات والصلاحيات، وإنما كسكرتير لرئيس الحكومة الفعلي، الذي كان يرعى الأغنام في صحراء النقب، بن جوريون!

وتقول ليفيا روكاخ:

«ربما كان بوسع شاريت تغيير تاريخ الشرق الأوسط لو لم يلزم الصمت تجاه تلك القضايا...

كان بإمكان شاريت التوجه صراحةً ومباشرةً إلى الرأي العام الإسرائيلي الذي كان مضطربًا ومتأثرًا إلى حد كبير بالأحداث التي جرت في مصر، من اعتقالات، ومحاكمات، وإعدامات، كذلك لعبت الشائعات المتناقضة والمناخ التآمري المحيط بالقضية دورًا في تعميق ذلك الشعور بالاضطراب. لذا كان يُتوقع من شاريت أن يخرج بالقضية إلى الرأي العام، ويُزيح عنها كل ما شابها من غموض وسرِّية بإعلان المسؤولين عنها، مع شجبه واستنكاره لكل ما جرى عارضًا اقتناعاته الحقيقية، وموقفه الصريح من أيديولوجيات إسرائيل الإرهابية وتوجهاتها، داعيًّا إلى إيجاد البديل.

كان بوسعه أن يخلق لنفسه الظروف الملائمة لاستخدام سلطاته الرسمية، والقيام بحملة تطهير واسعة في الجهاز الأمني.

لو قام شاريت بهذه المهمة، لكان قد أحدث تأثيرًا لا يُستهان به، ليس في إسرائيل وحدها، بل في العالم العربي أيضًا. خصوصًا في مصر.

إن سقوط لافون من جهة، وزمرة بن جوريون (وعلى رأسها ديان وبيريز) من جهة أخرى، ربما كان سيشكل عائقًا أمام عودة بن جوريون إلى السلطة، وفي المدى البعيد كان سيمنع نشوب حرب سيناء - السويس.

ولا شك أن الأحداث كانت ستأخذ مجرى مختلفًا منذ ذلك التاريخ.

ولكن...

الواقع أن رئيس الوزراء كان يفتقر إلى الشجاعة المطلوبة والمزاج الملائم لاتخاذ مثل هذا الموقف، إضافةً إلى أن آراءه المعتدلة جعلته يخشى دائمًا من الاتهامات التي يُطلقها ضده المتطرفون، وينعتونه فيها بالانهزامية.

وهكذا...

فصّل الاختباء خلف ذرائع متعددة استخدمها لتبرير موقفه السلبي، حتى أمام نفسه، بينما كان يعلم أن إذعانه الموضوعي لقواعد اللعبة التي فرضها عليه خصومه السياسيون، سيجعل الشر الناجم عنها يرتد عليه في نهاية المطاف.

كان يناقش الموضوع بصورة تعكس ألمه، حين يقول إن إعلان الحقائق للرأي العام قد تكون له نتائج خطيرة بالنسبة للمتهمين الذين تجري محاكمتهم في القاهرة. أو أنه قد يؤدي إلى تشويه وتدمير صورة إسرائيل أمام العالم، كما أنه قد يتسبب في انشقاق في حزب (ماباي) الذي يؤلف شاريت وبن جوريون ولافون عناصره القيادية.

وإذا ما حدث الانشقاق، فلن يتمكن الحزب من الانتصار في الانتخابات القادمة وإحراز الأغلبية المطلوبة.

وهكذا... وقَع شاريت في نهاية الأمر ضحية المؤامرات التي حِيكت حوله من الزمرة المعارضة لسياسته في الحكومة والجيش والحزب».

انتهى النص الذي كتبته ليفيا روكاخ، وترجمته إلى اللغة العربية «دار ابن خلدون – بيروت»، ونشرته في سنة 1984.

الدبلوماسي الأمريكي في سفارة القاهرة (في ذلك الوقت) لويس جونز، سجّل في تقرير رسمي كتبه يوم 8 فبراير 1955، أن شاريت ليس قويًّا، وفي التقرير نفسه علّق لويس جونز على «أعمال إسرائيل الإرهابية في مصر قائلًا: إن شاريت لا يملك بالتأكيد زمام الأمور في يده، ما دامت هذه العمليات الجنونية تحدث بتلك البساطة».

ولويس جونز كان متعاطفًا مع إسرائيل، وعلى صلة قوية بعدد من قادتها، مثل ناحوم جولدمان، وتيدي كولاك، وإيجال آلون، وموشي شاريت نفسه، وأخطر ما قاله في ذلك التقرير: إنه يجب على الحكومة الأمريكية ألا تأخذ احتجاجات إسرائيل ضد الأحكام الصادرة على جواسيسها في مصر، مأخذ الجد، فحتى لو صدرت أحكام بالإعدام فإنها لن تكون كارثة بالنسبة إلى إسرائيل، لأنها ستمكّنها من جمع المزيد من التبرعات في الولايات المتحدة!

ولعل إحساس شاريت بالضعف والعجز، هو الذي جعله يفرض رقابة صارمة على الصحافة والإذاعة والمطبوعات، حتى لا يتناول أي شخص ما جرى في مصر وما يجري في إسرائيل، وقد بقيت هذه العملية من المحظورات أكثر

من ست سنوات كاملة، لا يجرؤ أي إسرائيلي على الاقتراب منها، وعندما عاد بن جوريون إلى وزارة الدفاع، تضاعف هذا التشدد.

وفي ما بعد...

وقعت حرب السويس في سنة 1956، ورغم أن إسرائيل أسرت عددًا مناسبًا من المصريين، فإنها لم تطالب بمبادلتهم بجواسيسها المسجونين في مصر، على خلاف ما جرى العُرف عليه، ولأنها لا يمكن أن تكون قد نسيتهم، فقد تعمّدت ألا تطالب بهم حتى لا تضع -بعودتهم إلى إسرائيل- ملحًا على جُرح الفضيحة الذي لم يكن قد اندمل، رغم مرور نحو العامين، تقريبًا.

إن وجود فرصة ذهبية لم تستغلها إسرائيل في سحب جواسيسها من السجون المصرية، يعني أن الفضيحة السياسية المكتومة في ذلك الوقت كانت أكبر من أي اعتبار آخر، مهما كان هذا الاعتبار.

وكان لا بد من فرصة أخرى، بعد سنوات أبعد، لكي تجد الحكومة الإسرائيلية أن من الممكن المطالبة باستعادة جواسيسها، وكانت هذه الفرصة بعد 14 سنة في سنة 1968، عند مبادلة الأسرى بين مصر وإسرائيل، بعد حرب يونيو 1967، وكان بعضهم قد خرج من السجن فعلًا، وسافر إلى أوروبا ومنها إلى إسرائيل، بعد انقضاء مدة العقوبة، مثل ماير يوسف زعفران، وماير صمويل ميوحاس، وكان هناك من هو على وشك الإفراج عنه بعد عدة شهور، مثل فيكتورين نينو، وروبير داسا.

وحسب وصف ديفيد هيرست (البندقية وغصن الزيتون)، فإن الجواسيس استُقبلوا «استقبال الأبطال» في إسرائيل.

وفي حفل زفاف مارسيل نينو، حضرت رئيسة الوزراء جولدا مائير، وحضر وزير الدفاع موشي ديان، ورئيس الأركان حاييم بارليف، وقال ديان للعروس:

«لقد حققت حرب الأيام الستة نجاحًا كافيًا، إذ أدت إلى إطلاق سراحكِ».

وحتى يكون كلامهم جريمة عسكرية يعاقِب عليها القانون بالحبس، فقد أصبح الجواسيس ضباطًا في الجيش يخضعون للأوامر والتعليمات، ولا يقدرون على الكلام دون استئذان، وهذا يعني أن الفضيحة كانت لا تزال مؤثرة على الحياة السياسية في إسرائيل، حتى نهاية الستينيات!

وبعد سنوات أخرى، في منتصف السبعينيات، أي بعد نحو 20 سنة، أصبح للجواسيس الحق لأول مرة في الكلام، وظهرت مارسيل نينو، وروبير داسا، ويوسف زعفران، على شاشة التليفزيون، وهاجموا الحكومات الإسرائيلية التي لم تبذل جهدًا كبيرًا من أجل إطلاق سراحهم!

وقال روبير داسا:

«ربما، لم تكن لديهم رغبة في عودتنا، لقد كان هناك قدر من الدسائس في إسرائيل، لقد كنا أداة في يد المصريين وغيرهم، والأمر المؤلم بعد كل ما عانيناه هو أن هذا الوضع ما زال مستمرًا».

وقالت مارسيل نينو:

«إن الحكومة لم تشأ إفساد علاقاتها مع الولايات المتحدة، ولم تشأ أن تحرج نفسها بالاعتراف بأنها كانت وراء الأعمال التي قمنا بها»!

أي كان جزاؤهم جزاء سنمار!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

13

إجهاض السلام!

في أواخر عام 1954، كان إفري إلعاد في تل أبيب، يدلي بشهادته أمام لجنة «أولشان - دوري»، عندما قابل مصادفة ديفيد شلتيئل، القائد السابق لقطاع القدس في حرب 1948، وفوجئ به يقول: «بسببك يا إفري، لن يوجد سلام في المنطقة»!

والعبارة غامضة، تثير الدهشة والاستغراب، ويصعب فهمها من الوهلة الأولى، فما علاقة جاسوس مثل إفري إلعاد بمشكلة السلام في الشرق الأوسط؟ ما علاقة الجاسوس الذي أمر بحرق أماكن في القاهرة والإسكندرية، بحرق فرص سلام غير معروفة بين العرب وإسرائيل؟

إن الهدف المعلن والمعروف من وراء «عملية سوزانا» -وهو حرق الجسور بين مصر والغرب– لم يتحقق، كما ألمحنا من قبل، فاتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا وُقِّعت بالأحرف الأولى بعد أيام قليلة من الكشف عن العملية، وقبل أن تبدأ المحاكمة كان التوقيع النهائي (الرسمي) قد تم، وأصبح الانسحاب البريطاني من قاعدة قناة السويس أمرًا لا مفر منه، أصبح مسألة وقت، ورغم أن العلاقات المتينة بين جمال عبد الناصر والولايات المتحدة الأمريكية، قد انهارت في ما بعد، فإن السبب كان صفقة الأسلحة الروسية (التشيكية) لا قنابل إسرائيل الحارقة.

لكن…

هناك من يؤكد أن ما خفي كان أعظم!

والمعنى أن «عملية سوزانا» لها أهداف أخرى سِرِّية، مستورة، غير معلنة، تتجاوز تعطيل اتفاقية الجلاء، وإفساد العلاقة بين القاهرة وواشنطن، وأن هذه الأهداف قد تحققت!

مثلًا، هناك تشابه في الأسلوب والهدف بين ما فعله جواسيس إسرائيل في القاهرة والإسكندرية، وما فعله جواسيسها في بغداد، أي إشعال الحرائق لإجبار اليهود على الرحيل إلى إسرائيل، والحقيقة أن «فضيحة سوزانا»، أو «لافون»، خلقت اقتناعًا عند المصريين، بأنه لا فرق بين اليهود والصهاينة، وأن اليهودي لا يتوب عن أسلوبه، مهما عُومل باحترام، فالأفعى يمكن أن تختبئ بين الأزهار ولا تتردد في لدغ من يمنحها الدفء. وقد تحول هذا الاقتناع إلى قرار رسمي، في ما بعد، بعد حملة إسرائيل (حملة قادش) على سيناء في سنة 1956، فأمرت الحكومة المصرية اليهود بمغادرة البلاد، وكان أن رحل 25 ألفًا منهم في فترة وجيزة، ثم طُرد المزيد بعد ذلك، على أن «عددًا ضئيلًا

فقط منهم هو إلى توجّه إلى إسرائيل»، بشهادة ديفيد هيرست في (كتاب «البندقية وغصن الزيتون»).

أما أهم الأهداف المستترة التي تحققت، فكانت تحطيم جسور التفاهم، التي حاول موشي شاريت أن يمدها بينه وبين جمال عبد الناصر، وقد كان تحطيم هذه الجسور يعني، تحطيم موشي شاريت نفسه، والقضاء على تيار المعتدلين في إسرائيل لمدة طويلة، وبالتالي، سيطرة أنصار التطرف والعدوان، الذين دبروا مؤامرة السويس، وأبقوا على حالة الحرب والتوتر أكثر من 20 سنة بعد ذلك.

ولو كان موشي شاريت معتدلًا، فلا يعني ذلك أنه كان ضد إسرائيل، أبدًا، وإنما كان يعني أنه يريد لإسرائيل بالتفاوض ما لا يمكن لها بالقتال، ولا جدال في أن طبيعته اللينة، كانت السبب، وظروفه التاريخية أيضًا، فقد أمضى طفولته في قرية عربية، وتعلّم اللغة العربية من أهلها، وعرف عنهم الكثير من الخصال الحسنة التي اعترف بها، وأنكرها غيره، مثل الكبرياء، ورقة الإحساس، وغفران الإساءة، لذلك، كان يرى أن اليهود أخذوا الأرض بالقوة، وعليهم أن يكسبوا الباقي بالسلام، والاعتراف، والتجارة والمرور في قناة السويس.

وحسبما جاء في يومياته، فإنه من المؤكد أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية «لم تكن تعتقد في وجود تهديد عربي لأمن إسرائيل. بل على العكس من ذلك، لقد عملت بكل الوسائل الممكنة على تفاقم أزمة الأنظمة العربية بعد حرب 1948، في الوقت الذي كانت فيه الحكومات العربية غارقة في التردد، مما جعلها تتجنب أي مجابهة عسكرية مع إسرائيل، في المقابل وحرصًا من هذه الأنظمة على استمرارها، لجأت إلى إظهار نوع من ردود الفعل تجاه سياسات إسرائيل العدوانية».

بمعنى آخر، «كانت التهديدات العربية أسطورة اخترعتها إسرائيل لأسباب داخلية في إسرائيل، وفي البلاد العربية أيضًا»!

لذلك سعت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية إلى جر الدول العربية إلى مواجهة عسكرية، كانت على ثقة من إحراز النصر فيها، «وكان الغرض من تلك المواجهة تصحيح ميزان القوى في المنطقة ليصبح كليًّا في صالح إسرائيل، ولجعل الدولة الصهيونية القوة الرئيسية في الشرق الأوسط».

كان صاحب هذه الاستراتيجية، ومؤيدها، والمدافع عنها إلى حد الانتحار، ديفيد بن جوريون، رئيس الوزراء ووزير الدفاع في أول حكومة أعلنت في سنة 1948.

وكان موشي شاريت لا يوافق عليها ويرى أن الدبلوماسية تحقق لإسرائيل أكثر مما يحققه الإرهاب، أي إن «النشل» و«خفة اليد» أفضل من السرقة والقتل مع سبق الإصرار والترصد.

وقد كان أسلوب بن جوريون يوافق طبيعته، فهو «إرهابي، متطرف، لم يتعلم، يكره الفن والأدب، تزعجه الموسيقى»، والوصف لصديقه الحميم ناحوم جولدمان، الذي يضيف: «إنه أيضًا ديكتاتوري، متسلط، لم يسلم منه أي شخص حاول أن يعارضه، ولا يتردد في فضح أقرب الناس إليه والتشهير بهم إذا لزم الأمر».

وكان يعتقد أنه لو دُفن في إسرائيل، فإن ابنه عاموس قد لا يُدفن فيها، لأنه عندما يموت قد لا تكون هناك دولة اسمها إسرائيل.

لذلك كان يرى أن إسرائيل تعني القوة، والضعف يعني نهايتها، وأن ما أُخذ من العرب بالقوة لا يمكن الحفاظ عليه إلا بمزيد من القوة، وأن الحفاظ على الأرض بمزيد من الأرض، والإبقاء على الدولة بدفع حدودها دائمًا إلى الأمام، أي بالتوسع والاغتصاب، وأن السلام أخطر من السلاح، وتصرفات موشي شاريت أخطر من تصريحات جمال عبد الناصر.

ويعتقد موشي شاريت أن صراعه مع بن جوريون الذي نجم عن خلافهما في الأسلوب لا في الهدف، يرجع 25 سنة إلى الوراء قبل إعلان الدولة، ومنذ «صعود الحركة الصهيونية»، فقد كان بن جوريون يشك فيه، ويعتقد أن ولاءه «كان مكرسًا لحاييم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية» الذي كان لا يصر على الصدام المسلح إلا إذا فرضته الظروف.

وقد اتهم بن جوريون -في سنة 1940- موشي شاريت بالتعاون مع وايزمان بالتفاوض مع العرب، وتوقيع اتفاقية مع بعض حكامهم، تقوم فيها الولايات المتحدة بدور الوسيط، و«كان هذا مجرد اتهام لا أساس له من الصحة بالنسبة لشاريت، الذي كان يسعى في الواقع لإحباط مثل هذه المفاوضات».

وفي كتاب «التناقض اليهودي»، يقول ناحوم جولدمان إن شاريت كان يبدو متورطًا أيضًا في مفاوضات معه عام 1947 - 1948 بهدف إيجاد حل سياسي لمسألة الوجود الصهيوني في فلسطين، وخلق دولة كونفيدرالية في الشرق الأوسط، تتضمن كيانًا صهيونيًّا، وكان النقراشي باشا وزير الخارجية المصري هو المفاوض المرشح عن الجانب العربي، كما لعب وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال دور الوسيط!

وتضيف ليفيا روكاخ أنه «كان من المنتظر أن تمنع تلك المفاوضات نشوب الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى، على أن يتم تأجيل الموعد المحدد لإعلان

دولة إسرائيل لبضعة أسابيع. لكن بن جوريون رفض التأجيل، وعارض المفاوضات، واتهم شاريت بأنه (ضد إنشاء الدولة)، لكن شاريت أنكر هذه التهمة بكل قوة»!

على أن شاريت لم يتراجع عن اعتقاده في ضرورة الاتصال بمصر والتفاوض معها بعد أن تولى وزارة الخارجية، وهكذا سعى رجاله في سفارات إسرائيل في أوروبا إلى الاتصال بالدبلوماسيين المصريين، لتوصيل رغبته إلى جمال عبد الناصر، في قبول التفاوض من أجل توقيع اتفاقَي سلام بين مصر وإسرائيل، لكنّ جمال عبد الناصر أمر بتجاهل هذه المحاولات.

فكان أن سعى شاريت إلى اللجوء إلى طرف ثالث ليقوم بالوساطة، وكان من الطبيعي أن تكون الولايات المتحدة هذا الطرف، الوسيط!

واستجابت الولايات المتحدة على الفور، وراحت تضغط على جمال عبد الناصر «للقبول بالتفاوض من أجل التوصل إلى نوع من الاتفاق مع حكومة شاريت»، وقد سعت الولايات المتحدة إلى هذه المحاولة بعد محاولة أخرى، جرت لكي يلتقى جمال عبد الناصر وبن جوريون، وكان على كيرميت روزفلت (مسؤول الشرق الأوسط في المخابرات المركزية) إقناع جمال عبد الناصر، وكان على جيمس أنجليتون (مسؤول مكافحة التجسس في المخابرات المركزية) إقناع بن جوريون، لكن المحاولة فشلت بسبب تشدد الطرفين.

إن جمال عبد الناصر كان يضع انسحاب بريطانيا على قمة اهتماماته السياسية في ذلك الوقت، لذلك رفض المحاولة، أما بن جوريون فقد رفض المحاولة، لأنه كان يرى أن الزمن في صالح إسرائيل حيث ستزداد الهوة الثقافية بينها وبين العرب، ولأنه كان يرى أن الجيل العربي الذي قاسى الهزيمة في سنة 1948، لا يمكن -لأسباب نفسية- أن يقبل الصلح مع إسرائيل، وكان -على حد قول ناحوم جولدمان- يزعم أن الجيل التالي ربما ينسى الهزيمة ومعها أيضًا الذل والخزي، فيقبل الصلح مع إسرائيل.

لكنّ مبررات بن جوريون لم تكن مقنعة للولايات المتحدة، فسعت إلى الضغط على إسرائيل بتخفيض المعونات وميزانية الأمن المتبادل، وحرمان تبرعات اليهود من الإعفاء الضريبي، فأحس بن جوريون بأنه في مأزق، وأحس شاريت بأن فرصته أفضل الآن لإقناع العرب بالتفاوض، وعندما ضاق حصار حزب العمل (ماباي) على بن جوريون، قرر أن ينسحب مؤقتًا -كنوع من التكتيك السياسي- وذهب -في أكتوبر 1953- إلى مستوطنة سدي بوكر في النقب، بعد أن أعلن أن اعتزاله كان بدافع «الحاجة إلى ممارسة النشاط الروحي»، وقال إنه في الصحراء (مثل الأنبياء) يمكنه أن يتأمل ما فات، ويفكر في ما هو آتٍ.

وقد ترك بن جوريون رئاسة الحكومة إلى موشي شاريت، لكنه ترك المؤسسة العسكرية في يد رجال كانوا تابعين له، مؤمنين بأفكاره (ديان، وبيريز، ولافون). وحسب ما رواه ديان في مذكراته، لم يكن شاريت قويًّا إلى حد السيطرة على وزارة الدفاع، لذلك كانت سيطرة بن جوريون واضحة عليها، رغم أنه كان بعيدًا، بعيدًا، يرعى الأغنام، ويزرع الطماطم.

فقد سعى وزير الدفاع بنحاس لافون لتنفيذ سياسة بن جوريون الإرهابية، وراح يقوم بغارات الحدود الانتقامية، ولم يكن يعترف بموشي شاريت كرئيس للوزراء، وكان لا يرى فيه سوى وزير للخارجية، وكان يرفض أن يتدخل في شؤون الدفاع، ولم يكن يحيطه علمًا بعمليات الجيش على الحدود، وحينما كان ينقل إليه شيئًا عمّا حدث، كان كلامه غير دقيق. وعلى حد قول ديان في مذكراته، كان شاريت يشكو من أنه لا يعلم بالعمليات العسكرية غالبًا إلا حينما يقرأ عنها في الصحف.

أي إن بن جوريون ترك شاريت ولافون يتصارعان، ليستفيد من سقوط أحدهما أو كليهما معًا.

ورغم ذلك حاول شاريت أن يمد أسلاكًا رفيعة تحت الأرض للاتصال بجمال عبد الناصر، طالبًا منه التفاهم والتفاوض.

وقد بدأ «انفتاحه نحو السلام»، من خلال النائبين العماليين البريطانيين ريتشارد كروسمان، وموريس أورباخ، وقد حمل الأخير أول مشروع سلام وضعه شاريت إلى جمال عبد الناصر، وكان مكونًا من سبعة بنود، تنتهي برغبته في توقيع اتفاقية سلام دائم مع العرب، وإقامة حدود دائمة لإسرائيل.

وحتى يستند شاريت إلى الكنيست، طلب منه تفويضًا رسميًّا لمواصلة مساعيه المبذولة نحو السلام، وبالفعل حصل على التفويض!

وفي يومياته يسجل شاريت:

«إن كيرميت روزفلت الابن، أحد رجال المخابرات المركزية الأمريكية كان يعمل بنشاط في اتجاه إيجاد اتصالات مباشرة بيننا وبين مصر، وإنني سوف أعيّن إيجال يادين ممثلًا شخصيًّا لي في تلك المفاوضات».

ويسجل:

«التقيت روجر بولدوين، مبعوث المنظمة الأمريكية لحقوق الإنسان، الذي كان يزور القاهرة. يقول بولدوين إن عبد الناصر حدّثه عن إسرائيل حين التقى معه، قائلًا إنه ليس واحدًا من أولئك الداعين إلى إلقاء إسرائيل في البحر...

وردت برقية من أبا إيبان يقول فيها إن الولايات المتحدة مستعدة لتوقيع اتفاقية أمنية معنا بشرط أن نؤكد التزامنا بعدم توسيع حدودنا عن طريق القوة».

وحسب ما قاله ستيفن جرين في كتابه «الانحياز»، فإن لافون وديان كانا يعدان محاولات شاريت للتفاوض من أجل السلام، ليست أعمالًا صبيانية فحسب، وإنما أعمال طائشة وخطرة أيضًا، حيث «إنها ستجعل كلًّا من الولايات المتحدة والأمم المتحدة تتدخل في شؤون إسرائيل، وتمارس ضغطًا عليها».

وقد سعيا إلى تدمير هذه المحاولات باعتداءات الحدود، ثم كان أن تصرف ديان وبيريز وجيفلي بمفردهم في «فضيحة سوزانا»، التي ذهب لافون ضحيتها (لأسباب سنعرفها في ما بعد)، وأضعفت موقف شاريت، وأعادت بن جوريون -محمولًا على الأعناق- إلى وزارة الدفاع، ثم ما لبث أن أصبح وزيرًا للدفاع ورئيسًا للوزراء بعد أول انتخابات عامة، وكان أن عاد شاريت إلى ما كان عليه وزيرًا للخارجية.

لم تكن عودة بن جوريون، عودة شخص، بقدر ما كانت عودة اتجاه يرفض التفاوض، ويؤمن بالإرهاب، ويسعى إلى الصدام.

وفي يومياته، قال شاريت: إن هذه العودة «بداية صفحة جديدة من المتاعب»!

لقد عاد بن جوريون إلى وزارة الدفاع في 17 فبراير 1955، بعد أيام قليلة من تنفيذ الأحكام على شبكة التجسس الإسرائيلية في مصر، وكان واضحًا أنه في شوق إلى الخراب والدماء بعد فترة اعتزال لم تزد على 4 أشهر فقط، فسعى إلى الإغارة على غزة في الشهر نفسه، تلك الغارة الشهيرة التي أنهت أي احتمال للتفاهم بين مصر وإسرائيل، وكانت بداية العد التنازلي للحرب.

وحسب يوميات شاريت، جرت الأمور على النحو التالي:

1- «وصل بن جوريون يرافقه رئيس الأركان الذي كان يحمل عددًا من الخرائط. أدركتُ على الفور الموضوع الذي سيكون مدار بحثنا. اقترح رئيس الأركان أن نقوم بضرب قاعدة عسكرية مصرية تقع على مدخل مدينة غزة. كان تقديره للخسائر المتوقعة لدى العدو نحو عشرة قتلى مع توقع حدوث بعض الإصابات في صفوفنا. أصر بن جوريون على إيضاح أن هدفنا من العملية ليس قتل الجنود، بقدر ما هو تدمير المنشآت، وفي حال فرار جنود

العدو بفعل الهجوم المفاجئ، قد يقل عدد الإصابات ولن تكون هناك حاجة لإراقة الدماء». (شاريت - 27 فبراير 1955).

2- «إن ما صدمني في الواقع هو ارتفاع عدد الضحايا المصريين إلى 39 قتيلًا و30 جريحًا، من بينهم طفل في السابعة من عمره.

إن هذه العملية مرشحة لإحداث مضاعفات سياسية وعسكرية خطيرة...

إننا نفعل الشيء نفسه، اضرب، واهرب، وحاول بعد ذلك أن تخدع العالم كله!

وجهت تعليماتي إلى السفارات للعمل على إدانة مصر وإظهارنا بمظهر الضحية لا المعتدي!

سيتولد الآن انطباع عام بأننا في الوقت الذي نشكو فيه من عزلتنا، ومن المخاطر التي يتعرض لها أمننا، نلجأ إلى العدوان، فنظهر في صورة المتعطشين والمتشوقين لارتكاب المجازر». (شاريت - 1 مارس 1955).

3- «حدث نقاش البارحة بين صلاح جوهر، كبير ممثلي الجانب المصري في لجنة الهدنة المشتركة، وجوزيف تكوا. صرح المندوب المصري لتكوا فور اجتماعهما الذي تم في أعقاب عملية غزة بأن جمال عبد الناصر أبلغه بأن الفرصة كانت سانحة لدفع الأمور في اتجاه إيجابي لولا الهجوم الذي وقع على غزة، وبالطبع فإن الفرصة قد ضاعت الآن». (شاريت - 12 مارس 1955).

4- «التقى موشي ديان سفراء إسرائيل لدى واشنطن وباريس ولندن...

والنتائج التي يمكن استخلاصها من كلام ديان إليهم، هي في غاية الوضوح:

هذه الدولة ليس لديها أي التزامات تُقلقها على المستوى الدولي، كما أنها لا تلقي بالًا للمشكلات الاقتصادية، أما مسألة الأمن فهي غير موجودة أساسًا، عليها إذن أن تبني حساباتها كما يحلو لها، وبكل ضيق أفق، عليها أن تعيش على حد السيف، لأنها ترى أن هذا الحد القاطع هو الأداة الرئيسية، إن لم تكن الوحيدة التي تحافظ بها على الروح المعنوية العالية لدى مواطنيها، كما تحافظ بها على المستوى المطلوب من التوتر.

من الممكن، بل من الواجب أن نختلق الأخطار من أجل الوصول إلى هذه الغاية، وهكذا على إسرائيل أن تلجأ إلى أسلوب الاستفزاز، ومن ثم الانتقام!.

قبل كل شيء علينا أن نأمل في نشوب حرب عربية - إسرائيلية، كي نتخلص نهائيًّا من متاعبنا، ونحتل المكانة التي نستحقها.

كانت هذه زلة لسان من ديان.

وقد اعترف ديفيد بن جوريون نفسه بأن العرب يستحقون أن ندفع إليهم الملايين لو أنهم -فقط- يبدؤون الحرب الآن!». (شاريت - 26 مايو 1955).

5- «لقد عبرتُ عن شكوكي بصدد الموضوع الذي تبالغ إسرائيل في تضخيمه، وهو قوة مصر العسكرية، نظرًا إلى أن كل طاقات الجيش المصري قد استُنفدت هذا العام في صراعات داخلية.

لقد أُبعد أكثر من 500 من خيرة الضباط المصريين في القوات المسلحة عن الجيش بعد تسلم ناصر السلطة، ونُقلوا إلى مراكز إدارية وسياسية مختلفة». (شاريت - 30 مارس 1955).

6- «اليوم أعلن بن جوريون في الاجتماع الوزاري أن عبد الناصر هو أخطر أعداء إسرائيل على الإطلاق، وهو يخطط لتدميرها، لست أدري من أين جاء بن جوريون بتلك الثقة في ما أعلنه وبكل حزم، كما لو كان مبنيًّا على حقائق وطيدة يعتمد عليها!». (شاريت - 24 أبريل 1955).

وبينما كانت طبول الحرب تدق في إسرائيل، كانت الولايات المتحدة ترفض الموافقة على تسليح الجيش المصري، وكان أن سعت مصر إلى السوفييت، وحصلت منهم على السلاح المناسب، وأحس بن جوريون بأن الوقت قد حان للإجهاز على ما تبقى من شاريت، فأعلن في خطاب عام انتقاده لسياسة شاريت «الهادفة إلى إرضاء الجميع باستثناء اليهود، والتي ستؤدي في نهاية المطاف إلى تدمير الدولة اليهودية»، «وأعلن بن جوريون في خطابه هذا أن مهمة وزير الخارجية ستقتصر منذ الآن فصاعدًا على شرح وتوضيح السياسة الأمنية لوزارة الدفاع أمام العالم».

وهكذا، انضم شاريت إلى ضحايا «عملية سوزانا».

احترق -هو ومبادراته السلمية- في أتون بن جوريون، الذي اتضح، بما لا يدع مجالًا للشك، أنه كان على علم بـ«عملية سوزانا»، وهو في سدي بوكر، كما أشارت الوثائق الأمريكية التي حصل عليها، ونشرها ستيفن جرين.

إن إحدى هذه الوثائق خاصة بوكالة المخابرات المركزية، وتحمل رقم (1979 - 352 – أ)، ومحفوظة في أرشيف الوكالة تحت رقم (177 – 77 - إن. ل. ك)، وصادرة في تاريخ 8 فبراير 1961، وموقَّعة من مدير الوكالة، آلن ولش دالاس، (راجع الملاحق).

وفي هذه الوثيقة: «إن الصلة الوحيدة التي أقامتها إسرائيل بمصر تمت بفعل دبلوماسية شاريت الهادئة والبارعة (ثم فراغ في الأصل بسبب عدم سماح المخابرات المركزية بنشر هذا الجزء)، وقد كان شاريت يعطي هذا الاتصال،

الذي كان يأمل بواسطته أن يتم التفاوض في شأن سلام دائم بين العرب واليهود، أهمية كبرى...

وأصيب عبد الناصر بفقدان الثقة، إذ كان يعتقد أن فريق لافون قد استُعمل لخداعه، فأمر بإيقاف جميع الاتصالات بالإسرائيليين، مما أوجد شعورًا بالمرارة لدى الطرفين...

ونتيجة لما توصلت إليه لجنة (أولشان – دوري) من استنتاجات لم تُنشر، فقد طلب شاريت من لافون وجيفلي أن يستقيلا من منصبيهما لأنهما حطما مفاوضاته السلمية»!

ويضيف جرين:

«وبعد محاكمات فريق لافون، شنّ عبد الناصر عددًا من الهجمات المسلحة داخل إسرائيل، مما أدى إلى غارة الجيش الإسرائيلي على غزة في 28 فبراير 1955...

وهذه الإهانة للجيش المصري أدت بدورها إلى أن يطلب عبد الناصر من الروس الأسلحة الهجومية التي أصر جيشه عليها، والتي لم تكن إدارة آيزنهاور راغبة في إعطائه إياها، وكما يقول أحد المؤرخين: بعد الغارة على غزة بدأ العد التنازلي نحو الحرب. ومضت ثمانية أشهر أخرى قبل أن يَحلّ بن جوريون رسميًّا محل شاريت رئيسًا للوزراء، لكن عملية لافون وضعت حدًا فعليًّا لمفاوضات دبلوماسية استمرت فترة وجيزة للغاية، وأخذت طابعًا خفيًّا.

وهكذا...

فقد نجحت المؤامرة ضد السلام»!

ولم يشهد الشرق الأوسط -في عام لافون- معاهدة سلام، ولا حتى تفاوضًا من أجل السلام، «فليس المهم إذًا وجود ذلك العدد الكبير من البشر، من الذين كانوا -كما يبدو- يريدون السلام، وليس المهم وجود وساطات متعددة بين الطرفين»، ولكن المهم أن تلك الفترة أصبحت «في المقابل الفترة التي جعلت الحرب الكبرى قادمة -لا محالة- إلى الشرق الأوسط»، وهكذا جاءت حرب السويس 1956!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

فريق
متميزون
E-BOOK

14

سلاح الاستقالة!

كانت «حماقة سوزانا» الإسرائيلية، مثل قنبلة انفجرت في مستودع قنابل، ما إن انفجرت حتى توالت الانفجارات، وفي النهاية كانت الخسائر أكثر مما كان متوقعًا.

ولعل السبب هو أن الحرائق التي انطفأت بعد ساعات في مصر ظلت مشتعلة في إسرائيل لسنوات، نحو 10 سنوات.

لقد ذهب موشي شاريت وجاء ديفيد بن جوريون. ترك موشي شاريت رئاسة الوزارة ليصبح وزيرًا للخارجية، ثم ترك هذا المنصب لتتولاه جولدا مائير، ودخل «المخزن»، مكتفيًا بموقع شرفي؛ سكرتارية حزب «ماباي»، وضُم موشي ديان إلى الحكومة، وأصبح وزيرًا للزراعة، وذلك لكي يستكمل لياقته العسكرية، فالأمن والزراعة -في مفهوم بن جوريون- وجهان لعملة واحدة، اسمها التوسع.

أما لافون، فقد ترك وزارة الدفاع، ليصبح سكرتيرًا لاتحاد نقابات العمال (الهستدروت)، ورغم أن المنصب له وزنه السياسي والجماهيري والحزبي في إسرائيل، فإن لافون لم يتخلص من إحساس الإهانة الذي أصابه بعد أن أُجبر على الاستقالة من وزارة الدفاع، وظل لمدة 6 سنوات كاملة يشعر بأن مستقبله السياسي يتوقف على تبرئته من تهمة لم يرتكبها، لطّخت -بصورة واضحة- سمعته الشخصية.

ولا جدال في أن لافون من أذكى وأقوى وأخطر زعماء إسرائيل، كما أنه صهيوني متطرف، من جيل «الحرس القديم»، وعضو قيادي في حزب «ماباي» الذي يتزعمه بن جوريون. وعلى حد وصف جولدا مائير، هو «شخصية ذكية، معقدة، كان حمامةً وديعةً، ثم تحول إلى صقر كاسر شرير عندما تسلّم مهام وزارة الدفاع، كذلك فإنه كان منافسًا لبن جوريون في معاداة العرب، والرغبة في الاغتصاب، والإرهاب، ووضع المنطقة على حافة الهاوية»، وكل هذه المواصفات رشحته لأن يخلف بن جوريون، ويسعى إلى أن يصبح رئيس الحكومة من بعده.

وحتى يستكمل لافون شروط الخلافة، حاول أن يسحب بساط المؤسسة العسكرية من تحت بن جوريون، منتهزًا فرصة غيابه في صحراء النقب، لكنه لم يستطع لوجود «تلاميذ» بن جوريون المخلصين (ديان، وبيريز، وجيفلي)، الذين صارحوه بأنهم لا يحبذون وجوده في وزارة الدفاع، ولا يثقون به، وكان

أن غضب لافون وقال إنه لن يعيش في ظل بن جوريون ويجب أن تُنفذ أوامره بحذافيرها.

وهكذا بدأ الصراع بين لافون وبن جوريون.

ولأن بن جوريون كان يعرف خطورة لافون وقدراته وعناده، فإنه لم يتردد في توريطه في «عملية سوزانا» الفاشلة، التي تمت بمعرفته، وهو في صحراء النقب، فكان أن تخلص من مسؤولية فشل العملية، ومن منافسه القوي، بضربة واحدة.

ولأن لافون كان مصرًّا على مواصلة مشواره السياسي، فإنه لم ينسَ ما جرى له، وظل لمدة 6 سنوات يفتش عن أدلة جديدة، تؤكد براءته.

في يوم 28 أغسطس 1960، أراد بن جوريون أن يُجْهز على ما تبقى من مقاومة لافون، فأصدر قرارًا إلى رئيس الأركان بتعيين لجنة قضائية برئاسة حاييم كوهين، قاضي قضاة إسرائيل، للتحقيق في ما جرى في صيف 1954، وكان على ما يبدو متأكدًا من أن اللجنة ستُدين بشكل دامغ لافون هذه المرة، على خلاف إدانة لجنة «أولشان - دوري» التي كانت إدانتها غير حاسمة.

في ذلك الوقت كان لافون في سويسرا، يقضي إجازة طويلة استمرت 10 أسابيع، وعندما عرف بقرار بن جوريون قطع إجازته في 21 سبتمبر، وعاد على الفور إلى إسرائيل، مصممًا على خوض معركته حتى النهاية ضد بن جوريون، الذي يُصر على تبرئة نفسه من نكبة الأمن التي وقعت، وإلقاء التبعة عليه.

بعد 5 أيام توجّه لافون إلى رئاسة الوزراء، وقابل بن جوريون، واحتج لديه بشدة على تشكيل لجنة «كوهين» دون استشارته، بوصفه وزيرًا للدفاع عن فترة الفضيحة، وطالبه بإصدار بيان «علني» يبرّئه فيه من مسؤولية «الفضيحة»، لكنّ بن جوريون رفض، فتحول الحوار بينهما إلى خلاف، ثم لم يلبث الخلاف أن تحول إلى عداء واضح ومعلن، وكان أن تبادلا الاتهامات وقذائف السب العلني.

قال لافون:

- إن بن جوريون ديكتاتور متسلط، ضيّق الأفق، يكره العدالة ويحتقرها.

وقال بن جوريون:

- إن لافون شخص كاذب، عديم الأخلاق.

وفي وقتٍ لاحق أضاف بن جوريون:

- إن لافون لا يتردد، في سبيل مصلحته الشخصية، أن يهدم الدولة اليهودية!

في أول أكتوبر، نجح لافون -بعد مجهود كبير- في الوقوف أمام لجنة «الشؤون الخارجية والأمن» في الكنيست، ليدافع عن نفسه، فكان مما قاله:

«إن القضية ليست قضية شخصية، وإنما هي قضية عامة تتعلق بالأمن والسلامة. ويكفيني في هذا الصدد أن أكشف للجنة عن سر صغير، ظلت تفاصيله غامضة طوال السنوات الماضية، لقد قيل في سنة 1955 إن لافون استقال، ولكن الحقيقة تغاير هذا تمامًا، فلافون لم يستقل مختارًا، بل أُجبر على الاستقالة تحت تهديد الجيش الذي احتل دار وزارة الدفاع وأجبرني على كتابة استقالتي، وكانت هذه الاستقالة خاتمة المؤامرة التي اشترك في إعدادها وتنفيذها شيمون بيريز، وموشي ديان»!

كان وجود لافون في اللجنة، بمثابة أول شعاع ضوء يتسلل إلى سرداب الفضيحة المُظلم، وعرف الإسرائيليون -بواسطة الصحافة التي شمّت خبرًا عما قاله وزير الدفاع السابق- لأول مرة أن ما جرى في مصر ليس كما صُوّر لهم طوال هذه السنوات، وخشي بن جوريون من أن تصبح المسألة في تناول الرأي العام، فمارس ضغوطًا هائلة لتحويل القضية من لجنة الكنيست إلى لجنة وزارية خاصة، مؤلفة من سبعة وزراء يمثلون جميع الأحزاب المؤتلفة، والتي تشكل الحكومة معًا، وكانت الحكومة مكونة من 14 وزيرًا يمثلون 6 أحزاب، وقد وافقت جميع الأحزاب على الاشتراك في هذه اللجنة ما عدا حزب «مابام».

وطلب بن جوريون من الجنرال حاييم لاسكوف رئيس الأركان أن يحقق في الاتهامات الموجهة إلى عدد من ضباط المخابرات يُشار إليهم بأصبع الاتهام.

وقال بن جوريون:

«لقد وجدت لافون متورطًا، وليس من واجبي أن أبرِّئه، ولو وجد أي شخص آخر غيري أنه ليس متورطًا فإنه وحده يتحمل هذه المسؤولية»!

واستنادًا إلى ريتشارد ديكون، «فإن بن جوريون كان في وضع صعب جدًّا، إذ كان يخشى أن يخرج لافون من قفص الاتهام، ليدخل هو مكانه، أو أحد رجاله على الأقل الذين يتحمل مسؤوليتهم».

في أكتوبر، قدمت لجنة كوهين تقريرها عن نتيجة تحقيقاتها الخاصة بالفضيحة، وقد ضمنته أن العقيد بنيامين جيفلي رئيس المخابرات العسكرية، وضابطًا احتياطيًّا، اشتركا في إجبار «شخص ثالث» هو إبرام سايدنفرج (إفري إلعاد - بول فرانك) على تغيير أقواله في الشهادة التي أدلى بها أمام لجنة (أولشان – دوري)، واكتفت لجنة كوهين بهذه الإشارة دون أن تذكر شيئًا عما

قيل من تزوير توقيع لافون على الأمر الصادر في سنة 1954، والذي أدى إلى الفضيحة.

بعد أقل من 24 ساعة، أصدر موشي شاريت بيانًا قال فيه:

«إنني مقتنع بأنه لو كانت الحقائق التي أُلقي الضوء عليها الآن، قد عُرفت في حينها لكانت شاهدًا له وزنه على أن الاتهامات التي وُجهت إلى بنحاس لافون في ذلك الوقت وحمّلته المسؤولية المباشرة لحادثة معينة، اتهامات كاذبة.

وكان يمكن للأزمة أن تنتهي عند هذا الحد، ولكن بن جوريون أصر على إشعال نارها من جديد، فأعلن عدم رضاه عن تقرير لجنة كوهين، وطالب بتشكيل لجنة وزارية تُعيد التحقيق في الفضيحة، وكان هدفه الواضح من ذلك هو إدانة لافون شخصيًّا، عدوه اللدود، وزعيم (الهستدروت)، أكبر قوة في إسرائيل.

موشي شاريت».

ساد الصمت إسرائيل لمدة 24 يومًا، لكنه صمت يشبه صمت ما قبل العاصفة، فتحت السطح الساكن، كانت تغلي البراكين.

في 30 أكتوبر، أصدر بنحاس روز -وزير العدل- قرارًا بتشكيل اللجنة السباعية، وبعد 48 ساعة، بدأت اللجنة تحقيقاتها التي استمرت 7 أسابيع، قضتها في أبحاث واستجوابات شملت عددًا من ضباط الجيش، والمخابرات، وعددًا من كبار الموظفين في باريس، سافر إليهم النائب العام لاستجوابهم هناك.

وقبل نهاية العام، قدّمت اللجنة تقريرها النهائي الذي انتهت فيه إلى:

1- أن بنحاس لافون لم يصدر الأمر الأصلي، ونُفذت العملية دون علمه، ودون إذن منه. ومن ثمّ فهو بريء مما نُسب إليه، وغير مسؤول بالكامل عن ذلك الخطأ الأمني الكبير الذي وقع سنة 1954.

2- لم تستطع اللجنة أن تحدد صلات العمل الدقيقة في وزارة الدفاع وقت تنفيذ العملية في سنة 1954.

3- قبلت اللجنة تقرير المدعي العام الذي أكد أن بعض وثائق التحقيق التي قُدمت في سنة 1954، كانت مزورة.

وبالحرف الواحد قال التقرير:

«وعلى ضوء ما تحت أيدينا من نتائج التحقيق، تبيّن أن بنحاس لافون لم يُصدر الأمر المباشر الخاص بفضيحة الأمن التي وقعت في سنة 1954، ولدينا الأدلة

على أن هناك وثائق معينة قد زُوّرَت».

قَبِلَ لافون قرار اللجنة راضيًا، وأعلن أنه على استعداد لأن ينسى الحادث تمامًا، لكن بن جوريون -الذي قُدمت له نسخة من تقرير اللجنة- لم يقبل القرار وثار وغضب، وأرسل إلى اللجنة مذكرةً يقول فيها: إن الإجراءات التي اتبعتها «غير صحيحة، ومضللة»، وإنها تؤدي إلى الإجحاف وتجزئة الحقيقة، وتحطيم العدالة، كما أن اللجنة لم تتعمق في دراستها، ولم يتضمن تقريرها «الحقائق كاملة».

وعند عُرض تقرير اللجنة على أعضاء الوزارة للتصويت عليه، حصل على الموافقة، رغم امتناع أربعة وزراء عن التصويت، كان منهم بن جوريون وديان، وقبل إعلان نتيجة التصويت ترك بن جوريون الاجتماع وخرج وهو يهدد بأنه سيقوم بإجازة!

وسلاح الإجازة هو سلاح يستخدمه بن جوريون في تهديد الوزراء كلما عارضوا أي قرار يتخذه أو موقف يقفه.

وقال بن جوريون:

- إنه ليس ملزمًا بتقرير اللجنة، فهي ليست محكمة، ولا تتمتع بالسلطة اللازمة، ولم يكن من حقها إصدار حكم في نزاع دائر بين طرفين متخاصمين، إذ لا يستطيع القيام بذلك سوى تحقيق قضائي شامل، وعلى ذلك فإنه لن يقبل إلا بقرار لجنة قضائية.

لكنّ لافون رفض اقتراح بن جوريون وأصر على أن الرجل العجوز بدأ يُخرّف!

صباح أول يوم في العام الجديد، عام 1961، قدّم موشي ديان إلى مجلس الوزراء، ما وصفها بأنها أدلة تُكذّب لافون، خاصة بإجراءات أمن أخرى، اتُّخذت في سنة 1954، إلا أن سكرتير عام مجلس الوزراء قال: إن الأدلة ستعد بمثابة تعديل لشهادة لافون أمام لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست، ولكنها لا تغيّر ولا تبدّل شيئًا من الذي انتهت إليه اللجنة السباعية.

وفي اليوم التالي، وافق بن جوريون على الاجتماع مع وزراء حزب «ماباي»، وحسب ما نشرته جولدا مائير في مذكراتها «حياتي MY Life»، فإن بن جوريون قال:

«إنه إذا لم يعطِ لافون الأمر، فإن اللوم يقع بالتأكيد على المخابرات العسكرية»، «وبما أنه لم يظهر برهان للمشكلة، فتستطيع لجنة من المحكمة تقرير من هو المسؤول»، لأن «لجنة الوزراء لم تتصرف بشكل لائق، وأنها طمست القضية وأنهت الأمر».

ورفض بن جوريون طلب الوزراء التراجع عن عناده، فتوترت الأعصاب من جديد، وهددت جولدا مائير (التي عُرف عنها عداؤها لديان وبيريز ومناصرة لافون) بالاستقالة من الحكومة، إذا استمر بن جوريون في متابعة القضية، وقيل إنها «كانت تشعر بأن الصراع يضر بالبلاد وبحزب (ماباي)، وإن استمراره لن يفيد بشيء على الإطلاق».

وانتهى الاجتماع بأسوأ مما بدأ، فقد انقسمت الحكومة والحزب بين لافون وبن جوريون، وحاول ليفي أشكول، وزير المالية، القيام بدور حمامة السلام.

في 10 يناير أصدر بن جوريون -بوصفه وزيرًا للدفاع- قرارًا بفصل العقيد بنيامين جيفلي، وبعد يومين حضر بن جوريون اجتماعًا للجنة المركزية لحزب «ماباي»، وقدم لها بيانًا من 5 آلاف كلمة، هاجم فيه لافون هجومًا عنيفًا واتهمه بأنه يشن «حربًا مقدسة» ضد حزب «ماباي»، وأنه سلك سلوكًا مشينًا كوزير للدفاع، والمثير للدهشة أنه حذر الأعضاء من المضيّ في الحديث عن الفضيحة الأمنية أو معرفة المزيد من تفصيلاتها، لأن ذلك «لن يؤدي إلى أي نتيجة إيجابية، فإذا رأى الأعضاء غير ذلك، وإذا كانوا يريدون أن يستقيل فليقولوا ذلك بصراحة».

وانتهى الاجتماع بقرار اتخذته اللجنة المركزية «ببحث البيانات التي أدلى بها بنحاس لافون أمام لجنة الشؤون الخارجية والأمن بالكنيست في ما يختص بالفُرقة التي أثارتها القضية في الحزب»، كما اتخذت قرارًا بتشكيل لجنة لهذا الغرض، وذلك بأغلبية 129 صوتًا ضد 85 صوتًا.

لم يمر وقت طويل حتى تضاعفت الأزمة، ففي يوم 14 يناير هدد بنحاس روز، وزير العدل، بالاستقالة بسبب الاتهامات التي وجهها بن جوريون إلى اللجنة الوزارية التي حققت في القضية.

وحتى لا تتعقّد الأمور أكثر، قررت اللجنة المركزية لحزب «ماباي» أن يمتنع أعضاؤها عن نشر أي شيء أو إصدار أي تصريح، أو إجراء أي نقاش علني يتعلق بالقضية.

ومن جانبه أرسل بن جوريون خطابًا شخصيًّا إلى بنحاس روز، سحب فيه اتهامه للجنة الوزارية بأنها «متحيزة»، وإن احتفظ برأيه في أن ما ذكرته كان «نصف الحقيقة، وليس الحقيقة كلها».

لكن بنحاس روز رفض خطاب بن جوريون، ورفض حضور اجتماع طارئ عقده مجلس الوزراء يوم 17 يناير، وفي هذا الاجتماع هدد بن جوريون من جديد باستخدام سلاحه التقليدي، التهديد بالاستقالة، وأعلن أنه قرر القيام بإجازة طويلة سيقضيها في طبرية.

وبالفعل اختفى الإرهابي العجوز نحو أسبوعين.

وفي 31 يناير 1961، أي بعد 6 سنوات بالضبط على إعدام موسى مرزوق، وصمويل عازار، قدم بن جوريون استقالته إلى رئيس الدولة إسحق بن زفاي، الذي قَبِلها.

وكان بن جوريون قد عاد من طبرية، وعقد اجتماعًا طارئًا للحكومة، وفي هذا الاجتماع، وصف ثلاثة من الوزراء تصرفه بالنسبة لمسألة لافون بأنه تصرف «معيب»، فانفض الاجتماع بعد 10 دقائق، وتوجه بعده بن جوريون إلى مقر رئيس الدولة، وقدم استقالته، التي جاء فيها:

- أنه لا يستطيع تحمل مسؤولية القرار الذي أصدرته وزارته بالموافقة على تقرير اللجنة الوزارية السباعية بتبرئة لافون.

- أنه عارض إقامة اللجنة السباعية منذ بدايتها.

- أن هذه اللجنة طهّرت أحد اثنين دون إجراء قضائي ودون الاستماع إلى الجهات المعنية.

أتاحت الاستقالة حرية أكبر للصحافة الإسرائيلية في تناول الفضيحة الأمنية، بعد أن ضُرب حولها نطاق محكم من السِّرِّيَّة، وإلى جانب خبر استقالة بن جوريون، أخذت الصحف الإسرائيلية تتحدث عن:

- «أخطر حادث أمني تتعرض له إسرائيل».

- «جريمة التزوير الكبرى».

- «نقطة التحول في إسرائيل».

ولأول مرة، أكدت هذه الصحف أن التزوير تم بمعرفة اثنين من معاوني بن جوريون هما شيمون بيريز وموشي ديان.

«وفُهم أن العملية رُتبت من بن جوريون رغم أنه كان بعيدًا معتزلًا في صحراء النقب».

وتحدث لافون إلى الإسرائيليين قائلًا:

- إن الخطة انتهت بالفشل لأن السلطات المصرية كشفتها وألقت القبض على الجواسيس الذين قاموا بها، وأصدرت أحكامًا بالسجن على عدد كبير منهم!

وأضاف:

- أن عملية الأمن الثانية التي قامت بها إسرائيل، بعد فشل العملية الأولى، كانت الإغارة على غزة، وقد جلبت هذه العملية أيضًا كارثة أخرى على إسرائيل، فبسببها استطاعت مصر الحصول على أسلحة قوية من الاتحاد السوفييتي.

وتعليقًا على الاستقالة، قالت صحيفة «ديلي ميرور» البريطانية:

«إن سقوط بن جوريون يعد كارثة شديدة لإسرائيل، وهو صاحب الفضل في قيامها وتزايد سكانها، إن بن جوريون استقال قبل ذلك ولكنها كانت مناورة سياسية، قفز بعدها إلى الحكم، ولكن إسرائيل الآن -والأعداء يحيطون بها- ليست في مركز يسمح لها (بترف) الاضطراب السياسي».

واتهمت صحيفة «الجارديان»، (البريطانية أيضًا)، بن جوريون بـ«أنه كان السبب في انقسام حزب (ماباي) وتمزيق إسرائيل عن طريق السياسة الديكتاتورية الملتوية التي اتبعها في معالجة (قضية لافون)».

وقالت: «إن بن جوريون لم يسمح بمناقشة (قضية لافون) كما يجب، إذ فرض رقابة صارمة على كل تفاصيلها التي كانت توصف بفضيحة أمنية، واتخذ من كلمة الأمن ذريعة لتكميم أفواه الشعب ومنع المناقشات حولها.

ومع ذلك فقد عُرف أغلب تفاصيل هذه القصة في الخارج ولم يبقَ سوى الناخب الإسرائيلي العادي الذي لا يعلم عن تلك القضية شيئًا».

وأبدت الصحيفة عجبها من قول «بن جوريون منذ بضعة أشهر إنه يحذر الإسرائيليين من تسرب (خُلق لافون) إلى الحياة اليومية، مع أنه لو كان لفضيحة لافون صفات خُلقية مميزة لها، فإنه مما يدعو إلى السخرية أن يكون ذلك راجعًا إلى بن جوريون نفسه».

أما صحيفة «يوركاشير بوست» فقد كانت أكثر ذكاءً عندما أكدت أن «الاستقالة جاءت نتيجة لصدام بين عقلية المسنين وعقلية الشباب، أو بعبارة أخرى بين الذين يتمسكون بالتقاليد، وهؤلاء يتزعمهم لافون ويساندهم (الهستدروت)، وبين الشباب الذين يسوسهم بن جوريون».

ففي تقرير لوكالة المخابرات المركزية عن الاستقالة (راجع الملاحق)، أنه «بالإضافة إلى شعور العداء الشخصي بين الخصمين (لافون وبن جوريون) هناك أيضًا «صراع عقائدي تزايدت حدته بسبب التغير الحادث في طبيعة إسرائيل السياسية والاقتصادية. فقد أثّر نفوذ يهود أمريكا وهباتهم السخية -منذ نشأة الدولة- وكذلك قروض الحكومة الأمريكية الكبيرة، على تفكير زعماء الحكومة تأثيرًا عميقًا، وحتى تحل الاستثمارات محل التبرعات الخيرية قدّم بن جوريون وكثير من قيادات حزب (ماباي) تنازلات لليهود الغربيين،

خصوصًا يهود أمريكا، وذلك على حساب مبادئهم الأساسية، ومن خلال خلق بيئة مقبولة ومناسبة سياسيًّا واقتصاديًّا، كان بن جوريون يأمل أن يقنع يهود أمريكا بالهجرة إلى إسرائيل، وهو مبدأ أساسي في العقيدة الصهيونية، ومبدأ حيوي بالنسبة لأمن الدولة.

وقد أثارت هذه التغيرات حفيظة العقائديين، خصوصًا لافون، الذين أسفوا لانحسار روح الريادة لدى الإسرائيليين، وتحسّروا على إفساد المبادئ الاشتراكية.

وفي تصريح صحفي أخير قال لافون:

إن السؤال هو، هل في استطاعة الأكبر سنًّا أن يدرّبوا جيلًا من الرجال والنساء على المهارات الفنية، ويكون في الوقت نفسه أمينًا على القيم الروحية التي شكلت جيلنا الحالي، وجعلت من إسرائيل ما هي عليه الآن؟

وأضاف لافون:

إنه صراع نضال، خطوة خطوة ضد القوة المسيطرة، لكن يجب أن يستمر النضال مهما بلغت قوة هذه المصالح المسيطرة».

لقد غازل بن جوريون يهود أمريكا على حساب الكثير مما كان يقوله، ولا جدال أن هجوم لافون عليه كان في الصميم، حتى إنه -حسبما ذكر أحد المقربين منه- عدّ لافون أكثر خصومه عنادًا، وقال إن لافون قد أذاه أكثر من أي أذى آخر لحق به من قبل، لأنه شوّه سمعته التاريخية!

واستنادًا إلى تقرير المخابرات المركزية، فإن هجوم لافون على بن جوريون بسبب اليهود الغربيين جعل بن جوريون يخرج عن وعيه ويندد علنًا بيهود الشتات، وذلك خلال المؤتمر الصهيوني العالمي الخامس والعشرين في القدس، بسبب عدم هجرتهم إلى إسرائيل، وقد استشهد بالتوراة، وأكد أن اليهود الذين يعيشون خارج إسرائيل ليس لهم رب. وأثار ذلك احتجاجات واسعة بين يهود أمريكا، وهز أركان المنظمات الصهيونية العالمية.

وهكذا...

وصلت فضيحة لافون إلى الذروة، وعبرت المحيط، حتى وصلت إلى الولايات المتحدة!

كانت استقالة بن جوريون كالعادة مناورة سياسية، ورغم أن هناك مرشحين، أُعلن أنهم سيخلفونه (أشكول – شاريت - ديان) فإن الوحيد الذي كان قادرًا على إعادة تشكيل حكومة ائتلافية جديدة كان بن جوريون نفسه.

لكن، كان لا بد من ضحية تقدم إليه، حتى ينقذ بن جوريون حزب «ماباي» من الانتحار، ولم يكن هناك ضحية تُرضي بن جوريون في هذه الظروف سوى بنحاس لافون. وهكذا قررت اللجنة المركزية للحزب -في اجتماع عاجل عقدته يوم 4 فبراير 1961- طرد لافون من منصب سكرتير «الهستدروت».

اتُّخذ القرار بأغلبية 159 صوتًا ضد 96 صوتًا وامتناع 5 أعضاء عن التصويت.

وكانت سكرتارية الحزب قد اتخذت قرارًا مشابهًا بأغلبية 28 صوتًا ضد 11 صوتًا وامتناع 4 عن التصويت، يقضي بإعلان عدم الثقة في لافون، ذلك «لأن الظروف السائدة الآن في الدولة، وفي الحزب تجعل لافون في موقف لا يسمح له بالاستمرار في العمل كسكرتير عام لـ(الهستدروت) باسم الحزب».

وقد أُرسل القرار إلى اللجنة المركزية فأقرّته بعد أن ناقشه 4 أعضاء فقط: اثنان يؤيدان القرار، وهما ليفي أشكول وموشي شاريت، واثنان يعارضان القرار، وهما البروفيسور ناثان، وبنحاس روز، وزير العدل السابق.

عُقد الاجتماع في «المسرح الكبير» بتل أبيب، وسط مظاهرات ضخمة تهتف ضد أي إجراء يُتخذ ضد لافون، وحاول المتظاهرون اقتحام المسرح، ولكن البوليس تدخل في الحال مستخدمًا العصيّ الغليظة في تفريق المتظاهرين، وقبض على عدد كبير منهم.

قال أنصار لافون:

«إن القرار اتُّخذ بإيعاز من بن جوريون الذي صرح علنًا بأن إقصاء لافون عن منصبه يُعد بالنسبة له تجديدًا للثقة به شخصيًّا، ويمهد الطريق لعودته إلى تأليف حكومة ائتلافية جديدة برئاسته».

كان من الصعب على بن جوريون تشكيل الحكومة الجديدة، فقد رفض بنحاس سابير، وجولدا مائير، وبنحاس روز، دخولها، وقالوا إنهم لن يشتركوا مع ذلك «الرجل العجوز» في أي وزارة مقبلة!

وأعلن مملثو حزبَي «حيروت» و«مابام» معارضتهم الصريحة لدعوة بن جوريون لتأليف وزارة جديدة، وقالوا: «إن بن جوريون لا يصلح أخلاقيًّا لرئاسة الحكومة الجديدة، أو حتى مجرد الاشتراك فيها»، وطالبوا بحل الكنيست وإجراء انتخابات جديدة، واقترحوا تأليف حكومة مؤقتة مهمتها إجراء الانتخابات في أقرب وقت.

ولكن...

رغم ذلك، ورغم الانقسامات التي جرت في «الهستدروت» وحزب «ماباي»، فإن بن جوريون نجح في تشكيل الحكومة.

على أن العالم الذي اهتم بخبر استقالة بن جوريون، لم يهتم بخبر عودته إلى الحكم، وذلك لأن خبرًا أهم شغل الناس في أربعة أنحاء الدنيا، هو دخول قطعة الملبن، الشهيرة بمارلين مونرو، مستشفى الأمراض العقلية!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

15

نهاية بن جوريون!

لا جدال في أن قضية لافون سارعت، أيضًا، بتفجير ما سُميت -بعد ذلك- «حرب المخابرات بين مصر وإسرائيل»!

لقد فرضت إسرائيل نفسها -بسبب هذه القضية- على أجهزة الأمن المصرية، التي كانت تضعها -في ذلك الوقت- في ترتيب متأخر بعد الشيوعية، والنشاط الديني المتطرف، ومواجهة قوات الاحتلال البريطاني في منطقة القناة.

إن أجهزة اللا سلكي الدقيقة، والشفرة المعقدة، والميكروفيلم، والميني كاسيت، التي ضُبطت مع الجواسيس اليهود، فرضت على الأمن المصري أن يغير نظرته إلى الأمور، ويعيد تنظيم نفسه، ويستعد -بالخبرات والمعدات- إلى العدو الحقيقي، الذي أطلق الرصاصة الأولى في حرب شرسة، استمرت سنوات طويلة.

لقد جاءت القضية على غفلة، فأُصيب الأمن المصري بصدمة، وأدرك أن أسلوب «المخبرين» لا يصلح في هذا النوع من الجرائم التي تمس قلب الدولة وسمعتها، فكان أن أيقن أن التطور عملية إجبارية لا مفر منها.

في 2 أغسطس 1952 بعد أيام قليلة من نجاح الثورة، كان رئيس الوزراء علي ماهر قد أصدر مرسومًا بإلغاء البوليس السياسي، واستبدال إدارة المباحث العامة به، وحدث ذلك بعد أن قُبض على قيادات البوليس السياسي السابقة (مثل أحمد طلعت وإبراهيم إمام) بأمر مباشر من اللواء محمد نجيب.

كان مخططًا أن تكون إدارة المباحث العامة على غرار المباحث الفيدرالية الأمريكية، وأغلب الظن أن الأمريكيين قدموا لهذه الإدارة بعضًا من خبراتهم في هذا المجال، في أول الأمر، عندما كانت الظروف السياسية تسمح بذلك.

وقد تحددت مهمة المباحث العامة، في «مكافحة» ما يُسمى النشاط «الهدام»، وكان ذلك يعني وضع الأجانب المقيمين في مصر تحت الملاحظة، بمن فيهم اليهود، خوفًا من الأنشطة الشيوعية، والصهيونية، وقد كانت هذه -بالتحديد- مسؤولية الصاغ ممدوح سالم في الإسكندرية، ولا شك أن هذا العمل كان روتينيًّا، ذلك أنه لا أحد كان يتوقع أن يصل الأمر إلى حد التجسس وإشعال الحرائق.

بعد «عملية سوزانا»، كان لا بدٍ من الإسراع في بناء حوائط «الصد» المناسبة، حتى لا يتكرر ما حدث، وأُنشئت المخابرات العامة في سنة 1955،

تحت إشراف زكريا محيي الدين، وعُين علي صبري نائبًا له، وكان كمال رفعت مساعده.

وخلال العام الأول للمخابرات العامة، كان النجاح من نصيبها، فقد أقنعت ضابطًا في الجيش الإسرائيلي بالعمل معها من داخل أرض العدو، وكان هذا الضابط يُدعى ألكسندر يوليه (اسمه المستعار ألبير جوزيف جوتيميه)، ثم جنّدت عميلًا آخر داخل إسرائيل هو إليسيبادس كوكاس، وهو من أصل يوناني، كانت لديه خبرة عريضة بإسرائيل.

ويضيف ياكوف كاروز:

«وكان هناك عشرات من الجواسيس الآخرين، لعبوا أدوارًا خطيرة ضد إسرائيل ولصالح المصريين، لعل بعضهم لم يُكشف حتى الآن».

وياكوف كاروز هو مؤلف كتاب «المخابرات العربية - The Arab Secret Servies» الذي نُشر في لندن عام 1978، في 440 صفحة من القطع الصغير، عن دار نشر «كورجي»، وهو كاتب إسرائيلي، متخصص في شؤون المخابرات.

وفي هذا الكتاب ما يؤكد من جديد أن بول فرانك كان عميلًا مزدوجًا، نجح المصريون في استقطابه، فكشف لهم عن شبكة التجسس الإسرائيلية، وقبض الثمن في أوروبا، نحو 40 ألف مارك ألماني.

وفيه أيضًا أن «عملية سوزانا» أدت إلى غارة غزة، التي أدت إلى صفقة الأسلحة الروسية، وكل هذه كانت مقدمات لحرب السويس 1956.

في سنة 1956، بالتحديد بعد حرب السويس مباشرةً أصبح صلاح نصر مديرًا للمخابرات العامة، ورغم كل التحفظات -التي سُجلت في ما بعد عنه- فإنه يعد «الأب الروحي» لهذا الجهاز الحساس.

وقد قال في ما بعد عبد الله إمام («صلاح نصر يتذكر»، 1984) إن الهدف كان منذ البداية واضحًا أمامه، وهو «أننا نواجه عدوًا شرسًا، هو إسرائيل»، ولذا «كان همي الأول أن أقوم ببناء جهاز مخابرات يقوم على أسس علمية، ويستطيع أن يواجه هذه المخابرات الإسرائيلية بقدراتها الرهيبة»، و«كان هذا يتطلب تكاليف باهظة في المال والخبرة، والرجال، والمعدات، في وقت لم يكن كل ذلك متوفرًا».

وهكذا...

بدأت حرب المخابرات الشرسة بين مصر وإسرائيل، والتي كان شعارها: «عِش لتأكل أو تُوكل»!

أي لا مفر، لا مفر من الاختيار، إما دور الأسد وإما مكان الأرنب!

وهو شعار، بعض الظن أنه يذهب عن بالنا، أحيانًا!

واستنادًا إلى ياكوف كاروز، فإنه في منتصف عام 1960، نجحت المخابرات المصرية في الكشف عن الكثير من قضايا التجسس الإسرائيلية، وكان عددها 6 شبكات، وعدد المشتركين فيها 16 شخصًا، من بينهم عدد من الأجانب.

«واستثمرت مصر هذه القضايا بصورة دعائية جيدة ضد إسرائيل، فأعلن سعد عفرة (مديرة هيئة الاستعلامات في ذلك الوقت)، في مؤتمر صحفي، أن «إسرائيل بدأت حربًا جاسوسية ضدنا. إن تلك الحرب استمرت 5 سنوات، حتى الآن، وقد كنا نحارب بهدوء وصبر حتى لا تدرك إسرائيل الخطر، وتغير خططها...

ولقد نجحنا في وضع يدنا على عدد كبير من شبكات التجسس التي تعمل في مدن مختلفة مثل روما وجنيف وميونيخ وأمستردام، ولكنّ إسرائيل لم تعلم، ولم تشعر، ولم تتحقق من ربط كل هذه الأطراف بعضها ببعض، كنا نخدع المخابرات الإسرائيلية طوال هذه المدة، وكنا نمدهم بمعلومات خاطئة كانوا يشكروننا عليها، لقد شكرت المخابرات الإسرائيلية إدارة مخابراتنا دون أن تعلم ماذا تفعل، فقد كان لدينا الانطباع بأنهم كانوا عملاء لنا».

في ذلك الوقت انفجرت من جديد «فضيحة لافون».

وأصبح مؤكدًا أن الفضيحة قلبت كل موازين الأمن هناك أيضًا.

فلا أحد خرج من الفضيحة بسمعة حسنة، فقد طُرد رئيس المخابرات العسكرية بنيامين جيفلي، وضابط آخر كبير في هذا الجهاز هو موتكي بن تسور، وأُجبر عدد كبير من كبار ضباط الجيش على الاستقالة، وانتهى فعليًّا مستقبل موشي شاريت، وبنحاس لافون، وأصبح بن جوريون في عيون الأجيال الإسرائيلية الشابة، عجوزًا، متسلطًا، ضيق الأفق، وديكتاتورًا، متآمرًا، لا يستحق صفة «النبوة» التي خلعها عليه يهود العالم بعد سنة 1948.

واكتشفت «لجنة كوهين» أن تسلسل الاتصال بين مستويات المخابرات العامة غير محدد، وغير متقن، واكتشفت أن كل جهاز من أجهزة المخابرات الإسرائيلية، يعمل بمفرده، في وادٍ مختلف، وأن بين هذه الأجهزة صراعًا يزيد أحيانًا على الصراع بينها وبين جهازٍ معادٍ.

لكن...

ريتشارد ديكون يقول:

- «إن من بين أنقاض قضية لافون «التعيسة»، انبثق نمط إصلاحات واضح في أجهزة المخابرات الإسرائيلية ككل، فقد كان جليًّا أن العلاقات مزعزعة جدًّا بين وزارة الدفاع من ناحية، وبين قوى المخابرات الخارجية من جهة أخرى، وكانت الأوامر متضاربة، وتصدر أحيانًا عن طريق الإشارات والتلميحات، كذلك كانت هناك رغبة عارمة، مدمرة، وخطيرة في مزج السياسة بالتخريب».

ويضيف:

- «ولو أن (مغامرة) سنة 1954، نجحت، ولم تحم حولها أي شكوك، فربما سار كل شيء سيرًا حسنًا رغم أن من المشكوك فيه تغيُّر السياسة الأمريكية تغيرًا ملحوظًا، بسبب وضع القنابل الحارقة في المنشآت الأمريكية.

ولهذا السبب وحده لم تكن خطة التخريب سوى عمل مجنون، لا يستحق المخاطرة، ولكن لأن الخطة كُشفت، فقد أُوقفت مغامرات أخرى، كانت ستقود إلى اضطراب أكثر خطورة».

بعد الفضيحة، انتقلت العمليات السِّرِّيَّة الخارجية من المخابرات العسكرية إلى «الموساد» وأصبح إيسر هاريل أكثر سيطرة على المخابرات الإسرائيلية، وحتى يتأكد له ذلك، كان عليه أن يرفع قامته القصيرة على جثة المخابرات الإسرائيلية، ويطالب برأس بول فرانك أو إفري إلعاد.

وقد عرف أنه شُطب من ملفات المخابرات العسكرية، ويقيم في ألمانيا، ولا أحد يتابع نشاطه هناك، وكان أن نجح في إحضاره إلى إسرائيل، وقدمه إلى المحكمة، كما عرفنا، ليس فقط من أجل استرداد جزء من كرامة المخابرات الإسرائيلية، فقط، وإنما من أجل أن يكسب المزيد من النفوذ والسيطرة أيضًا.

لقد ظل إيسر هاريل يفتش وراء الفضيحة ليكسب منها، ونجح في ذلك فعلًا، فقد بقيت الفضيحة بالنسبة له «مادة سياسية متفجرة يمكن أن يستخدمها في أي وقت»، على حد تعبير دكتور إيريش فولات.

كما أن إيسر هاريل أصبح شديد الحذر عند أي محاولة يقوم بها «الموساد» لزرع عميل له في مصر، وهذا ما جعله يرفض أن يعود إيلي كوهين إلى مصر للتجسس عليها، خوفًا من أن يكون مسجلًا لدى أجهزة الأمن المصرية، بعد «فضيحة سوزانا»، وفضّل أن يدفع به إلى سوريا، في انتظار عميل آخر، يمكن أن يجد طريقه إلى مصر، وكان هذا العميل هو وولف جانج لوتز، أو «جاسوس الشمبانيا» كما أُطلق عليه.

وحسب قانون أمن الدولة في إسرائيل، فإن عمليات «الموساد»، كانت تتم بموافقة رئيس الوزراء، ولأن بن جوريون كان رئيس الوزراء طوال تلك

الفترة، فقد كان متحرقًا لتعويض ما جرى لشبكة التجسس في مصر، بجواسيس آخرين، أشد خبرة، وأكثر احترافًا، وذلك طبقًا لأسلوبه العدواني الشهير: «الهجوم خير وسيلة للدفاع»، وكان يضيف: «ومصر خير مكان لشن الهجوم»، ولم يكن السبب هو أن مصر أكبر دولة عربية معادية لإسرائيل فقط، وإنما لوجود جمال عبد الناصر على رأسها أيضًا، وفي تلك الفترة كان جمال عبد الناصر قد نجح في مد جسور السلاح بين مصر والاتحاد السوفييتي، كما أنه استطاع أن يوظّف عددًا كبيرًا من الخبراء الألمان في الصناعات الحربية، وقد أزعج ذلك بن جوريون كثيرًا...

فلم يتردد في منح «الموساد» موافقته على أي عملية ضد مصر يقترحها إيسر هاريل.

على أن هذا الأسلوب لم يتغير بعد أن ترك هاريل «الموساد»، وترك بن جوريون رئاسة الحكومة.

وقد ترك بن جوريون رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع، بعد أن قدّم استقالته للمرة الثالثة، وانسحب نهائيًّا من العمل السياسي في 16 يونيو 1963، بعد 9 سنوات تمامًا على إعطاء الأمر إلى «شبكة سوزانا» بإشعال الحرائق، وعاد إلى مزرعته في صحراء النقب، كنتيجة متأخرة من نتائج هذه الفضيحة.

لقد انتصر بن جوريون في فبراير 1961، عندما نجح في طرد لافون من منصب السكرتير العام لـ«الهستدروت»، وعاد ليشكل حكومة جديدة، لكنّ هذا النجاح لم يكن حقيقة، فقد وجد لافون داخل «الهستدروت»، وداخل حزب «ماباي» من يؤيده، ويسانده، بقوة ضد بن جوريون، وقد أصبح هؤلاء قوة معارضة لا يُستهان بها، أطلقت على نفسها جماعة «من هايسود»، وهذا يعني أن كل أجهزة السلطة في إسرائيل قد انقسمت على نفسها، وأن الانقسام أخذ يتسع يومًا بعد آخر، ولم يكن ليوقف هذا الانقسام، أو يضع له نهاية، سوى أن يختفي بن جوريون... وقد كان!

كان اعتزال بن جوريون هذه المرة أمرًا لا مفر منه، ورغم أنه انسحب -كعادته- ليعود أكثر قوة، فإن ذلك كان أمرًا مستبعدًا، ومستحيلًا في هذه الظروف، فقد رحب معظم زعماء «ماباي» و«الهستدروت» بهذا الانسحاب، وأحسوا بأن حجرًا ثقيلًا كان على قلوبهم، وانزاح، وكان أن رحبوا بتولي ليفي أشكول رئاسة الحكومة بدلًا منه.

وقد تولى ليفي أشكول رئاسة الحكومة بترشيح من بن جوريون نفسه، كما فعل مع موشي شاريت في أكتوبر 1953، فأشكول هو الآخر شخص ضعيف، خصوصًا إذا ما قورن بلافون أو مائير، أو حتى شاريت، وكان أشكول يعترف

بضعفه أمام بن جوريون، وكان يقول عنه: «إن بن جوريون كرئيس للوزراء يساوي ثلاث فرق عسكرية لإسرائيل».

لكن...

رغم ذلك، فإن سلسلة «الصدمات الكهربائية التي أصابت الصهيونية في العصب»، بعد تطورات «فضيحة لافون» المذهلة «أضعفت بصورة خطرة ثقة أعضاء الحكومة وزعماء حزب (ماباي) بقيادة بن جوريون»، ومن ثم كان الترحيب بأشكول عنصرًا مشجعًا له، أضاف إليه الكثير من القوة التي كانت بعيدة عنه.

وهذه القوة التي لم تكن في حسبان أشكول، جعلته يتمرد على بن جوريون، ويبتعد عن أصابعه التي كانت تحركه من بعيد، حيث صحراء النقب. ففي يوم 4 مايو 1964، تجرأ أشكول، ورد اعتبار لافون، وأعاده إلى الحياة السياسية، ليقوم من جديد بدور فعال في الحزب، وفي اتحاد نقابات العمال.

وأجمع المراقبون على أن هذا القرار تحدٍّ سافر من أشكول لبن جوريون، وأضافوا أن أسبابًا كثيرة دفعت أشكول إلى ذلك، من بينها:

1- أنه بعد أن قضى نحو عام في رئاسة الوزراء يريد أن يُوجد طابعًا جديدًا للحكم في إسرائيل، في محاولة للقضاء على وسائل الإرهاب والتزوير، والاطمئنان إلى أن الحكومة التي يرأسها هي حكومة فعلية وليست مجرد «واجهة»، ويبدو هذا الاتجاه واضحًا في خطابه الذي أرسله إلى لافون، وسائر زعماء جماعة «من هايسود»، حيث قال فيه: «أرجو أن تؤدي عودتكم لعضوية حزب (ماباي) إلى تطهيره».

2- أنه رغب في الاستعانة بضحايا وخصوم بن جوريون، في تعزيز مركزه أمام أنصار بن جوريون داخل الوزارة، لا سيما أن وزراءه هم تقريبًا وزراء بن جوريون السابقون، وقد حاول استمالة جماعة «من هايسود» بالوسائل كافة، إلى درجة أنه زعم أنه لم يكن راضيًا منذ البداية على فصل لافون من «الهستدروت» ومن الحزب، فقد قال في خطابه إليها: «لطالما أعربت في مناسبات كثيرة عن رأيي في أنه ليس لهذا القرار (يقصد قرار الفصل) أي مغزى، والفرصة سانحة أمامكم الآن للعودة إلى (ماباي) والعمل كأعضاء ذوي حقوق واسعة النطاق... وكونوا على يقين من أنني وزملائي سوف نقدّر عودتكم كل التقدير، وأناشدكم أن تسهموا في (ماباي) بصورة حرة».

3- أنه كان على وشك القيام برحلة إلى الولايات المتحدة في شهر يونيو 1964، بهدف الحصول على ضمانات استمرار المعونة العسكرية، والمساعدات الاقتصادية، والتعاون العلمي، فأراد قبل الرحلة أن يتخلص من

آثار «فضيحة لافون» التي انطوت على تخريب لبعض المؤسسات الأمريكية في مصر، وأظهرت حقيقة نيات إسرائيل العدوانية تجاه واشنطن.

وهكذا...

انفجرت «فضيحة لافون» من جديد بعد 10 سنوات من وقوعها.

وقد كان هذا الانفجار فرصة ذهبية لأن تتناولها الصحافة الإسرائيلية بحرية لم تكن متاحة لها من قبل، فكان أن أجمعت على أن الفضيحة تمت بأمر من بن جوريون شخصيًّا في أثناء عزلته المصطنعة بفندق «جاكالاي كينيريت» على شاطئ بحيرة طبرية، حيث استقبل ذات ليلة في تلك الفترة اثنين من العسكريين الذين يديرون دفة الحكم في الخفاء (موشي ديان وشيمون بيريز)، وقد عرضا عليه خطة التخريب، فوافق عليها، وأصر على ألا يطلع عليها أحد من القائمين في الحكم «الصوري»، ولا حتى وزير الدفاع، الذي يتحتم أن يعتمدها ويوقّع عليها، لذلك فقد لجأ واضعو الخطة إلى تزوير توقيع لافون، وكان ما كان!

لم يسكت بن جوريون على تصرف أشكول، وعدّ الخطاب الذي أرسله رئيس الوزراء إلى لافون وزعماء جماعة «من هايسود» طعنة موجهة إليه شخصيًّا...

لذلك فقد أوعز إلى عدد من أعضاء حزب «ماباي»، وإلى بعض الوزراء في الحكومة بأن يعارضوا أشكول وأن يُسقطوه إذا لم يتراجع.

ولم يكتفِ بن جوريون بذلك، وإنما أرسل إلى سكرتير حزب «ماباي» خطابًا، قال فيه: «إن معالجة مسألة لافون هي من اختصاص أي عضو من أعضاء الحزب مهما كان مركزه»، أي إنه أراد نقل المعركة من مستوى القمة إلى مستوى القاعدة.

فشلت اللجنة التنفيذية للحزب في حل النزاع بين أنصار أشكول ومؤيدي بن جوريون، وبعد سلسلة من الاجتماعات السِّرِّيَّة، لحق الفشل باللجنة المركزية، وبسكرتارية الحزب، ووصل الخلاف إلى الشارع، وأصبح حديثه، ذلك أن حزب «ماباي» هو أكبر أحزاب إسرائيل.

على أنه مع مرور الأيام، أصبحت الصحافة الإسرائيلية في صف أشكول، وكُتبت له الغلبة على بن جوريون.

وقالت صحيفة «جيروزاليم بوست» في 13 مايو 1964:

- «لقد اتخذ أشكول بنفسه إجراء تبرئة لافون، وقصد من ذلك -قبل سفره إلى واشنطن- أن يرى الحزب من الذي يمسك بزمام الأمور.

وقد لوحظ أن بن جوريون -الذي يحمرّ وجهه خجلًا كلما ذُكر أمامه اسم لافون- قد لزم الصمت وهو في عزلته.

ولكن الخبراء يقولون إنه سيتخذ خطوة ما يُظهر بها استياءه، وهذه الخطوة قد تكون التخلي عن مقعده في الكنيست، كما قد تكون ترك الحزب نهائيًّا.

وليس هناك من يعتقد أنه سيعمل على العودة إلى رئاسة الوزراء، ولكن الحقيقة أنه ليس بوسع أحد أن يعرف الطريقة التي يمكن أن يتصرف بها شخص مثل بن جوريون».

وفي ما بعد...

تحققت معظم هذه التوقعات.

فبن جوريون لم يعد إلى رئاسة الوزارة ولا إلى الحياة العامة بعد ذلك.

وقد ترك الحزب فعلًا هو ومجموعة من أنصاره على رأسهم موشي ديان، وكوّنوا حزبًا مستقلًا، منشقًا عن «ماباي»، هو حزب «رافي».

ومهما كانت نتيجة ما حدث، فقد دفع بن جوريون ثمن الفضيحة، وإن كان ذلك قد تم متأخرًا، 10 سنوات.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

16

لم يبقَ إلا بيريز!

صيف 1979...

كل شيء ساخن في مصر: الطقس. البنات على الشواطئ. الهجوم على اليسار. الصراع بين الحكومة وقوى المعارضة الوطنية. الأسلحة البيضاء والجنازير الحديدية في مدن الصعيد...

ترحيب رئيس وزراء إسرائيل مناحم بيجن، بالرئيس أنور السادات في حيفا، الذي تناولا فيه «العيش والملح». مباحثات اللجنة العسكرية المصرية - الإسرائيلية المشتركة حول ترتيبات الانسحاب من سيناء. تحقيقات المدعي العام الاشتراكي مع بعض الكتاب والصحفيين بتهمة العيب في ذات رئيس الجمهورية. ترشيح أنور السادات لجائزة نوبل، واقتراح جولدا مائير أن يكون الترشيح لنيل جائزة الأوسكار...

الحر، العَرق، الرطوبة، التوتر العام المكتوم... أسباب جعلت الأعصاب ملتهبة، تكاد تنفلت، أو تحترق.

ومع نزول قصة إحسان عبد القدوس الجديدة «لا تتركني هنا وحدي»، وفيلم جديد لبروس لي، ملك الكاراتيه، وعودة الغوريلا العملاقة «كينج كونج»، والسماح بتعاطي شريط كاسيت «معجزة» لمطرب «السح الدح إمبو»... ارتفعت رائحة الشياط، ونشرت الصحف إعلانات عن حبوب «جيفلون» لتقوية الأعصاب، لعل وعسى.

25 سنة كاملة، مرّت على عملية «سوزانا» التي اشتهرت باسم فضيحة «لافون». أصبح الزمن غير الزمن. تغير الكثير: الحاكم، والحلم، والراية، والنشيد، والعدو، والصديق، وعنوان الصحيفة، وأسباب الغضب، وقائمة الممنوع، وتأشيرة الدخول، والصراع الدموي الشرس الذي «كان» بين العرب وإسرائيل...

في ذلك الصيف عاد روبير نسيم داسا إلى مصر سائحًا، بعد أن تركها جاسوسًا. لقد تم تسليمه لإسرائيل بواسطة الصليب الأحمر وتحت علم الأمم المتحدة هو ومن تبقى في السجن من أفراد الشبكة: فيكتور ليفي، وفيليب ناتانسون، ومارسيل نينو، وضُم إليهم فولف جانج لوتز الذي كان قد قُبض عليه. كان ذلك في سنة 1968، مقابل الأسرى المصريين في حرب يونيو 1967، وقد أُرسلوا إلى إسرائيل بالطائرة عن طريق جنيف.

وفي طريقه إلى إسرائيل لم يصدق روبير داسا أنه أصبح حرًّا، ومن المؤكد أنه لم يخطر على باله أن يرجع إلى مصر، ولا أن ينزل حتى ترانزيت في مطار القاهرة، ولو كانت هذه الفكرة قد جالت برأسه لَوَصف نفسه بالجنون، ولَطَالب بدخوله مصحة للأمراض النفسية بمجرد نزوله إسرائيل.

على أطراف تل أبيب، في ضاحية تُسمى «بتاح تكفاه» عاش روبير داسا بعد أن ترك الجيش الذي جُند فيه عدة سنوات. وحسب وصف د.إيريش فولات، البيت صغير، له جراج، وحديقة، وعلى الجدران، عُلقت لوحات سريالية، عبثية، لا جدال في أنها ستُوصف بالواقعية إذا ما قُورنت بمشاهد الحياة من حولها. وفي البيت زوجة، وأولاد، وحجرة مكتب، يحرِّر فيها نشرة الأخبار باللغة العربية، والتي يقدمها التليفزيون الإسرائيلي. وعلى منضدة أمام المكتب يوجد ألبوم صور، يحتفظ فيه روبير داسا بصوره وذكرياته القديمة في مصر، التي وُلد، وعاش، وتربي، وتعلم فيها، ولم يتردد في خيانتها أيضًا.

في الألبوم صورة مع والديه في الإسكندرية، وصورة مع زملائه في المدرسة، وصورة مع الحاخام اليهودي الذي حفظ التوراة على يديه، وصورة في السجن في أثناء تدريبه على كرة السلة، وصور أخرى لذكريات سعيدة عاشها في بلد لم يتردد في أن يُشعل فيه النيران، كأن الأيام التي عاشها هنا كانت حرامًا في حرام.

في رحلته الأولى للقدس، كان روبير داسا قريبًا من أنور السادات مع عدسات التليفزيون، وقد أتاح له ذلك أن يطلب منه السماح له بزيارة أقاربه في الإسكندرية، كان مترددًا وهو يطلب، وكان لا يُصدق أن الموافقة يمكن أن تكون فورية، فهو يعرف أنه جاسوس، ومخرّب، وأنه ليس من السهل -مهما تغيرت الظروف- أن يزور البلد الذي حاول إحراقه، لكنه فوجئ بأن السادات لم يتردد في الموافقة، ثم لم يلبث أن زالت المفاجأة عندما تذكر حقيقة كانت غائبة عنه، هي أن رئيس أكبر دولة عربية هو نفسه في إسرائيل.

نزل الجاسوس الذي أشعل النار في الإسكندرية، إلى الإسكندرية؛ تجوّل في المنشية، والإبراهيمية، وبولكي، ورأس التين، وتناول السمك المشوي في أبي قير، وشرب الشاي بالنعناع الأخضر في مقهى بمحطة الرمل، وعندما تبعه شرطي سرِّي كان لحمايته لا للقبض عليه. وبعد أن عاد إلى بيته في إسرائيل كان يحمل عددًا من الصور الفوتوغرافية الملونة التي سمحت له بإضافة أكثر من ألبوم جديد. أصبح الزمن غير الزمن.

دبّ الشيب في شعر مارسيل نينو. ازدادات شراهتها للأكل. أُصيبت بالترهل. وبسبب إدمان الكحول والسجائر، كثرت المشاحنات بينها وبين زوجها، الذي

كان -على ما يبدو- يعتقد أن زواجه منها سيحقق له الشهرة، وربما بعض الراحة المادية.

ولا نعرف ما إذا كانت قد جاءت إلى القاهرة أم أنها اكتفت بالاتصال التليفوني مع من تبقى من معارفها القدامى؟!

كذلك، فإننا قد فشلنا في العثور على أي مادة مكتوبة بأي لغة عمّا جرى لفيليب ناتانسون، وفيكتور ليفي. وكل ما توافر لدينا من معلومات أكد أنهما مُنعا مثل باقي أبطال الفضيحة من التحدث إلى الصحافة، إلا بعد سنة 1964، حيث استخدمهم ليفي أشكول في حملته ضد بن جوريون، فسمح لهم بالظهور على شاشة التليفزيون، ونشر مذكراتهم في الصحف، وقد استند الكاتب الإسرائيلي أفيزيز جولان إلى كثير مما قالوه، في كتابه «عملية سوزانا»، الذي نُشر باللغة الإنجليزية في نيويورك عن دار «هاربر ورو».

أصبح الزمن غير الزمن!

عرفنا أن حكومة موشي شاريت عدّت إعدام موسي ليتو مرزوق وصمويل باخور عازار، مِينَة شهداء، وأطلقت اسميهما على أكثر من شارع في بئر سبع، ودامات جان...

لكننا لم نعرف أن الإسرائيليين، طالبوا بنقل رفاتهما من مقابر اليهود في القاهرة والإسكندرية، بعد أن أصبح ذلك ممكنًا.

وهكذا، سلّم جنود مصريون صندوقين لم يعرفوا ما بهما إلى الجانب الإسرائيلي الذي حملهما إلى إسرائيل، حيث أُعيد دفنهما، في احتفال عسكري، لا يحدث إلا لكبار الشخصيات، وقادة الجيش، والأحزاب.

أصبح الزمن غير الزمن!

قضى إفري إلعاد مدة العقوبة في السجن، ثم ترك إسرائيل إلى الولايات المتحدة، حيث هاجر إليها نهائيًّا، وحيث وجد أن رصيده في حسابه السرّي في سويسرا يسمح له بشراء مزرعة، وبيت ريفي، للتقاعد، وفي هذا البيت، أعاد صياغة ما جرى، ودافع عن نفسه، في كتاب «انحطاط الشرف» الذي نشره في الولايات المتحدة سنة 1976، بمشاركة جيمس كرتيش، وحقق له إيرادًا لا بأس به، وعدّته وكالة المخابرات المركزية «مصدرًا رئيسيًّا» من مصادر المعلومات الموثوق بها عن إسرائيل، وجاء ذلك -استنادًا إلى ستيفن جرين- في نشرة الوكالة عن «هيئات المخابرات والأمن الأجنبية».

وتقاعد إبرام دار (أو جون دارلنج)، مؤسس الشبكة، بعد أن قدمت «لجنة كوهين» تقريرها، وبعد فترة من الإقامة في إحدى الكيبوتزات، عمل في التجارة الخارجية، مثل رئيسه العقيد بنيامين جيفلي.

أصبح الزمن غير الزمن!

لم تستطع كل اللجان التي برَّأت بنحاس لافون أن تنزع اسمه من الفضيحة التي لا تزال تُعرف به وتُنسب إليه إلى الآن، فقد نسي الناس اسم الفضيحة الأصلي «سوزانا»، واحتفظوا بنسبها إلى «لافون»، ولا نعتقد أن ذلك سيتغير أبدًا، وستظل هذه الفضيحة تُعرف باسم «فضيحة لافون»، وفي أفضل الأحوال ستُسمى «قضية لافون».

ورغم أن ليفي أشكول قد رد اعتباره السياسي، فإن لافون لم يعرف كيف يستثمر ذلك، فقد هدّته المعارك داخل حزب «ماباي»، واتحاد نقابات العمال (الهستدروت)، ومن ثم فضل أن يتقاعد، ويعتزل الحياة العامة، وفي 24 يناير 1976، توفِّي.

أما أشكول، فقد بقي رئيسًا للوزراء، رغم مناورات أتباع بن جوريون، وقد نجح في تجاوز هذه المناورات، حتى أغلق جمال عبد الناصر خليج العقبة، في مايو 1967، ففي ذلك الوقت، نجح المتطرفون في الكنيست، في تشكيل حكومة حرب، انضم إليها «الليكود»، وحزب «رافي»، عيَّنت موشي ديان وزيرًا للدفاع، وبهذا فرض أنصار بن جوريون أنفسهم على أشكول الذي ظل رئيسًا للوزراء -بسلطات أقل- حتى فبراير 1969، حيث مات نتيجة ذبحة صدرية، وفي 7 مارس من العام نفسه اختيرت جولدا مائير لكي تخلفه.

وقبل ذلك بنحو 5 سنوات، كان قد اختفى بطل آخر من أبطال الفضيحة، هو موشي شاريت، فقد مات سنة 1965، بعد 10 سنوات قضاها على الهامش، في ظِل بن جوريون، حيث يصر كل من تناول الفضيحة على أنه لم يعد له تأثير ولا وجود حقيقي، منذ سنة 1955، عندما طلب من بن جوريون أن يعود ويتولى وزارة الدفاع.

وبعد حرب يونيو 1967، تألق نجم موشي ديان السياسي والعسكري، لكنه بعد حرب أكتوبر 1973، هوى، على أنه رغم ذلك أصبح وزيرًا للخارجية، وشارك في التحضير لزيارة السادات إلى القدس، بمفاوضات سِرِّية، أُجريت في المغرب، مع حسن التهامي. وقد عاش موشي ديان إلى ما بعد توقيع اتفاقية الصلح بين مصر وإسرائيل، ثم مات بالسرطان.

وبقي بن جوريون على قيد الحياة حتى 85 سنة، وقد انفصل عن حزب «ماباي»، وكوّن مع بيريز وديان حزب «رافي»، أو «قائمة العمال الإسرائيليين»، ولم ينسَ ما تبقى من حياته كل من عارضه في «قضية لافون»، حتى إن حزب «رافي» امتنع عن التصويت عند ترشيح جولدا مائير رئيسةً للوزراء، وقد برر لها ذلك قائلًا: «إنني لا أشك في أنكِ قادرة على منصب رئيس الوزراء، ولكنني لا أنسى أنكِ مددتِ يدكِ لشيء غير أخلاقي».

وقد ظل بن جوريون في مستعمرة سدي بوكر في النقب، يرعى الأغنام، ويزرع الطماطم، ويحاول تحريك الأمور من بعيد، حتى رحل عن الدنيا.

أصبح الزمن غير الزمن!

لم يبق من أبطال الفضيحة -على سطح الحياة السياسية في إسرائيل- سوى شيمون بيريز. وشيمون بيريز (أو شيمون بيرسكي)، وُلد في بولندا سنة 1923، في قرية بشنيفا التي لم تكن تضم سوى 170 عائلة يهودية، كان جده إسكافيًّا، وأبوه تاجر أخشاب، هاجر إلى فلسطين برفقة والديه في سنة 1934 مع إحدى قوافل «الهاجاناه»، في تلك الفترة قابل بن جوريون وارتبط به ارتباطًا كبيرًا، حتى إنه لا يزال يوصف «بأنه تلميذ بن جوريون المُخلص»، وفي آخر كتبه «ومن هؤلاء الرجال»، عدّ بن جوريون واحدًا من أهم سبعة رجال أثّروا في حياته.

في سنة 1950، ترأس بعثة وزارة الدفاع الإسرائيلية إلى واشنطن، حيث أشرف على صفقات السلاح المهربة إلى إسرائيل، في الوقت الذي كان فيه موشي ديان في واشنطن أيضًا يُشرف على طبع أول أوراق نقد إسرائيلية، طُرحت في أسواق فلسطين المحتلة.

وقد منحته صفقات السلاح الأمريكية الأولى لقب «مهندس تسليح وتنظيم الجيش الإسرائيلي»، رغم أنه لا يحمل أي رتبة عسكرية، ودعّم هذا اللقب، نجاحه في عقد صفقات سلاح أخرى مع فرنسا، وإقناعه الفرنسيين بالمساهمة في بناء أول مفاعل نووي في ديمونة، وفي الفترة من 1959 حتى 1965 أصبح نائب وزير الدفاع، وبعد سقوط ديان أصبح وزير الدفاع في الفترة من 1974 حتى 1977.

وفي 1977، وصل «الليكود» إلى الحكم، وأصبح بيريز زعيم المعارضة في الكنيست، وفي انتخابات 1982، شكّل حكومة ائتلافية مع إسحاق شامير، وأصبح رئيسًا للوزراء، وبهذه الصفة زار مصر زيارة رسمية في سبتمبر 1986.

وبيريز ينتمي إلى ما يُعرف في إسرائيل بجيل الاستمرار، وهو جيل تربى على يد ما يُسمى جيل الرواد، وهذا الجيل هو الذي يحكم إسرائيل اليوم، وهو يعتقد أن كل التطورات التي عاشها العالم خلال ربع القرن الماضي، لم تؤثر على قيمة أفكار مؤسسي الدولة الصهيونية، ولا على خططهم التوسعية.

والذين عايشوا بيريز يصفونه بعبارات جارحة، ومنهم إسحاق رابين، الذي يقول عنه في كتاب «سنوات الخدمة»: «إنه متآمر، لا يكلّ ولا يتعب من المؤامرات»، ويقول آخرون عنه إنه من ذلك الطراز من البشر الذي يمكن أن يقوم بأبشع التصرفات وهو يبتسم.

أو كما يقول المصريون: «يقتل القتيل ويمشي في جنازته»!

فعلًا...

لقد تغيّر الكثير.

وأصبح الزمن غير الزمن!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

17

بعد أن قرأت

بين سطور هذا الكتاب قضايا أخرى غير التي على سطوره. فبين السطور ما يشير إلى أن الديمقراطية في إسرائيل مسألة تحتاج إلى مراجعة بعيدًا عن الانبهار الذي خطف عيوننا من شدة الدعاية المكثفة خصوصًا بعد 5 يونيو 1967.

فطوال عشر سنوات تقريبًا كانت «عملية سوزانا» من المحرَّمات في إسرائيل...

وعندما تكون قضية سياسية وأمنية على هذه الدرجة من الخطورة بعيدة عن الرأي العام، فلا بد من إعادة النظر في ما تسمى «واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط».

وبين السطور ما يشير إلى أن أسطورة المخابرات الإسرائيلية، التي وصلت إلى الذروة في عقولنا ونفوسنا وحلوقنا، مسألة فيها الكثير من الصناعة والمبالغة التي تفرض علينا أن نحرر أنفسنا منها، ولو استلزم الأمر أن نذهب بشجاعة إلى الطبيب النفساني.

وبين السطور ما يشير إلى أن الخلافات بين قادة العدو الصهيوني خلافات في الأسلوب لا في الهدف، في الطريقة لا في النتائج، لذلك فالانتباه هنا واجب قومي لا يجوز التفريط فيه.

وبين السطور ما يشير إلى أن الأزمة العنصرية في إسرائيل «بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين» هي قنبلة موقوتة جاهزة للانفجار عندما نعرف كيف ننزع فتيلها.

وبين السطور ما يشير إلى أن الفساد داخل الكيان الصهيوني يمكن أن يصل إلى قمة المؤسسة العسكرية القابضة على كل شيء، وأن هذا الفساد يحوّل الكثير من المبادئ والأهداف إلى بضاعة تُباع وتُشترى.

إن هذه الملاحظات التي أشير إليها «من باب وضع الرتوش الأخيرة للصورة»، قصدت منها الوصول إلى حقيقة مهمة، هي أن الظاهرة الإسرائيلية في عالمنا العربي يمكن الوصول إليها من أي طريق، وأن كل الطرق في النهاية تؤدي إلى فهمها، ولعل في تلك الحقيقة ما يجعل التخلص منها أمرًا أسهل مما نتصور.

وبعيدًا عن سطور هذا الكتاب لا بد أن نشير إلى أن القضية التي عُرفت باسم «قضية لافون» لم يصدر عنها كتاب عربي -يفضح كل أبعادها- من قبل، وأن

الفكرة السائدة عنها «أنها كانت لضرب العلاقات بين عبد الناصر والغرب»، هي فكرة لا تخلو من السذاجة مهما بدت مُقنِعة، وإذا كان المجهود الذي يقف وراء إعادة النظر الآن في هذه الفكرة هو مجهود المؤلف الفردي، فإننا في حاجة إلى مجهود جماعي لتحقيق قضايا أخرى تُعيد النظر في أفكار أخرى، أغلب الظن أنها لا تخلو من السذاجة أيضًا.

إن المعرفة قوة...

والقوة حركة...

والحركة قرار...

والقرار يمكن أن يُعيد صياغة الواقع والمستقبل والتاريخ كذلك.

الملاحق

نص بيان وزير الداخلية زكريا محيي الدين

حول شبكة الجاسوسية الإسرائيلية

إن العالم يجب أن يعلم كيف تعمل الصهيونية، وكيف تبث سمومها وألاعيبها في البلاد العربية، وإلى أي مدى تضمر إسرائيل من نيات، وكيف تدبر مؤامرات لإحداث القلاقل وعدم الاستقرار في هذه البلاد وبذلك يمكن التأثير على علاقاتها الخارجية وأوضاعها الاقتصادية فتبقى دائمًا في المؤخرة، وهو حلم إسرائيل الدائم لكي تحقق أطماعها.

فقد ثبت أن المخابرات الإسرائيلية قد كونت في مصر شبكة للجاسوسية والتخريب معتمدة في ذلك على بعض اليهود الصهيونيين من ذوي الميول اليسارية(1).

وكانت أغراض المنظمة تتلخص في الآتي:

أولًا: مساعدة أي مندوب يوفد من إسرائيل على المعيشة خوفًا من النزول في مكان عام، وفضح أمره، ومساعدته على الاختفاء من أعين الرقباء.

ثانيًا: الاتصال بإسرائيل في حالات الطوارئ والحرب التي ينجم عنها فرض رقابة قوية على البريد والمكاتبات الخاصة وذلك بواسطة أجهزة لا سلكية.

ثالثًا: الحصول على معلومات عسكرية وسياسية واقتصادية عن البلاد.

رابعًا: القيام باضطرابات في الأوقات المناسبة لبلبلة الأفكار وإقامة حالة ذعر في البلاد وإفساد الجو السياسي بالنسبة لمصر في الأوساط الدولية،

والتعاون في هذا السبيل مع كل الجمعيات والمنظمات التي تعمل ضد الحكم الحالي في مصر(2).

وعندما لاح في الأفق احتمال الوصول إلى اتفاق بين مصر وبريطانيا تخرج بمقتضاه بريطانيا من قناة السويس، صدرت الأوامر للمنظمة للقيام بأعمال تخريبية الغرض منها إظهار عدم الاستقرار في البلاد، وتسويء العلاقات بين مصر من جهة وبريطانيا وأمريكا من جهة أخرى، بأمل إفساد الاتفاقية.

لهذا فقد قاموا بوضع قنابل محرقة في صندوقين من صناديق البريد يوم 2 يوليو(3)، ثم في مكتبة السفارة الأمريكية بالقاهرة، وفي مكتب الاستعلامات الأمريكي في الإسكندرية، في وقت واحد مساء 14 يوليو الماضي، وفي بعض دور السينما بالقاهرة والإسكندرية في يوم 23 يوليو الماضي أيضًا.

وفي هذا اليوم بالذات، 23 يوليو، أمكن أن نُمسك بالخيط الأول في هذه القضية، إذ اشتعلت القنبلة الحارقة التي كان يحملها فيليب ناتانسون في جيبه، وهو يهودي لا جنسية له(4) أمام سينما «ريو» بالإسكندرية وأحدثت به إصابات جسيمة، وقُبض عليه.

وصدرت الأوامر إلى جميع رجال الأمن لمراقبة الحالة، واليقظة التامة لكل صغيرة وكبيرة، وبدأ التحقيق في هذه القضية، وقام ضباط المباحث بمجهود جبار حتى تمكنوا من الوصول إلى الشبكة كاملة، وتعاون معهم في هذا رجال المخابرات السِّرِّيَّة.

وقد تبين من التحقيق في هذه القضية أنه قد تم تدريب أفراد المنظمة في ظروف وأوقات مختلفة بإسرائيل على أيدي رجال المخابرات الإسرائيلية، حيث دربوهم على استعمال الأسلحة واللا سلكي وأعمال الشفرة والتصوير والطوبوغرافيا، كما حصلوا أيضًا على بعض التدريبات في منظمة يسارية في أثناء إقامتهم بفرنسا(5).

وقد تبين في التحقيق أن بعض اليهود المصريين الذين حاولت المنظمة ضمهم إليها للقيام بأعمال التجسس كانوا يتهربون، ويحاولون الابتعاد عن هذه الأعمال لعدم رغبتهم في الإساءة إلى مصر.

وقد تمكنت المنظمة من إرغام بعضهم على العمل عن طريق التهديد باتهامهم بالتجسس، وفضح أمرهم، وقد صرح رئيس المنظمة إلى أحد المشتركين عندما رفض الأخير الاستمرار في أعمال التجسس بأنه لا يوجد في العالم كله يهود لا يريدون مساعدة إسرائيل إلا يهود مصر(6).

ولقد دلّت أقوال المتهمين في هذه القضية على أن المصريين في إسرائيل(7) مضطهدون ويعاملون معاملة أقل مما تعامل به الطبقات(8)

الأخرى، ولا توكل إليهم أعمال لها صبغة رسمية.

ومن المؤكد أن كثيرًا من الإشاعات المغرضة التي يرددها راديو إسرائيل، والتي يقصد بها إيجاد حالة من القلق وعدم الاستقرار في البلاد العربية، كانت تُطبخ على أساس المعلومات التي ترسلها هذه المنظمة إلى إسرائيل.

وإني أسجل هنا تقديري لضباط المباحث والمخابرات الذين لم يغمض لهم جفن ولم يعرفوا طعم النوم حتى تمت معرفة أفراد المنظمة وسُلموا إلى أيدي النيابة العامة([9]).

وزير الداخلية

زكريا محيي الدين

5 أكتوبر 1954

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

ملاحظات للمؤلف:

(1) لم يُثبت التحقيق ولا المحاكمة أن لأفراد الشبكة أي ميول يسارية، وكل ما حدث هو أن فيكتور ليفي حاول إيهام المحقق بأنه يساري، حتى يُبعد الشُّبهة عن عمله كجاسوس إسرائيلي، ثم إن المحقق أثبت (كما نشرت صحيفة «الأهرام» في عدد 7 أكتوبر 1954) أن تنظيم خلايا الشبكة يختلف عن تنظيم الخلايا اليسارية.

(2) إشارة خفية إلى الإخوان المسلمين والتنظيمات الشيوعية وقد ثبت تمامًا أن الاتهام غير صحيح.

(3) أخطأ الصاغ ممدوح سالم، عندما قال إن عملية البوستة وقعت يوم 7 يوليو، وذلك أمام المحكمة جلسة يوم 12 ديسمبر 1954.

(4) الصحيح أن ناناتسون كان مصري الجنسية، من أصل نمساوي، وكان الغرض من هذه العبارة عدم إثارة شعور العداء ضد اليهود المصريين.

(5) لم يُشر أحد من المتهمين في اعترافاته إلى ذلك، وكل ما قيل هو أن باريس كانت مجرد محطة في الطريق إلى إسرائيل.

(6) هناك بالفعل من تهرّب من مواصلة التعاون مع المنظمة، لكن ليس حبًّا في مصر، وإنما خوفًا من العقاب.

(7) يقصد اليهود المصريين الذين هاجروا إلى إسرائيل.

(8) الصحيح جنسيات أخرى.

(9) الصحيح النيابة العسكرية.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

ملخص قرار الاتهام في القضية الصادر في 11 أكتوبر 1954

تتهم نيابة أمن الدولة كلًّا من:

1 - إبرام دار المسمى باسم جون دارلنج - ضابط بالجيش الإسرائيلي (هارب).

2 - موسى ليتو مرزوق - طبيب بالمستشفى الإسرائيلي.

3 - صمويل باخور عازار - مدرس.

4 - فيكتو مويز ليفي - بلاسييه.

5 - فيكتورين نينو الشهيرة بمارسيل - موظفة بشركة الفابريقات الإنجليزية.

6 - ماكس بنيت - بشركة «أنجلو إبجيبشيان».

7 - بول فرانك (هارب).

8 - فيليب هرمان ناتانسون - مساعد سمسار بمكتب إيلي كورييل.

9 - روبير نسيم داسا – كاتب تجاري.

10 - إيلي جاكوب نعيم - موظف بشركة «شوارتس».

11 - يوسف زعفران - مهندس معماري.

12 - ماير صمويل ميوحاس - قومسيونجي.

13 - سيزار يوسف كوهين - موظف ببنك «زلخا».

بأنهم خلال السنوات 1951 - 1954 بدائرة محافظتَي القاهرة والإسكندرية.

أولًا: المتهم الأول حرَّض على اتفاق جنائي وتداخل في إدارة حركته، وكان الغرض من هذا الاتفاق ارتكاب الجنايات واتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه، وذلك بأن ألّف منه ومن باقي المتهمين جماعة ذات شعبتين إحداهما بالقاهرة والأخرى بالإسكندرية تأتمر بأمر دولة أجنبية هي دولة إسرائيل التي يعمل هو ضابطًا بجيشها.

المتهمون من الثاني إلى السابع، تداخلوا في إدارة حركة الاتفاق الجنائي، وتولى المتهم الثاني إدارة فرع الجماعة بالقاهرة، وتولى المتهم الثالث إدارة فرعها بالإسكندرية إلى أن أُسندت رئاسته إلى المتهم الرابع، وتولى المتهم

الخامس أعمال سكرتارية الجماعة وشؤونها المالية، وقام المتهمان السادس والسابع بالإشراف على أعمالها نيابةً عن المتهم الأول وبتكليف منه بعد مغادرته الأراضي المصرية. واشترك المتهمون من الثامن إلى الثالث عشر في الاتفاق الجنائي.

ثانيًا: تخابروا مع دولة أجنبية معادية، وأثاروا الفتن، وأعدوا مصنعًا لصنع المواد المفرقعة.

قائمة الشهود:

17 شاهدًا في مقدمتهم البكباشي محمد سمير درويش، مفتش المباحث العامة بالإسكندرية سابقًا، و3 ضباط بإدارة المباحث الجنائية وبعض ضباط فرقة مطافئ الإسكندرية، والبكبابشي صلاح لبيب، مفتش المفرقعات بالمنطقة الشمالية بالإسكندرية.

ملاحظات النيابة:

1- اعترف فيليب ناتانسون بأن شخصًا حضر إلى مصر خلال عام 1951، تبين أنه المتهم إبرام دار، وكان يتسمى باسم مستعار هو جون دارلنج، وكوّن جماعة من الشباب الإسرائيلي تهدف إلى خدمة إسرائيل في مصر. وقرر أنه اشترك مع المتهمين فيكتور مويز ليفي وروبير نسيم داسا وصمويل باخور عازار في هذه الجماعة التي أوفدته هو والمتهم روبير داسا إلى إسرائيل لدراسة العمل الذي يُناط به أداؤه لحساب إسرائيل، فتلقى دروسًا في التصوير والكيمياء، ثم عاد إلى مصر عن طريق فرنسا.

وأعدّ في مسكنه غرفتين، إحداهما لصناعة القنابل الحارقة وهي الغرفة الملحقة بحديقة مسكنه، والأخرى للتصوير والتكبير الفوتوغرافي، كما قرر أنه أعدّ لحساب الجماعة بعض هذه القنابل، وأنه هو الذي وضع القنابل في بريد الإسكندرية مع فيكتور ليفي 7/7 وفي مركز الاستعلامات الأمريكي بالقاهرة في 14/7، وأن المتهمين روبير نسيم داسا وصمويل عازار ارتكبا حوادث وضع القنابل في دار المركز الأمريكي بالإسكندرية في 14/7 ومكتب أمانات القاهرة للسكك الحديدية وداري سينما «راديو» و«ريفولي» يوم 23/7.

2- المتهم فيكتور ليفي انضم إلى الجماعة، وسافر إلى إسرائيل، ومكث هناك 6 شهور، ودرس فيها اللا سلكي والطبوغرافيا، والتقى هناك موسى ليتو الذي كان يدرس اللا سلكي.

وعند عودته إلى مصر استأجر شقة في شارع المستشفى بالإسكندرية باسم صمويل عازار، جهزها بأجهزة التراسل وكان الجهاز في فجوة كتاب.

وقد تلقى الجهاز من موسى ليتو، الذي تلقاه مع آخرين من مركز المنظمة في الخارج، كذلك اعترف بارتكابه مع ناتانسون وروبير داسا وصمويل عازار حوادث وضع القنابل.

وقال بأن ما ضُبط عند ناتانسون من مواد حارقة وأدوات تصوير قد أُحضر لحساب التنظيم، وأن الأشرطة الفوتوغرافية التي عُثر عليها تضمنت شرحًا لطريقة استعمال الأجهزة اللا سلكية المضبوطة فضلًا عن رموز شفرية تتألف منها لغة التخاطب بهذه الأجهزة.

وقرر أن الأشرطة الخاصة بالتركيبات الكيميائية أحضرها ناتانسون عند عودته من إسرائيل، أما أشرطة الشفرة فقد أُرسلت من الخارج بواسطة لصقها على بطاقة مصورة (كارت بوستال) وهي مكتوبة بطريقة سِرِّية، غير مرئية.

3- اعترف صمويل عازار بأنه تولى إدارة فرع الإسكندرية أول الأمر، واتخذ شقة بحي الأزاريطة لاجتماعات التنظيم، وتلقى من بنيت 2000 جنيه للتنظيم، وسلّم ماير ميوحاس 500 جنيه للغرض نفسه، ثم انتقلت إدارة المنظمة إلى فيكتور ليفي بعد عودته من إسرائيل، واتخذ شقة في شارع المستشفى الأميري وضع فيها جهازين، وأشار إلى أن الإريال المتصل بالجهازين، نُصب في الشقة في وضع فني، يجعل دائرة التراسل تمتد شرقًا إلى إسرائيل، وغربًا إلى ليبيا، وإثر علمه بالقبض على ناتانسون، وفيكتور ليفي، وروبير داسا، سلّم بول فرانك الذي كان يتسمى باسم مستعار هو روبير، والذي قدم إلى مصر حديثًا قبيل ارتكاب حوادث المفرقعات، للإشراف على التنظيم، وتفقد نشاطه، فسلمه الجهازين.

4- اعترف روبير داسا بأنه شارك في وضع قنبلتين في صالة المطالعة بالمركز الأمريكي بالإسكندرية، اشتعلت الأولى يوم 14/7/1954، أما الثانية فلم تشتعل بسبب خطأ في نسب تركيبها كيميائيًّا، وقد أرشد إلى المكان الذي عُثر فيه على القنبلة سالفة الذكر يوم 5/8/1954، واعترف بأنه تسلّم وزميله ناتانسون مبلغ 600 جنيه من موسى ليتو، لتغطية نفقات سفرهما إلى إسرائيل للتدريب على أعمال المنظمة.

5- قررت والدة ناتانسون، وتُدعي مارجريت ناتانسون أن ابنها كان يتخذ غرفة في حديقة المسكن يجتمع فيها مع صديقه فيكتور ليفي، وروبير داسا، وكانوا يقومون بسحق ودق مساحيق في تلك الغرفة بمقولة أنهم يعدون طلاءً. كما قرر والد المتهم، هرمان ناتانسون، ما يُفيد تردد فيكتور ليفي على ابنه، واجتماعهما في غرفة الحديقة.

6- اعترف موسى ليتو بأن إبرام دار، حضر إلى مصر في أواخر عام 1954، وكان اسمه جون دارلنج، وقابله وأفهمه أنه قد اختاره لعمل سري دقيق

يُجريه لصالح إسرائيل، ثم عيّن له نوع العمل مع المتهمين إيلي جاكوب نعيم، وفيكتورين نينو، الشهيرة بمارسيل. وبعدها غادر إبرام دار مصر، ثم كتب إليه يستدعيه للقائه في فرنسا، ففعل، وهناك أعدّ إبرام دار أوراقه للسفر إلى إسرائيل، وفي إسرائيل مكث 6 أشهر، ولما عاد إلى مصر، تلقى أمرًا بترحيل فيليب ناتانسون، وروبير داسا إلى إسرائيل، فأعطاهما 600 جنيه للنفقات، وكان قد تسلّم المبلغ من مارسيل، وتسلّم منها أيضًا جهازين لا سلكيين ليحتفظ بأحدهما ويبعث بالآخر إلى الإسكندرية.

7- وقرر ماير يوسف زعفران أنه انضم بعد تشكيل المنظمة، وبحث مع موسى ليتو طريقة ترويج الدعاية في مصر لإسرائيل بتوزيع المنشورات والمطبوعات، وأن موسى ليتو أعدّ 5 مساكن في القاهرة تنفيذًا لرغبة إبرام دار الذي تبين أنه ضابط في الجيش الإسرائيلي.

وكان ماير زعفران يتقاضى 30 جنيهًا مكافأة شهرية، وأن جاكوب نعيم كان يتقاضى 5 جنيهات على النحو الوارد بقوائم حسابات التنظيم، التي ضبطت لديه في مسكنه.

8- التقت مارسيل مع دار في مصر، وقبلت الانضمام إلى التنظيم، وكانت حلقة الاتصال بين التنظيم في مصر ومقره في الخارج، وبين فرعي التنظيم في العاصمة والإسكندرية، وقد تلقت ما يزيد على ألف جنيه لحساب المنظمة، وكانت توزع هذه المبالغ مناصفةً بين فرعي القاهرة والإسكندرية.

وذكرت مارسيل أن ماكس بنيت قدِم إلى مصر مبعوثًا من إبرام دار، وأنه يشغل وظيفة ميجور في الجيش الإسرائيلي، وقد سلمها جهازين لا سلكيين للإرسال، كان قد أدخلهما مصر بتكليف من إبرام دار.

وقالت إن التنظيم كان يستهدف إعداد خريطة مفصلة للمناطق العسكرية في مصر، فنهض موسى ليتو وماير زعفران للقيام بالمهمة وكانا يقومان باستكشاف المناطق الحربية والقناطر، إلخ.

9- اعترف ماكس بنيت بأنه يعمل لحساب إسرائيل والوكالة اليهودية بإيطاليا وإيران، وقال إنه أراد أن يغادر إسرائيل فسمحت له السلطات، بشرط تعهده بإجراء ما يُكلف به، وأضاف أنه سافر إلى ألمانيا، وفي مدينة بولون اتصل به المتهم إبرام دار واستنجزه وعده في إسرائيل، وطلب منه السفر إلى مصر للاتصال بأفراد المنظمة على أن تلتزم إسرائيل بمنحه رتبة ميجور في الجيش، وفي مصر اتصل بمارسيل التي أرشدته إلى أفراد التنظيم.

وأضاف أنه سلّم مبلغًا من المال لصمويل عازار بتكليف من مارسيل، وقال إنه غادر مصر إلى ألمانيا بعد 6 شهور، وعند عودته، أدخل 3 أجهزة اتصال،

تسلمها من إبرام دار في فرنسا ليسلم اثنين منها إلى مارسيل، واحتفظ بالثالث، وكان يخفيه في وعاء للزيت، وضعه في سيارته الخاصة.

10- كان على ماير يوسف زعفران الترويج والدعاية، وعرض عليه السفر إلى إسرائيل للتدريب على الدعاية لكنه رفض، واعترف بأنه كان يجمع الأنباء المشوهة عن مصر لإذاعتها في الخارج.

11- اعترف ماير صمويل بأنه تسلم مبلغ 500 جنيه تحت الحساب، وبأن ماكس بنيت تحدث إليه لإنشاء مصنع لحساب المنظمة، يُستخدم وقت الحرب.

12- تبين من التحريات أن السيارة التي استعملها بول فرانك المُسمى روبير قد بيعت إلى سعد حسن حسنين - تاجر سيارات، وقرر أنه اشتراها في 2/8/1954 من شخص يدعى بول فرانك أرشد إلى شخصه في صوره.

13- ضُبط في بيت ماكس بنيت تقرير عن حالة مصر السياسية والاقتصادية، وآخَر عن مركز الحكومة القائمة من وجهة نظر الداخلية والخارجية، وثالث عن نظرة مقارنة بين مصر وإسرائيل.

14- تقرير خبير المفرقعات أن الأغلفة تحمل اسم مارون إياك بالإسكندرية، حُشيت بمواد تبين أنها كلورات البوتاسيوم وأكسيد الحديد وزنك معدني وكبريت ومسحوق معدن الألمنيوم، وتبين أن السائل الذي وُضع في الأنابيب المطاطية المتصلة بالأغلفة هو حامض كبريتيك مركز، وخلص التقرير إلى أن هذه المواد تكوّن قنابل حارقة، صُنعت محليًّا، بقصد إحداث حرائق.

15- تبين من تقرير الأستاذ محمد زكي الدالي رئيس شعبة الهندسة الكهربائية بجامعة الإسكندرية، أن حدوث حريق بمكتب الاستعلامات الأمريكي بالإسكندرية من التماس بين الأسلاك الكهربائية أمر بعيد الحدوث.

16- في تقرير خبير المفرقعات أن القنبلة التي اشتعلت في دار سينما «راديو» قنبلة حارقة، أما قنبلة سينما «ريفولي» ففيها برمنجانات البوتاسيوم، وملح النوشادر، ومادة الكبريت، والماغنسيوم المعدني، وحامض الكبريتيك المركز.

لذلك، وطبقًا لمواد الإحالة، التي استندت إليها النيابة، نطالب بإعدام كافة المتهمين، بعد إحالتهم إلى المحكمة العسكرية العليا.

مصطفي الهلباوي

رئيس نيابة أمن الدولة

حافظ سابق

النائب العام

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

مذكرة معلومات من السفارة العراقية بشأن الكولونيل - الجاسوس ماكس بنيت

سعادة وزير الخارجية

الدكتور محمود فوزي

تهدي السفارة العراقية بمصر أسمى تحياتها إلى وزارة الخارجية المصرية، وتتشرف بأن تُبدي أن السلطات العراقية المختصة، كانت قد ألقت القبض، سنة 1951، على عصابة صهيونية، تعمل لصالح إسرائيل(1)، وقد تبين من نتيجة التحقيقات أن رئيس هذه العصابة هو ماكس بنيت الذي كان يقيم وقتها في طهران، ولم تستطع السلطات العراقية، القبض عليه، ولكن تحقق لها من المعلومات التي جمعتها أنه من أصل روسي، وبريطاني التبعية(2) وهو رئيس الجمعية الصهيونية السِّرِّيَّة في طهران، حيث يقيم فيها، وهو يشتغل بالظاهر كوكيل لشركة «كاشان للسجاد»، إلا أنه يقوم سريًّا بإدارة حركة التجسس لمصلحة إسرائيل في إيران، إذ إنه يتلقى الأوامر والتعليمات من تل أبيب مباشرةً، وهو العضو الفعال في الوكالة اليهودية في طهران، والمسؤول المباشر عن الأعمال الآتية:

1- جواز مرور اللاجئين أو المهاجرين اليهود.

2- تسفير من يجب تسفيره وإبقاء من يجب إبقاؤه في إيران لغايات تتعلق بأعمال الصهيونية على اختلاف طبيعتها.

3- اتخاذ التدابير اللازمة لتهريب الرجال والأموال اليهودية من إيران وإليها.

4- مراجعة وزارتي الداخلية والخارجية في طهران، وكذلك دوائر الجوازات هناك للحصول على جوازات مرور إيرانية لمن يريد تسفيرهم إلى إسرائيل.

5- تعيين أوقات طيران الطائرات اليهودية الواردة إلى طهران من تل أبيب.

كما أن المعلومات قد دلّت على أن هذا اليهودي هو المسيطر على الوكالة اليهودية في طهران، وكان دائم التنقل بين مملكة وأخرى بطرق خفية، فقد سافر إلى سوريا ولبنان ومصر، وجاء إلى العراق سنة 1948، متنكرًا بزي قسيس مسيحي، وكان يرافقه شخص آخر من أصل روسي، كما كان يتردد كثيرًا بين إيران وتركيا لإيصال ما لديه من معلومات إلى إسرائيل بواسطة السفارة الإسرائيلية في أنقرة.

وفي شهر تشرين الأول (أكتوبر) سنة 1951، سافر من إيران إلى تركيا لمهمة صهيونية بسيارة ماركة بويك، يقودها يهودي اسمه يهودا، وكانا متنكرين ومعهما شخص ثالث، وقد صدرت الأوامر في حينه إلى البلاد العراقية لإلقاء القبض عليهم في الأراضي العراقية.

وقد دلَّت المعلومات على أنه قد سهّل وصول الجاسوس الصهيوني، المسجون حاليًّا في العراق، المدعو إسماعيل صلحون، واسمه الحقيقي يهودا ميرفش تاجر، الذي كان يُرسل جميع تقاريره إلى جنيف، بعنوان صندوق بريد رقم 1602، و53 طهران.

ومن التحقيقات السِّرِّيَّة التي أُجريت بخصوص قضايا المنظمات الصهيونية في العراق نعرف أن المشار إليه هو رئيس مكتب أعمال شبكة التجسس الصهيوني في طهران، وهو الذي يدير أعمال شبكة التجسس المذكورة في العراق، من مقره بطهران.

وبما أن المحاكم العراقية قد حكمت على أعضاء هذه العصابة بأحكام مختلفة تتراوح بين الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة، وبما أن من المحتمل جدًّا أن يكون ماكس بنيت كان مطلوبًا من السلطات العراقية على ذمة القضية لمحاكمته، لذلك يسرّ السفارة أن تتفضل الوزارة المحترمة بعرض هذه المعلومات على السلطات المصرية المختصة(3) التي تقوم بتحقيق قضية الجاسوسية المطروحة على المحاكم المصرية للتأكد أنه هو الشخص الذي كان يرأس العصابة الصهيونية في العراق.

التوقيع

القائم بالأعمال

الملاحظات:

(1) المقصود منظمة تجسس تعمل لصالح إسرائيل.

(2) هناك مصادر أخرى تؤكد أنه من أصل ألماني.

(3) حولت وزارة الخارجية الخطاب إلى وزارة الداخلية، التي حوّلته بدورها إلى المباحث العامة، ثم أرسلته المباحث العامة إلى ممثل الادعاء في القضية، الذي قرأ ما جاء فيه في جلسة الأول من يناير 1955.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

نص برقية إيجال آلون إلى رئيس منظمة «الحركة» اليهودية في العراق

«أخي رمضان...

لقد شعرت بالرضا التام عندما علمت أنك نجحت في تكوين جماعة، وأننا تمكنا من أن ننقل على الأقل بعض الأسلحة المخصصة لك.

ومن المحزن أن نفكر في أن اليهود قد يتعرضون مرة أخرى إلى المذابح، وتُغتصب بناتنا، ويتلطخ شرف أمتنا مرة أخرى...

وإذا ما نشبت اضطرابات أخرى فسيكون بمقدورك التوسّع في اختيار المدافعين والزملاء اليهود الجدد الذين لم يتم حتى الآن تنظيمهم كأعضاء في المنظمة السِّرِّيَّة.

ولكن...

عليك بالحذر من التسرّع في تنفيذ ذلك، لأن ذلك يُعرض للخطر أمن وحداتك التي تعتبر في الحقيقة الدفاع الوحيد ضد أي مذبحة منظمة، رهيبة».

إيجال آلون

قائد الكوماندوز

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

رسالة من السفير الأمريكي في القاهرة بشأن شبكة التجسس اليهودية!

من القاهرة - السفارة - بواسطة الهواء - 3 أغسطس 1954.

رسالة محدودة الانتشار تحمل رقم 194 (رقمها في الأرشيف 1554 -7/741-511) إلى وزارة الخارجية - واشنطن.

الموضوع: حرائق المكتبة في القاهرة والإسكندرية - مصر.

كما جاء في التقارير السابقة اكتُشفت 3 قنابل حارقة في المكتبة الأمريكية بالقاهرة صباح 15 يوليو 1954، سُلمت إلى قوات البوليس المصري الذي سارع على الفوز بالتحقيق في الأمر، وفي يوم الثلاثاء 27 يوليو، نشرت صحف القاهرة البيان التالي:

«في 3 يوليو الجاري، اندلعت النيران في صندوقين للبريد في مبنى البريد الرئيسي بالإسكندرية وعُثر على طرد أسطواني يمتلئ بالمواد الحارقة في صندوق آخر للبريد، بالقرب منهما.

وليلة 14 يوليو، اندلعت النيران في المكتبة الأمريكية بالإسكندرية، وفي الوقت نفسه، شاهد ضابطا شرطة ألسنة اللهب تندلع من مكتبة السفارة الأمريكية بالقاهرة.

وفور إخماد النيران، أُجري التحقيق، وعُثر على ثلاثة صناديق من الزجاج تحتوي على مواد قابلة للاشتعال، من المواد نفسها التي استُخدمت في الاعتداء على مكتب البريد.

وأجرت المباحث العامة تحقيقات موسعة لمعرفة مرتكبي هذه الاعتداءات، وشدد البوليس الحراسة على هذه المباني.

وفي ليلة 23 يوليو كان رجل بوليس في خدمته عند سينما (ريو) بالإسكندرية، عندما اعتقل داخل السينما شخصًا أحرقت النيران ملابسه، وفتّش ضابط الرجل فوجد في أحد جيوب بنطلونه علبة زجاجية تحتوي على بقايا مواد قابلة للاشتعال، من النوع نفسه الذي وُجد في أماكن الحرائق السابقة.

والرجل إسرائيلي، بلا جنسية، اسمه فيليب هرمان ناتانسون، وعندما فُتّش منزله، وُجدت في إحدى الغرف كميات كبيرة من مواد كيماوية تُستخدم في صُنع المواد الحارقة.

في الليلة ذاتها عثر البوليس في سينما (راديو)، وسينما (ريفولي) في القاهرة على علب زجاجية تمتلئ بالمادة نفسها، سريعة الاشتعال، التي ضُبطت في الإسكندرية، ولم تكن المادة التي في هذه العلب قد اشتعلت بعد.

وكشفت التحقيقات أن المتهم له شريكان إسرائيليان هما فيكتور ليفي وروبرت نسيم داسا وهما من سكان الإسكندرية، واعتُقل الأول، وبدأت النيابة تحقيقات جديدة، واعترف المعتقلان بأنهما ارتكبا كل الجرائم السابقة، وطاردت الشرطة المتهم الثالث، حتى قبضت عليه في الإسكندرية عند عودته من القاهرة عقب ارتكابه عدة جرائم هناك.

وكل المتهمين معروفون بنشاطهم الصهيوني، وتوجد لهم سجلات في إدارة المباحث العامة».

في يوم الاثنين 2 أغسطس، طلب اللواء عبد العزيز صفوت مدير أمن القاهرة، من ضابط الأمن الإقليمي د.إنجي سميث - الثالث أن يحضر إلى مكتبه لبحث الاعتقالات التي قامت بها الشرطة المصرية في هذه القضية، وقال له الجنرال صفوت إنه لا بد لنا أن نعرف القصة التالية، لأن إعداد تقرير مفصل يمكن أن يستغرق بعض الوقت. والقصة التي رواها اللواء صفوت عن الاعتقالات هي كالتالي:

«في ليلة 23 يوليو اعتقل رجل بوليس شخصًا، هو فيليب هرمان ناتانسون في سينما (ريو) بالإسكندرية. ناتانسون لفت انتباه الضابط الذي اعتقله لأن ثيابه اشتعلت عند مدخل السينما، ناتانسون نُقل إلى المستشفى وبتفتيشه وُجدت معه قنبلتان حارقتان من النوع الذي استُخدم في حرائق وكالة المعلومات الأمريكية (U.S.I.S) وُوجد مثلها عندما اقتحمت الشرطة منزله.

واعتُقل ليفي، ووُجدت كميات كبيرة من المواد الكيماوية الحارقة في غرفته.

قال كل من ناتانسون وليفي إن لهما شريكًا ثالثًا، هو روبرت نسيم داسا، وصباح 24 يوليو اشتعلت النيران في حقيبة كانت في مخزن محطة سكك حديد القاهرة.

وجرى تفتيش دقيق لدور السينما في كل القاهرة، لأن ناتانسون وليفي قالا إن داسا سيقوم بإحراق سينما (راديو)، وسينما (مترو)، في مساء 23 يوليو، وعثر ضابط على قنبلة حارقة في سينما (راديو)، نقلها إلى شباك التذاكر، وقد إشتعلت القنبلة هناك، وعُثر على قنبلة أخرى في سينما (ريفولي)، ولكن أبطل مفعولها قبل أن تشتعل، وقُبض على داسا في وقت لاحق من ذلك اليوم، عندما وصل إلى الإسكندرية قادمًا بسيارة أوتوبيس من القاهرة. واعترف الثلاثة بوضعهم القنابل الحارقة، وقالوا إن أربع قنابل حارقة وُضعت في وكالة المعلومات الأمريكية في القاهرة، وواحدة في وكالة المعلومات الأمريكية في الإسكندرية.

وقال اللواء صفوت إن ما نشرته الصحف من أن هؤلاء من الصهيونيين المعروفين غير صحيح، فالثلاثة من الرعايا المصريين، وليس لداسا وليفي أي سجل في الشرطة، إلا أن ناتانسون مسجل كشيوعي سابق. وسأل مستر سميث الجنرال عن بيانات الصحف، فكان رده الوحيد: كلها غير صحيحة».

من المفترض أن ليفي كيميائي ويعمل لحساب شركة كيميائية في الإسكندرية، واستنادًا لما قاله الجنرال إن ناتانسون وليفي تعلما صُنع القنابل الحارقة في باريس بفرنسا منذ سبعة أشهر تقريبًا، وقالا إنهما استخلصا التركيبة من أحد الكتب، وعثر البوليس على التركيبة عندما اقتحم غرفة ليفي، وبعد ذلك أصبح الجنرال صفوت قلقًا من حديثه إزاء بعض المعلومات التي أدلى بها، وطلب أن تبقى سرًّا دفينًا لأنه من الواضح أنه أحسّ بأن معلوماته مخالفة للبيانات الرسمية.

ووعد الجنرال صفوت بتزويد مركز الأمن الإقليمي في هذه السفارة بتقرير مفصّل عندما ينتهي التحقيق في الإسكندرية(9).

جيفرسون كافري

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

وثيقة من المخابرات الأمريكية بشأن فضيحة لافون وتأثيراتها السياسية على العرب وإسرائيل

وكالة المخابرات المركزية

واشنطن - دي. سي – 25

مكتب المدير

8 فبراير 1961

مذكرة إلى البريجدير - جنرال تشستر.

في. كليفتون - المساعد العسكري للرئيس.

مرفق طيّه مذكرة بشأن الأزمة الراهنة للحكومة في إسرائيل، وموقف بن جوريون من قضية لافون، التي شعرت بأنها تهم الرئيس.

أكون شاكرًا إذا أعدتم هذا التقرير بعد أن يكون قد حقق غرضه.

آلان. و. دالاس

المدير

مرفق - 7 فبراير 1961

الموضوع - استقالة رئيس الحكومة - بن جوريون.

1- إن استقالة بن جوريون هي قمة ما وصلت إليه الخلافات القديمة داخل الحزب، وهي ذات طابع شخصي، وعقائدي، وصلت إلى منتهاها خلال شهري ديسمبر 1960 ويناير 1961، إن التوترات الناجمة عن قضية لافون التي وصفتها الصحافة الإسرائيلية الخاضعة للرقابة بأنها حادث أمني خطير، يضر بالمصالح الحيوية لإسرائيل، قد ازدادت حدة عندما وصل النزاع إلى أشده بسبب ما كشفته الصحافة البريطانية والأمريكية بصورة غير متوقعة، عن وجود مفاعل نووي ثانٍ، كبير، يجري تشييده بالقرب من بئر سبع، وانتقاد بن جوريون إلى يهود([10]) الشتات الغربيين بسبب عدم رغبتهم في الهجرة إلى إسرائيل. إلا أن الموضوع الأساسي يتعلق بسياسة الحكومة في عدد من الميادين، وزعامة إسرائيل في المستقبل بعد رحيل رئيس الوزراء الحالي (74 سنة)، أو اعتزاله، والطبيعة الأيديولوجية لدولة إسرائيل.

2- يُجمع الكثير من الإسرائيليين المطلعين، على أن أقوى وأذكى زعماء إسرائيل وأكثرهم خبرة، بعد بن جوريون هو بنحاس لافون، الذي كان وزيرًا سابقًا للدفاع في حكومة موشي شاريت سنة 1954، وهو يشغل حاليًّا منصب الأمين العام لـ«الهستدروت»، وهي منظمة اتحاد العمال القوية جدًّا في إسرائيل، ويتطلع لافون، وهو صهيوني قديم، ومن مؤسسي الدولة، وعضو بارز في حزب «ماباي» الذي يتزعمه بن جوريون، إلى منصب رئيس الوزراء خلفًا لبن جوريون، وبصفته الناطق باسم «الهستدروت» التي تأسست قبل 26 سنة من إنشاء الدولة، فإنه كثيرًا ما كان يعارض سياسات الحكومة الاقتصادية والعمالية. لكن أصول ما تسمى قضية لافون ترجع إلى سنة 1954.

3- خلال 13 شهرًا من أواخر 1953 حتى 1954 -حين انعزل بن جوريون في منعزله الصحراوي في سدي بوكر- شغل لافون منصب وزير الدفاع في وزارة رأسها موشي شاريت. وتحت رعاية دبلوماسية شاريت الهادئة والبارعة، تم أول اتصال من نوعه، وهو الاتصال الوحيد الذي أجرته إسرائيل مع مصر في تاريخها.

(مساحة بيضاء في الوثيقة)

وقد علّق شاريت أهمية كبرى على قناة الاتصال، إذ كان يأمل بواسطتها أن يفاوض من أجل سلام دائم بين العرب واليهود.

ووعد شاريت بأن يستخدم إمكانية الصهيونية العالمية كلها لمساعدة عبد الناصر على تحقيق طموحاته في أن يصبح الزعيم الأوحد لعالم عربي موحد في مقابل السلام، واستمع ناصر باهتمام، وكانت سياسة الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت هي عدم القيام بأي عمل يزعزع الوضع القائم، أو استعداء العرب بأي شكل من الأشكال.

4- على الرغم من الإصرار على هذه السياسة فقد قام البريجدير جنرال بنيامين جيفلي -وهو ضابط محترف، ومتمكن وله مستقبل لامع في جيش الدفاع الإسرائيلي، ورئيس قسم (جي 2)، المخابرات العسكرية- قام في منتصف سنة 1954 وهو يخدم تحت قيادة لافون بإرسال شبكة تجسس إلى مصر، تستهدف بعض أغراض المخابرات المعروفة وعددًا من مهام العمل السياسي، قيل إن إحداها هو تفجير مكتبتي وكالة المعلومات الأمريكية في القاهرة والإسكندرية في 14 يوليو 1954، بهدف الإضرار بالعلاقات الأمريكية - المصرية([11])، وكشفت أجهزة الأمن المصرية أمر الشبكة، واعتقلت 13 يهوديًّا، قُدموا إلى المحاكمة، ورغم الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة -بطلب من الحكومة الإسرائيلية- لتخفيف الأحكام الصادرة، فقد أُعدم اثنان

منهم، وانتحر أحدهم في السجن، وحُكم على عدد منهم بالسجن لفترات طويلة، وهرب البعض الآخر.

5- وبعد أن تحرر ناصر من الوهم، وبعد أن أصبح يعتقد أن الاتصالات بينه وبين شاريت كانت تهدف إلى خداعه، أمر بإيقاف الاتصالات كلها، مما خلّف شعورًا بالأسى في كلا المعسكرين.

وبعد اكتشاف الشبكة الإسرائيلية شنّ المصريون سلسلة من الغارات المسلحة على طول الحدود المصرية - الإسرائيلية أدت في ما بعد إلى الغارة الانتقامية الإسرائيلية العنيفة على غزة في 28 فبراير 1955، وعندما حاول السيد روبرت. ب. أندرسون (وزير الخزانة في ما بعد) التوسط في ديسمبر 1955، أعاد الرئيس ناصر إلى الذهن هذه الحوادث قائلًا إن «ثقته في الإسرائيليين قد تزعزعت بصورة خطيرة».

(مساحة بيضاء في الوثيقة)

ونتيجة لما توصل إليه التحقيق، الذي لم تُعلن نتائجه أبدًا، طلب شاريت من لافون وجيفلي الاستقالة من منصبيهما، على الرغم من أن تهمة سوء التصرف لم توجّه إلى أي منهما، وذلك لأنهما خربا مفاوضاته السلمية، وفي فبراير 1955، عاد بن جوريون من عزلته، وشغل منصب لافون، الذي عُين في ما بعد أمينًا عامًّا لـ«الهستدروت» في سنة 1956، أما جيفلي فقد واصل عمله العسكري فتولى قيادة القطاع الشمالي في جيش الدفاع الإسرائيلي وأصبح بعد ذلك ملحقًا عسكريًّا في لندن.

وفي نوفمبر 1955، خلف بن جوريون، شاريت في رئاسة الوزراء، وعُين شاريت وزيرًا للخارجية.

6- كان لافون مصرًّا على تبرئة نفسه من المسؤولية بكاملها، بعد أن أدرك أن فرصته في العودة إلى الميدان السياسي ستبقى بعيدة المنال ما دامت سمعته مشوهة بسبب هذا الفشل. إلا أن لافون لم يستطع أن يملك دليل براءته حتى عام 1960 حين اكتشف خلال زيارته لأوروبا...

(مساحة بيضاء في الوثيقة)

أن الجنرال جيفلي قد ارتكب جريمة الحنث باليمين، فعاد لافون إلى إسرائيل وطلب إعادة فتح ملف القضية، وتم ذلك بواسطة لجنة وزارية مكونة من سبعة أعضاء في الحكومة، كانت مقبولة من كافة أطراف الائتلاف باستثناء حزب «مابام»، وبعد أن استمعت اللجنة إلى شهادات مفادها أن الأمر الصادر كان مزورًا، وأن الجنرال جيفلي حنث بيمينه، أعلنت تبرئة لافون بالكامل من كافة المسؤولية في ذلك الخطأ الأمني الذي وقع سنة 1954.

ونال القرار رضا لافون الذي أعلن أنه على استعداد لأن ينسى الحادث، إلا أن القرار أثار غضب بن جوريون، فأبلغ اللجنة بأن الإجراءات التي اتبعتها «غير صحيحة ومضللة» وأنها «تؤدي إلى الإجحاف وتجزئة الحقيقة وتحطيم العدالة، وطالب بن جوريون بتحقيق قضائي (عارضه لافون) وهدد بالاستقالة. وندد بن جوريون علنًا بلافون، وقال إنه كاذب وشخص عديم الأخلاق، وذلك بعد أن استند إلى أدلة جديدة غير حقيقية كشفها الجنرال ديان، وهنا تمزقت الوزارة واللجنة المركزية لـ«ماباي»، وهددت جولدا مائير وزيرة الخارجية -التي عُرف عنها عداؤها لديان وبيريز ومناصرة لافون- بالاستقالة من الحكومة إذا استمر بن جوريون في متابعة القضية، وقيل إنها كانت تشعر بأن الصراع يضر البلاد وبحزب «ماباي»، وأن استمراره لن يفيد بشيء على الإطلاق.

7- بن جوريون تركيبة فريدة من رجل الدولة والسياسي قوي الإرادة الذي يحب بقوة ويكره بقوة، وقد حاول أكثر من مرة ليس فقط تدمير خصومه السياسيين، وإنما ذكراهم أيضًا. وقد وجد في لافون خصمًا عنيدًا على ما يبدو، وحسبما ذكر أحد المقربين منه، فإن لافون قد آذاه أكثر من أي أذى آخر لحق به من قبل، لأنه شوّه سمعته التاريخية، وبعد أن تابع هجومه حتى النهاية، لم يترك لنفسه خيارًا آخر سوى الاستقالة.

8- بالإضافة إلى شعور العداء الشخصي بين الخصمين، هناك أيضًا صراع أيديولوجي تزايدت حدته بسبب التغير الحادث في طبيعة إسرائيل السياسية والاقتصادية. فقد أثر نفوذ يهود أمريكا وهباتهم السخية -منذ نشأة الدولة- وكذلك قروض الحكومة الأمريكية الكبيرة، على تفكير زعماء الحكومة تأثيرًا عميقًا. وحتى تحل الاستثمارات المستقرة محل التبرعات الخيرية قدم بن جوريون وكثير من قيادات حزب «ماباي» تنازلات لليهود الغربيين، خصوصًا يهود أمريكا، وذلك على حساب مبادئهم الأساسية، ومن خلال خلق بيئة مقبولة ومناسبة سياسيًّا واقتصاديًّا كان يأمل أن يقنع يهود أمريكا بالهجرة إلى إسرائيل، وهو مبدأ أساسي في العقيدة الصهيونية، ومبدأ حيوي بالنسبة إلى أمن الدولة.

وقد أثارت هذه التغيرات حفيظة العقائديين، خصوصًا لافون، الذين أسفوا لانحسار روح الريادة لدى الإسرائيليين، وتحسروا على إفساد المبادئ الاشتراكية. وفي تصريح صحفي أخير قال لافون:

«إن السؤال هو، هل في استطاعة الأكبر سنًا أن يدربوا جيلًا من الرجال والنساء على المهارات الفنية، ويكون في الوقت نفسه أمينًا على القيم الروحية التي شكّلت جيلنا الحالي، وجعلت من إسرائيل ما هي عليه الآن؟ إنه صراع، خطوة خطوة ضد القوى المسيطرة، لكن يجب أن يستمر النضال مهما بلغت قوة هذه المصالح المسيطرة».

9- تسيطر على بن جوريون فكرة أمن الدولة والنجاح النهائي للحركة الصهيونية، وهو على استعداد لأن يبذل ما في وسعه لكي يصل إلى هذين الهدفين. وربما أمكننا أن نقول إنه عقائدي واقعي لأنه يؤمن بأن الهجرة المتزايدة من يهود الشتات هي وحدها القادرة على إعادة بناء الصهيونية وضمان أمن الدولة. لكن في الوقت نفسه على كل مهاجر أن يجد لنفسه عملًا يتماشى مع تطور الدولة، لذلك فقد اهتم بالعلوم والتكنولوجيا وهما مجالان يتطلبان الحد الأدنى من الموارد الطبيعية وقسمًا كبيرًا من الإمكانيات الذهنية المتوفرة بين اليهود.

من هذه الزاوية، وبسبب إدراك بن جوريون أن على سكان إسرائيل أن ينتظروا عدة سنوات حتى يبلغوا العدد المناسب للاسترخاء، عمد -دون علم مجلس الوزراء- إلى إصدار الأوامر في وقت ما من سنة 1956 بالبدء في بناء مفاعل ثانٍ ينتج البلوتونيوم، ويسمح -إذا لزم الأمر- بإنتاج القنبلة الذرية. وقد كشف السر لدائرة محدودة من المقربين إليه، وحُوفظ على السِّرِّيَّة تمامًا عن العالم الخارجي على الأقل حتى أواسط الستينيات، وعندما قامت الصحافة البريطانية والأمريكية بكشف المشروع صُدمت الحكومة والشعب في إسرائيل نتيجة رد الفعل الأمريكي العنيف.

وفي الوقت نفسه، وعندما بلغت قضية لافون الذروة، ندد بن جوريون علنًا بيهود الشتات، وذلك خلال المؤتمر الصهيوني العالمي الخامس والعشرين في القدس، بسب عدم هجرتهم إلى إسرائيل، واستشهد بالتوراة، وأكد أن اليهود الذين يعيشون خارج إسرائيل ليس لهم رب، وأثار ذلك احتجاجات واسعة بين يهود أمريكا وهز أركان المنظمات الصهيونية الأمريكية.

10- على الرغم من فقدان الأدلة، فإن هذه السلسلة من الصدمات الكهربائية التي أصابت الصهيونية في العصب قد أضعفت بصورة خطرة ثقة أعضاء الحكومة وزعماء حزب «ماباي» بقيادة بن جوريون في المستقبل.

وقد اعترفوا علانية بالولاء له، وحثوه على عدم الاستقالة، لكن آراءهم الخاصة أثّرت -في الغالب- على قراره النهائي.

وخليفة بن جوريون الأكثر احتمالًا حتى الآن هو ليفي أشكول وزير المالية، الذي أثبت مهارته داخل وخارج إسرائيل، خصوصًا خلال قضية لافون.

وهناك احتمال آخر هو أن يعود شاريت من جديد إلى الحكم، لكنَّ هذا لا يمنع أن بن جوريون الشخص الوحيد القادر على تأليف حكومة ائتلافية جديدة، وقد فعل ذلك مرارًا من قبل([12]).

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

فريق
متميزون
E-BOOK

عملية سوزانا في مذكرات موشي ديان: «قصة حياتي»

«وفي النصف الأخير من شهر يوليو سنة 1954، وبينما أنا في زيارة لقواعد الجيش بالولايات المتحدة لمدة ثلاثة أسابيع ونصف، قامت الوحدة (وحدة العمليات الخاصة) بعملية عُرفت في ما بعد باسم (فضيحة لافون)، إذ قامت مجموعة من الوحدة بتنفيذ عدة عمليات تخريب ضيقة النطاق في القاهرة والإسكندرية، وكانت النتيجة اعتقال ومحاكمة أحد عشر شخصًا من أعضائها، حُكم على بعضهم بالسجن لمدد طويلة، وكانت ذروة المأساة، انتحار أحد أعضائها، وتنفيذ حُكم الإعدام في اثنين آخرين في أول يناير (الصحيح آخر يناير) 1955.

أُصيب الرأي العام الإسرائيلي بالذعر، وتساءل: من الذي أمر بتنفيذ هذه العمليات؟

ضابط الجيش الكبير المسؤول عن الوحدة (لم يذكر اسم العقيد بنيامين جيفلي) أم وزير الدفاع؟ أما الضابط فإنه أصر على أنه تلقى الأمر من الوزير شفويًّا في اجتماع لم يحضره غيرهما، بينما ادعى لافون أن الضابط قد تصرف من تلقاء نفسه، وعين رئيس الوزراء لجنة تحقيق من اثنين، أحدهما رئيس سابق للمحكمة العليا، وثانيهما أول رئيس لأركان الحرب، وانتهت اللجنة إلى أنها عاجزة عن أن تحدد بما لا يدع مجالًا للشك من الذي أمر في الحقيقة بأن تعاود الوحدة نشاطها (الصحيح من الذي أمر بتنفيذ عمليات الحرق) فترك هذا ظلالًا من الشك حول كل من لافون والضابط، فقرر زملاء لافون في الحكومة وفي زعامة (ماباي) وهو الحزب الحاكم، أن لافون يجب أن يخرج من الوزارة، فقدم استقالته في 2 فبراير 1955، ووافقت الحكومة على قبولها في 30 فبراير.

وفي ذلك اليوم عاد بن جوريون مرة أخرى وزيرًا للدفاع، وكانوا قد أقنعوه بأن يخفف من وقع الأزمة بتركه للكيبوتز الذي يعيش فيه في النقب وأن يعود إلى الحكومة ويخدم تحت رئاسة شاريت إلى أن تحين الانتخابات البرلمانية في فترة لاحقة من تلك السنة. وفي نوفمبر عاد ثانيًا رئيسًا للوزراء ووزيرًا للدفاع. ومن المصادفات أن الضابط الكبير في (الفضيحة) نُقل من منصبه كذلك».

ديان

جـ- 3 - ف – 12

«وقد تخلى بن جوريون عن منصبه قبل انتهاء فترة رئاسته، واستقال من منصبَي رئيس الوزراء ووزير الدفاع يوم 16 مايو 1963، وخلفه ليفي أشكول في المنصبين بعد ذلك بثمانية أعوام.

وكانت الأحداث التي أدت إلى هذا التغيير قد بدأت قبل ذلك بثلاثة أعوام، وترجع إلى حادث الأمن المؤسف المعروف باسم فضيحة لافون التي وقعت عام 1954. ذلك أن بنحاس لافون الذي شغل منصب وزير الدفاع في عام 1954، في أثناء فترة اعتزال بن جوريون المؤقتة في سدي بوكر، كان قد أنكر أنه أصدر الأمر بالقيام بعملية الأمن التي أخفقت. وادعى أن ضابطًا كبيرًا قد تصرف من تلقاء نفسه، وأصر الضابط على أن لافون هو الذي أصدر الأمر. وفشل التحقيق الخاص الذي أمر بإجرائه موشي شاريت رئيس الوزراء، في ذلك الوقت في التوصل إلى الحقيقة. وقدم لافون استقالته من منصبه في أثناء الأزمة السياسية التي أعقبت ذلك.

ونظرًا لأن التحقيق السري الذي أجرته وزارة الدفاع قد أسفر عن نتيجة مختلفة تمامًا، ولكنها تتضمن إشارة إلى حادث 1954 المؤسف، فقد لجأ لافون في سبتمبر 1960 إلى بن جوريون الذي تولى رئاسة الوزراء مرة أخرى طالبًا منه رد اعتباره. ورد بن جوريون بأن القضاء وحده هو الذي يستطيع أن يفعل ذلك.

ولم يقتنع لافون بذلك، بل قام بمجهود كبير حتى نجح في عرض المسألة على لجنة من الكنيست، وقد تسرب جدول أعمال اللجنة إلى الصحافة، وكان يتضمن التهم التي وجهها لافون إلى مؤسسة الدفاع.

ولذا، كتب الضابط الكبير إلى رئيس الأركان طالبًا إجراء تحقيق قضائي يثبت فيه بصفة قاطعة من الذي أصدر الأمر، هو أم وزيره لافون. وأحال رئيس الأركان هذا الطلب إلى بن جوريون الذي عرض الاقتراح على مجلس الوزراء. وكان على المجلس أن يقرر فقط ما إذا كان من الضروري تشكيل لجنة قضائية. ولكن أغلب الوزراء قرروا تشكيل لجنة وزارية تتكون من سبعة أعضاء لبحث الموضوع، وتقدم إلى مجلس الوزراء توصياتها بشأن الخطوات الواجب اتخاذها. وقدمت اللجنة قرارها إلى المجلس بالفعل في ديسمبر من عام 1960 وفيه برأت لافون وألقت المسؤولية على الضابط الكبير. وأقر المجلس تقرير اللجنة في عملية تصويت امتنع فيها أربعة عن التصويت وكنت أنا واحدًا من هؤلاء الممتنعين.

ولم يشترك بن جوريون نفسه في التصويت، إذ كان يعتقد أنه قد حدث إجهاض للعدالة، فقد طلب من مجلس الوزراء القيام ببحث مسألة إجرائية - هل تُشكَّل لجنة قضائية أم لا، ولكنه بدلًا من ذلك قام بتكوين لجنة وزارية

أجرت تحقيقًا واسع النطاق. ولم تكن هذه اللجنة محكمة تتمتع بالسلطة اللازمة، ولم تجرِ تحقيقها بوصفها محكمة. ولم يكن من حقها إصدار حكم في نزاع دائر بين طرفين متخاصمين. إذ لا يستطيع القيام بذلك سوى تحقيق قضائي شامل.

وعلى ذلك أعلن بن جوريون أمام مجلس الوزراء أنه ليس له شأن باللجنة أو باكتشافاتها أو بتصديق الحكومة، ونفض يديه من الأمر كله.

وغادر مكتبه في اليوم نفسه، وعاد بعد عدة أسابيع ليقدم استقالته.

وبعد 13 سنة، وفي اليوم الذي توفي فيه بن جوريون روى لي حاييم إسرائيلي، الذي كان يعمل مديرًا لمكتبي، والذي عمل في مكتب وزير الدفاع في أثناء تولي بن جوريون لهذا المنصب، القصة التالية عن تلك الفترة العاصفة.

وفي ديسمبر من عام 1960، دُعيت اللجنة المركزية لحزب (ماباي) لعقد اجتماع طارئ، وتُليت رسالة من بن جوريون إلى الأعضاء المجتمعين، تقول إن بن جوريون قد قرر أن يقدم استقالته إلى الرئيس وذلك بعد قرار لجنة السبعة بشأن فضيحة لافون. وقد صُدم الأعضاء المجتمعون، وجرت مناقشة تم بعدها تقديم مشروع قرار يقضي بأن حزب (ماباي) لن يقوم بتشكيل الحكومة إذا ما أصر بن جوريون على الاستقالة. وقد كنت حاضرًا واشتركت في هذه المناقشة، وعارضت بشدة مشروع هذا القرار.

وقلت إن 99% من تمسكي بالمبادئ التي يمجدها بن جوريون لا ترجع إلى ولائي لشخص بن جوريون ولكن لارتباط بن جوريون بالدولة، والدولة تأتي في المقام الأول، وقبل أي شيء آخر، حتى قبل بن جوريون.

وإذا ما نشأ موقف يدعو بن جوريون لأن يقدم الاستقالة، ووجدت أن مصلحة الدولة تتطلب أن يقوم حزب (ماباي) بتأليف الحكومة حتى من دون بن جوريون، ولو أعطيت حق الاشتراك في هذه الحكومة فسوف أفعل ذلك.

ويمضي حاييم إسرائيلي يقول لي إنه بعد أربعة أعوام كان بن جوريون يكتب سردًا لأحداث تلك الفترة وطلب أن يطّلع على محضر وقائع اجتماعات اللجنة المركزية. وقد أحضر يوسف الموجي وهو عضو مخضرم في حزب (ماباي) كان يشغل في ذلك الوقت منصب السكرتير العام للحزب، نسخة من محضر الوقائع وأعطاها إلى أحد مساعدي بن جوريون، وبعد عدة ساعات اتصل الموجي بإسرائيلي تليفونيًّا وهو في حالة من الذعر وطلب منه الاحتفاظ بالسجل وألا يتيح لبن جوريون الاطلاع عليه. وكان الموجي قد فرغ لتوّه من تصفحه، ولمح الإشارة إلى إمكانية تأليف وزارة من دون بن جوريون، وقال

إن هذا الاقتراح من جانب موشي ديان سوف يؤلم بن جوريون ومن الأفضل ألا يراه. ولكن إسرائيلي أخبره أنه قد فات الأوان فقد وصل السجل بالفعل إلى بن جوريون.

وبعد ذلك بقليل دلف بن جوريون إلى غرفة إسرائيلي وهو يبتسم ويحمل السجل في يده، وقال لإسرائيلي: (لقد استمتعت بكلمات شخص واحد فقط هو موشي ديان. فهي كلمات تنم عن فهم. وديان هو الشخص الوحيد الذي تفوّه بكلمات معقولة، إنه شخص حكيم. كيف يقول الآخرون إننا لا نشكل حكومة من دون بن جوريون؟ إن بن جوريون ليس سوى لحم ودم وليس المهم هو الإنسان -فهو يختفي من المسرح- لكن المهم هو طريقه لأنه هو الذي يستمر).

ولقد تأثرت كثيرًا بذلك، فإن كلمات المديح من جانب بن جوريون كانت دائمًا تعني الكثير بالنسبة لي.

وأُجريت الانتخابات العامة في أغسطس من عام 1961، وتولى بن جوريون رئاسة الوزراء مرة أخرى، ولكن العلاقات ظلت متوترة بينه وبين رفاقه في حزب (ماباي) الذين عارضوه بشأن تقرير لجنة السبعة، وازدادت العلاقات توترًا عندما واصل بن جوريون جهوده من أجل تغيير ما كان يشعر بأنه إجهاض للعدالة، وبعد ذلك بعامين ترك منصبه، ولم يعد إليه ثانية».

ديان

جـ- 4 - ف – 16

... وفي مذكرات جولدا مائير

«وفي عام 1960، عندما انفجرت (فضيحة لافون) من جديد، أصبح شاريت من أهم منتقدي سياسة بن جوريون، ورفض أن تموت تلك القضية ميتة طبيعية.

إن قضية لافون الحقيقية تعود إلى حماقة أمنية، ومهمة تجسس في مصر عام 1954.

حدث ذلك عندما كان شاريت رئيسًا للوزراء ووزيرًا للخارجية، وكان قد خلف بن جوريون في وزارة الدفاع بنحاس لافون، عضو (ماباي) النشط والقادر، وهو شخصية ذكية، معقدة، كان دائمًا كحمامة وديعة، لكنه تحوّل إلى صقر كاسر شرير عندما تسلم مهام وزارة الدفاع.

لقد أكد الجميع أنه لا يصلح للوزارة، لأنه يحتاج إلى الخبرة العسكرية وإلى الحجة في الحكم. لقد حاولت مع كثيرين منع وصوله إلى الحكم، خلفًا لبن

جوريون ولكن من دون جدوى.

كالعادة لم يغيّر بن جوريون رأيه، فقد ذهب إلى سدي بوكر بينما تسلم لافون وزارة الدفاع، لكنه لم يستطع التعامل مع شباب بن جوريون، المكرسين أنفسهم للنظام، ومنهم موشي ديان، الذي كان رئيسًا للأركان، وشيمون بيريز الأمين العام لوزارة الدفاع، فهؤلاء لا يحبّذون لافون ولا يثقون به، وقد صارحوه بذلك، وكان جوابه أنه لن يعيش في ظل بن جوريون، وأنه لا يريد تنفيذ أوامره، بحذافيرها، وهكذا حيكت بذور الشر.

وعندما بدأت الفضيحة الأمنية، عُينت لجنة لدراسة الأسباب والمسببات، وهنا لا أريد الخوض في التفاصيل. إذ يكفي أن لافون رفض الاعتراف بما نسب إليه من تهم، واتهم رئيس المخابرات بافتعال تلك الحادثة من وراء ظهره.

لم تستطع اللجنة استنتاج أي شيء، ولكنها لم تبرّئ ساحة لافون من مسؤولية ما حدث، ومهما يكن، كان الجميع غير خائفين من تلك الحادثة السِّرِّيَّة، ومن عرفها قال إن القضية لم تعد سِرِّية وإن لم يُسدل الستار عن فصولها. وعلى كل حال فقد حدث خطأ فادح على الرغم من معرفة مسببه، لذلك لم يجد لافون مفرًّا من الاستقالة، واستدعى بن جوريون ليتسلم منصبه من جديد في وزارة الدفاع.

بعد ست سنوات عادت شرارة الفضيحة، واشتعلت مرة ثانية، وقد تحولت هذه المرة إلى فضيحة سياسية حادة، وأثّرت بشكل محزن على موقف (ماباي)، وحطمت بل خيّبت آمال الجماهير لعدة أشهر، وقادت بشكل مباشر إلى خصامي مع بن جوريون وإلى استقالته للمرة الثانية كرئيس للوزراء.

لقد صرح لافون بأن خطأً ما حدث في طريقة استجواب البعض عند سؤالهم عن الأمر، وربما زُورت الوثائق، واتُّهم بن جوريون بإساءة استعمال اسمه أمام الناس.

ولكنه أنكر ذلك وأصرّ على عرض القضية أمام لجنة قضائية.

وفي الحال، شُكلت لجنة لتستوضح الأمر، وبخاصة من المسؤولين الذين اتهمهم لافون بأنهم يتآمرون ضده، وقبل انتهاء اللجنة من مهمتها، رفعت تقريرًا للكنيست توضح فيه تفاصيل المسألة، وبالتدريج وصلت القصة للصحافة.

أما بقية معركة لافون وبن جوريون فقد جرت على ساحة مكشوفة للرأي العام، وقد أخذ ليفي أشكول على عاتقه التهدئة، لكن بن جوريون كان عنيدًا وطالب بمحكمة تقدم التفاصيل، واستمر في المطالبة، بينما حاولت مع ليفي أشكول وبنحاس سابير حل القضية والنزاع على مستوى الوزارة، وبالفعل

شُكلت لجنة من سبعة وزراء لتتحرى الأمر، وقد شكرنا بن جوريون جميعًا لأنه لم يعارض هذا الإجراء.

لكن بن جوريون الذي كان يأمل في مساندة اللجنة (والتي أصدرت ما يشير إلى عدم الاستمرار في إثارة الموضوع بعد ذلك) جُن جنونه وقال: إنه إذا لم يُعطِ لافون الأمر، فإن اللوم يقع بالتأكد على المخابرات العسكرية. وبما أنه لم يظهر برهان للمشكلة، فيمكن للجنة قضائية أن تقرر من هو المسؤول.

وقال بعد ذلك: إن لجنة الوزراء لم تتصرف بشكل لائق، وإنها طمست القضية وأنهت الأمر.

في عام 1963، عاد بن جوريون واستقال، وتسلم منصبه ليفي أشكول كرئيس للوزراء حسب اقتراح بن جوريون نفسه والذي انصرف لمتابعة تحرياته عن القضية في المحكمة، رغم معارضة أشكول، الذي أصبح هدفًا لغضبه، وفي النهاية شعر بن جوريون بأننا جميعًا ضده فاعتكف عنّا، كما أنني لم أعد أراه لفترة طويلة».

جولدا مائير

الفصل العاشر - «حياتي»

... وفي مذكرات ديفيد بن جوريون!

لقد شهد العام الأخير من الكنيست الثاني حدثًا أثار اضطرابًا في البلاد، وترك أثرًا سيئًا في ما بعد. وبلغة الرقابة كان «فألًا سيئًا على الأمن» أو «المسألة نحس». وبلغة الصحف كانت تسمى «قضية لافون» ومنها كان الاسم، فإنها تشير إلى أمر صدر أو تم تنفيذه في يوليو سنة 1954 -نفّذه الشخص الذي أطلق عليه رجال الرقابة اسم «الضابط القديم»، ونتيجة لذلك فَقَدَ عدد كبير من الأشخاص حياتهم.

وزعم الضابط الكبير مجهول الهوية أنه تلقى الأمر من وزير الدفاع، وكان هو بنحاس لافون في ذلك الوقت، وبعد عدة أيام من الحادث المؤسف أبلغني كتابةً أن هؤلاء الذين يمسهم الموضوع قد اعتُقلوا وسوف يُقدَّمون للمحاكمة.

ولم يردّ لافون على الإطلاق على هذه المعلومات.

وكان رئيس الأركان عندئذٍ موشي ديان، غير موجود في البلاد، وعند عودته طلب تقريرًا من الضابط الكبير، وبعد أن تسلمه في أول نوفمبر 1954، أعلن ديان في اجتماع لهيئة الأركان أن العملية المشار إليها قد نُفذت بناءً على أوامر من وزير الدفاع، وأن ضابطًا كان مضطرًا لطاعة الوزير دون تردد.

ولم يشترك وزير الدفاع في اجتماعات هيئة الأركان، بل اشترك فيها سكرتيره إفرايم إيفرون الذي كان حاضرًا، ومما لا شك فيه أنه أبلغ الوزير بما قاله ديان. وفي منتصف ديسمبر، زار لافون، ديان والضابط الكبير وأبلغهما أن الحكومة أو لجنة الأمن والشؤون الخارجية أو كلتيهما سوف تستدعيهما في جلسة لبحث قضية الأمن. واقترح أن يشهد بأن الأمر قد صدر للتخطيط للعملية لا لتنفيذها. وعندما لم يُجب الرجلان، فهم لافون أنهما لا يوافقان على اقتراحه.

وحدث «حادث الأمن المؤسف» في النصف الثاني من يوليو 1954، وقبل ذلك بأيام قليلة، أي في يوم الثلاثاء 13 يوليو سنة 1954، كان شمويل ديان (والد موشي ديان)، وكاديش كوز، وموردخاي نامير، قد جاؤوا لمقابلتي في سدي بوكر ولديهم فكرة إعادتي إلى الحكومة، وكان صاحب الفكرة في هذه الزيارة شمويل ديان الذي تشاور مع عدد من أعضاء (ماباي) الآخرين. ولم يكن كوز قد اشترك في المشاورات، ولكن الأعضاء أرادوا ضمه كممثل عن الكيبوتزات على أن يمثل ديان الموشافيم، وأن يمثل نامير المدن، وفي سدي بوكر قام نامير بالجانب الأكبر من الحديث وقال: «إن الجمهور ليس لديه إحساس بالأمن»، و«ليست هناك سلطة. ومع أن المخاوف في وقت استقالتك أثبتت أنها زائفة إلا أنها ازدادت سوءًا الآن. لقد جئنا نطلب منك العودة».

وكان ردي هو أنني لا أريد العودة في ذلك الوقت بالذات لأنني -مع أنني مواطن خاص- إلا أنني كنت مشغولًا بمسألتين مهمتين في تعبئة الأعضاء الشباب في الموشافيم (القرى) للاستيطان هم وعائلاتهم في الموشافيم الجديد للهجرة (وكتب براها هاباس في ما بعد كتابًا عن هذا المشروع باسم «حركة من دون اسم»، ونُشر الكتاب على يد «دافار» في سنة 1964)، والثانية هي خلق «استيطان إقليمي» في جنوب البلاد -في منطقة عُرفت في ما بعد باسم منطقة «لاهيش».

وقرب نهاية الشهر أي في 18 يوليو، وبينما كنت أُعالج في مستشفى «تل هاشومير»، جاء لزيارتي جولدا مائير، وزالمان أران، وليفي أشكول، وتحدثوا عن العلاقات الصعبة داخل وزارة الدفاع، وطلبت منهم أن يتحدثوا بصراحة عن بنحاس لافون، وعاد موشي ديان إلى موطنه في سدي بوكر في 24 أغسطس وجاء لمقابلتي، وأبلغني عن الأمر المدهش الذي أصدره لافون بينما كان هو (ديان) في الخارج، وفشلت العملية (كما قال) وكان المفروض أن يعرف أنها سوف تفشل.

وزارني نامير في الصباح، في 20 نوفمبر سنة 1954، وفي الأسابيع الأخيرة زعم -وكان الإحساس بالأمن القومي قد ضعُف- بأن الموقف في البلاد، وفي

حزب «ماباي» قد تدهور. لقد كان هناك افتقار إلى السلطة والنظام في الحكومة وفي «الهستدروت»، وفي «ماباي».

وفي 27 من يناير سنة 1955، قال شاؤل أفيجور -في أثناء زيارته له- إن رئيس الوزراء شاريت قد أبلغه أنه عيّن لجنة خاصة، لجنة «أولشان - دوري» للتحقيق فيمن أصدر الأمر. فإما الوزير وإما الضابط الكبير، قد تجاوز سلطاته وقام بالعملية تحت مسؤوليته. ولم تجد اللجنة دليلًا قضائيًّا، ولكن انطباعها الدامغ هو أن الأمر صدر من لافون. وقال أفيجور إن الجيش فقد ثقته في لافون وأنه من المعروف أنه لا يحب الجيش ولذلك فقد حثّني على العودة إلى وزارة الدفاع.

وفي الأيام الأولى من فبراير سنة 1955، تسلمت من لافون نسخة من خطاب سبق أن أرسله إلى رئيس الوزراء شاريت يطلب فيه منه استقالته. وكان يشكو من أن قرارات لجنة «أولشان – دوري» قد عُرضت على أفيجور على الرغم من اعتراض لافون، وأنه كان قريبًا في أثناء المداولات، وأن أعضاء الحكومة كانوا يتجنبونه كما لو كان مصابًا بمرضٍ معدٍ، وأحس بأنه بمعزل عن المجموعة وعن المسؤولية الجماعية وأنه لهذا السبب يقدم استقالته.

ودلّت نسخة الخطاب على أن نسخًا أخرى قد أُرسلت إلى جولدا مائير، وأران، وأشكول.

وبعد تسلم هذه النسخة بأسبوعين، أي في 17 فبراير 1955، زارتني جولدا مائير، ونامير... لقد حضرا نيابةً عن مجلس الوزراء لكي يطلبا منّي العودة إلى وزارة الدفاع.

ولقد انزعجت للغاية من تقريرهما عن خطورة الأزمة في الوزارة والافتقار إلى الثقة داخل الجيش، وكنت أعلم في موقفي هذا أن الجيش هو أهم هيئة في البلاد. ومع أنني كنت قد قررت البقاء في سدي بوكر لعام آخر على الأقل، إلا أنني أحسست في هذا الوقت بأن من واجبي أن ألبّي رغبات رئيس الوزراء، فالأمن والجيش يجيئان قبل كل شيء.

وفي صباح اليوم التالي، في 18 فبراير، دُهشت عندما قالت زوجتي بولا إنها سمعت عن تعييني وزيرًا للدفاع، في أخبار الساعة الحادية عشرة في إذاعة الليلة السابقة، وفي يوم الاثنين 21 فبراير، ذهبت إلى القدس وكنت حاضرًا في الكنيست، عندما أعلن رئيس الوزراء عن استقالة لافون وعن اشتراك بن جوريون في الوزارة كوزير دفاع. ولم يجرِ حوار، ولكن عددًا من الأعضاء (ماري نيابةً عن «مابام»، وبن أحارون نيابةً عن أعضاء كيبوتز هامينهاد الذين سبق لهم مغادرة «مابام»، وشمويل ميكونس عن الشيوعيين، وشاييم لاندو

عن «حيروت»)، أعلنوا اعتراضهم على اشتراكي في الوزارة، وبعد اقتراع بنسبة 74 : 23 مع امتناع واحد عن التصويت (أنا شخصيًّا) تمت الموافقة على تعييني وزيرًا، ووقّعت على الفور على إقرار الولاء.

وبعودته إلى وزارة الدفاع، قرأ بن جوريون قرارات لجنة «أولشان – دوري»، والتي جاء في جانب منها: «نأسف لأننا لم نستطع الرد على السؤال الذي طرحه رئيس الوزراء. وكل ما نستطيع قوله هو أننا لم نقتنع اقتناعًا كاملًا بأنه (الضابط الكبير) لم يتلقَّ أوامر من وزير الدفاع، وفي الوقت نفسه، لسنا واثقين مما إذا كان وزير الدفاع قد أصدر بالفعل الأوامر التي نُسبت إليه».

وكان بن جوريون يعرف أولشان ودوري شخصيًّا، وكان يقدّرهما تقديرًا كبيرًا، وكان الرجلان عضوين في «الهاجاناه» لعدة سنوات، وكان أولشان قاضيًا في المحكمة العليا، وكان دوري رئيس هيئة أركان الجيش. ولما عجزا عن إثبات الحقيقة، قرر بن جوريون عدم معالجة المسألة على الإطلاق، لدرجة أنه لم يقرأ قراءة وافية تقرير اللجنة بأكمله. وأحس بأنه من الضروري أن يترك موقف لافون وقد أحاطت به الشكوك، وأن يستمر في معاملته كزميل لأنه كان يتحلى بمواهب عدّها بن جوريون مهمة. أما في ما يتعلق بالضابط الكبير فقد أحس وزير الدفاع أنه من الضروري أن يكون حازمًا، لأنه كان يخدم في وحدة تتطلب قدرًا من الثقة لأنها ترعى أسرار الدولة. ونظرًا للشكوك التي أحاطت بموقفه فقد قرر نقل الرجل إلى منصب مختلف. وتحدث بن جوريون عن ذلك مع موشي ديان الذي وافق على ذلك، وكذلك الحال بالنسبة لرئيس الوزراء.

وتجنب وزير الدفاع الجديد توجيه سؤال إلى لافون أو إلى شاريت أو إلى أي عضو آخر في الحكومة عما يراه في القضية، ولم يذكر له أحد منهم أي شيء كان من الممكن أن يعرفوه عنها.

وفي نهاية العام، وجد بن جوريون خطابات في وزارة الدفاع موجهة من شاريت إلى لافون، بدت مدهشة إلى حد ما.

فقد جاء في خطاب مؤرخ بتاريخ 14 أغسطس 1953 (عندما كان شاريت يعمل نائبًا لرئيس الوزراء، ولافون نائبًا لوزير الدفاع وكان بن جوريون في إجازة):

«بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع (بن جوريون) وبيني كان هناك تقليد بأن نُخطر مقدمًا عن أي عمل انتقامي خطير يُتخذ ضد أي دولة من الدول المجاورة، أو عن أي خطوة تستخدم فيها القوة ضد السكان العرب في الدولة. وهذا التقليد لم يُتبع في ما يتعلق بفرض حظر التجول، والبحث في تيرا، أو العمليات التي نفذت في الثاني عشر من هذا الشهر، ولذلك يجب أن

أطلب منك من الآن فصاعدًا أن تُخطرني بوقت كافٍ مقدمًا عن أي عملية خطيرة من الأنواع التي أشرت إليها، والتي أصدرت أوامر بها أو التي وافقت عليها».

وفي الخطاب الثاني في 19 أغسطس كتب شاريت إلى لافون يقول:

«إن رفضك الاشتراك في مشاورات الزملاء أمر مدهش للغاية، ويخلق مشكلة خطيرة جدًّا، وإذا كانت النية هي التوصل إلى استقالتي بصفتي نائب رئيس الوزراء، فليس هناك أبسط من هذا، فهل هذا هو ما تريده؟».

وكتب شاريت خطابًا مؤرخًا في 25 مايو 1954 عندما كان شاريت رئيسًا للوزراء وليس قائمًا بعمل رئيس الوزراء، وعندما كان لافون وزيرًا للدفاع وليس قائمًا بعمل وزير الدفاع:

«إن المسائل التي تتعلق بجوانب الأمن لا تُبلغ لي كما يجب، وتحدث أمور لا أعرف عنها شيئًا. إنني أسمع إعلانات في الإذاعة وأقرأ في الصحف في ما بعد عنها دون أن يكون لي علم بخلفياتها، والإجراء الصحيح هو أن أعلم بالحقائق -إذا كان هذا ممكنًا- قبل أن يُنشر النص الرسمي. ويجب أن أعرف الحقائق... والأمر متروك لك في أن تأخذ زمام المبادرة».

وحتى بينما كان يعيش ويعمل في سدي بوكر، سمع بن جوريون عن العلاقات المتوترة بين الحكومة ووزير الدفاع وكذلك داخل وزارة الدفاع ذاتها، ولمّا لم يجد رئيس الوزراء من الضروري إبلاغه عن هذه الأمور بعد عودته إلى وزارة الدفاع، لم يُلح بن جوريون لمعرفة ذلك.

ولم يسأل الأعضاء الآخرين في الحكومة بعد الانتخابات التي جرت للكنيست الثالث عندما أصبح مرة أخرى رئيسًا للوزراء ووزيرًا للدفاع في ائتلاف سبق أن كوّنه من «ماباي»، و«مابام»، و«أحدوت هافودا»، و«هابويل هامزراحي»، و«التقدميين»، ولقد تأكد مركز الحكومة باقتراع 73 مقابل 33 في 30 نوفمبر 1955. وفي أثناء هذا قام الضابط الكبير -في وظيفته الجديدة- بواجباته مما أرضى بن جوريون، وحافظ بن جوريون على العلاقات الودية مع لافون كما كانت عندما كان بن جوريون يعيش في سدي بوكر.

ملاحظات:

(1) في مذكراته كان بن جوريون يستخدم ضمير الأنا أحيانًا، وضمير الغائب (هو) أحيانًا أخرى.

(2) المقصود بالطبع العقيد بنيامين جيفلي.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الهيكل العام للقضية

* التنظيم:

1 - إبرام دار (جون دارلنج) - المؤسس.

2 - بول فرانك (روبير) - المشرف على خطة الحرائق.

3 - ماكس بنيت (أميل) - المسؤول عن التنظيم في غياب إبرام دار.

4 - موسى ليتو مرزوق - مسؤول القاهرة.

5 - فيكتور ليفي - مسؤول الإسكندرية.

6 - فيكتورين نينو (مارسيل) - مسؤول الاتصال.

* أماكن زرع القنابل الحارقة:

1 - المبنى المركزي للبريد في الإسكندرية.

2 - المركز الثقافي الأمريكي بالقاهرة.

3 - المركز الثقافي الأمريكي بالإسكندرية.

4 - دور سينما «ريو» و«أمير» بالإسكندرية، و«راديو» و«ريفولي» بالقاهرة.

5 - أمانات السكة الحديد بمحطة القاهرة.

* الأهداف حسب التعليمات الإسرائيلية:

1 - المراكز الثقافية والإعلامية.

2 - المؤسسات الاقتصادية.

3 - سيارات الدبلوماسيين والرعايا البريطانيين.

* المتهمون حسب قرار الاتهام:

1 - إبرام دار (جون دارلنج)، ضابط بالجيش الإسرائيلي (هارب).

2 - موسى ليتو مرزوق - طبيب بالمستشفى الإسرائيلي.

3 - صمويل باخور عازار - مدرس.

4 - فيكتور مويز ليفي - بلاسييه.

5 - فيكتورين نينو (مارسيل) - موظفة بشركة الفابريقات الإنجليزية.

6 - ماكس بنيت - بشركة «أنجلو إيجيبشيان».

7 - بول فرانك (هارب).

8 - فيليب هرمان ناتانسون - مساعد سمسار بمكتب «إيلي كورييل».

9 - روبير نسيم داسا - كاتب تجاري.

10 - إيلي جاكوب نعيم - موظف بشركة «شوارتس».

11 - يوسف زعفران - مهندس معماري.

12 - ماير صمويل ميوحاس - قومسيونجي.

13 - سيزار يوسف كوهين - موظف ببنك «زلخا».

* اتهامات النيابة:

1 - الاشتراك في اتفاق جنائي.

2 - التجسس لحساب دولة أجنبية معادية هي دولة إسرائيل بقصد استعدائها على مصر.

3 - إحراز مفرقعات لاستخدامها في أعمال النسف والتخريب والتدمير.

* طلبات النيابة:

1 - إعدام المتهمين.

* قائمة الأحراز:

1 - أسطوانة من البلاستيك لتسجيل التعليمات.

2 - أدوات كهربائية لتقوية الإرسال.

3 - فانلة فيليب ناتانسون وبنطلونه المحترقان.

4 - جرامافون يملكه ماكس بنيت.

5 - دفتر شيكات وعملات مختلفة يملكها ماكس بنيت.

6 - جهاز تسجيل صغير يملكه ماكس بنيت.

7 - خطابات من أصدقاء مارسيل عليها تعليمات.

8 - أوراق ضبطت في بيت مارسيل.

9 - 7 شرائح ميكروفيلم.

10 - أفلام.

11 - محطة لا سلكي.

12 - علبة زيت بها جهاز لا سلكي.

13 - جهاز استقبال بالكهرباء.

14 - جهاز استقبال بحجر البطارية.

15 - حقيبة بها مصنع قنابل حارقة.

16 - قنابل حارقة لم تنفجر.

17 - مخلفات الحرائق، وعلبة فيم، وجراب نظارة.

18 - تقارير اقتصادية وسياسية عن مصر.

19 - منشورات دعاية لإسرائيل.

20 - قوائم مصاريف الشبكة.

* الإشراف على التحقيقات:

1 - حافظ سابق - النائب العام.

2 - فخري عبد النبي - وكيل النائب العام.

3 - أمين أبو العلا - وكيل نيابة الإسكندرية العسكرية.

* الشهود:

1 - البكباشي محمد سمير درويش - مفتش المباحث العامة بالإسكندرية.

2 - الصاغ ممدوح سالم - المباحث العامة.

3 - الصاغ السيد فهمي - المباحث العامة.

4 - اليوزباشي جمال حسين - المباحث العامة.

5 - اليوزباشي حسن زكي المناوي - مباحث قسم العطارين.

6 - اليوزباشي محمد فتح الله سلامة - المباحث العامة.

7 - ملازم أول عبد الغفار حسين - فرقة مطافئ الإسكندرية.

8 - جُندي محمد هاشم جندي - مطافئ الإسكندرية.

9 - صلاح السماع - مخزنجي بأمانات العفش - محطة القاهرة.

10 - البكبابشي صلاح لبيب - مفتش المفرقعات بالمنطقة العسكرية الشمالية.

* هيئة المحكمة العسكرية العليا:

1 - الأميرالاي محمد فؤاد الدجوي - رئيسًا.

2 - القائمقام عبد المنعم الشاذلي - عضوًا.

3 - قائد جناح سمير عباس - عضوًا.

4 - البكباشي عبد المحسن حافظ - عضوًا.

5 - البكبابشي حسين ثابت - عضوًا.

6 - البكباشي إبراهيم سامي - نائب أحكام.

7 - فخري عبد النبي - ممثل الادعاء.

* هيئة الدفاع:

1 - أحمد رشدي.

2 - صلاح الدين حسن.

3 - عباس حلمي زغلول.

4 - أحمد فهمي رفعت.

5 - مختار أمين عامر.

6 - جمال الدين العطيفي.

7 - أحمد مختار قطب.

8 - حسن الجداوي.

9 - علي منصور.

10 - عبد العزيز الجزار.

11 - كمال توفيق.

12 - يوسف الغرياني.

13 - صالح منصور.

14 - عبد الرحمن النجار.

* الأحكام:

1 - الإعدام:

- د.موسى ليتو مرزوق.

- صمويل عازار.

2 - الأشغال الشاقة المؤبدة: - فيكتور ليفي.

- فيليب ناتانسون.

3 - الأشغال الشاقة 15 سنة: - فيكتورين نينو.

- روبير نسيم داسا.

4 - الأشغال الشاقة 7 سنوات: - ماير يوسف زعفران.

- ماير صمويل ميوحاس.

5 - براءة:

- إيلي جاكوب نعيم.

- سيزار يوسف كوهين.

6 - مصادرة:

- أجهزة اللا سلكي.

-1400 جنيه كانت مع د.موسى مرزوق.

- سيارة ماكس بنيت.

7 - انتفاء التهمة عن ماكس بنيت لانتحاره.

8 - عدم الإشارة في الحكم إلى: - إبرام دار.

- بول فرنك.

6 - اليوزباشي محمد فتح الله سلامة - المباحث العامة.

7 - ملازم أول عبد الغفار حسين - فرقة مطافئ الإسكندرية.

8 - جُندي محمد هاشم جندي - مطافئ الإسكندرية.

9 - صلاح السماع - مخزنجي بأمانات العفش - محطة القاهرة.

10 - البكبابشي صلاح لبيب - مفتش المفرقعات بالمنطقة العسكرية الشمالية.

* هيئة المحكمة العسكرية العليا:

1 - الأميرالاي محمد فؤاد الدجوي - رئيسًا.

2 - القائمقام عبد المنعم الشاذلي - عضوًا.

3 - قائد جناح سمير عباس - عضوًا.

4 - البكباشي عبد المحسن حافظ - عضوًا.

5 - البكبابشي حسين ثابت - عضوًا.

6 - البكباشي إبراهيم سامي - نائب أحكام.

7 - فخري عبد النبي - ممثل الادعاء.

* هيئة الدفاع:

1 - أحمد رشدي.

2 - صلاح الدين حسن.

3 - عباس حلمي زغلول.

4 - أحمد فهمي رفعت.

5 - مختار أمين عامر.

6 - جمال الدين العطيفي.

7 - أحمد مختار قطب.

8 - حسن الجداوي.

9 - علي منصور.

10 - عبد العزيز الجزار.

11 - كمال توفيق.

12 - يوسف الغرياني.

13 - صالح منصور.

14 - عبد الرحمن النجار.

* الأحكام:

1 - الإعدام:

- د.موسى ليتو مرزوق.

- صمويل عازار.

2 - الأشغال الشاقة المؤبدة: - فيكتور ليفي.

- فيليب ناتانسون.

3 - الأشغال الشاقة 15 سنة: - فيكتورين نينو.

- روبير نسيم داسا.

4 - الأشغال الشاقة 7 سنوات: - ماير يوسف زعفران.

- ماير صمويل ميوحاس.

5 - براءة:

- إيلي جاكوب نعيم.

- سيزار يوسف كوهين.

6 - مصادرة:

- أجهزة اللا سلكي.

-1400 جنيه كانت مع د.موسى مرزوق.

- سيارة ماكس بنيت.

7 - انتفاء التهمة عن ماكس بنيت لانتحاره.

8 - عدم الإشارة في الحكم إلى: - إبرام دار.

- بول فرنك.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

مراجع الكتاب

ولمزيد من الاطلاع..

* كتب باللغة الإنجليزية:

(1) Richard Deacon: The Israeli Secret Service-Sphere Books Limited- London- 1979.

(2) Yaacov Coraz: The Arab Secret Service - Corgi - London.1978.

(3) Stephen Green: America’s Secret Relations A Militant Israel- New Youk- 1982.

(4) Ivrei ILad: Decline of Honor - Henry Regnery - Chicago- 1976.

(5) David Hirst - The Gun And The Olive Brancg)The Roots of Violench in The Middle East) - N. Y- W. M Books.

(6) Moshe Dayan - Story of My Life - New York - William Morrow -1976.

* كتب باللغة الإنجليزية ومترجمة إلى اللغة العربية:

(1) د.إيريش فولات، عين داوود (عمليات الوحدات السِّرِّيَّة الإسرائيلية)، ترجمة: اسيمة جانو، الناشر: مكتبة مدبولي، القاهرة، 1987.

(2) ليفيا روكاخ، الإرهاب الإسرائيلي المقدس، تُرجم تحت عنوان «قراءة في يوميات موشي شاريت الخاصة»، من دون اسم مترجم، دار ابن خلدون، بيروت، 1984.

(3) جولدا مائير، حياتي، تُرجم تحت عنوان «الحقد»، ترجمة: منير بهجت حيدر وسمية أبو لهيجا، الطبعة العربية الثانية، دار المسيرة (بيروت) ومكتبة مدبولي (القاهرة)، 1988.

(4) دينيس إيزينبرج ويوري دان وإيلي لانداو، «الموساد»، (جهاز المخابرات الإسرائيلية السري من خلال بعض القصص)، من دون اسم مترجم، الطبعة الإنجليزية (تل أبيب ولندن)، 1978، الطبعة العربية 1988، الهيئة العامة للاستعلامات، طبعة محدودة التداول، كتب مترجمة رقم 775، القاهرة.

(5) ناحوم جولدمان، التناقض اليهودي (اليهودية والصهيونية بعد هتلر)، من دون اسم مترجم، الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة رقم 736، طبعة

محدودة التداول، القاهرة 1980.

* كتب باللغة العربية:

(1) د.وجيه الحاج سالم وأنور خلف، الوجه الحقيقي للموساد، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الطبعة الأولى، 1987.

(2) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة (الملحق الوثائقي)، مؤسسة «الأهرام»، القاهرة، 1986.

(3) د.محمود متولي، مصر وقضايا الاغتيالات السياسية، كتاب الحرية (6)، القاهرة، 1985.

(4) أحمد غنيم وأحمد أبو كف، اليهود والحركة الصهيونية في مصر، دار الهلال، القاهرة، 1969.

(5) عبد الله إمام، صلاح نصر يتذكر (المخابرات والثورة)، من دون اسم ناشر، القاهرة، 1984.

* الدوريات:

(1) مجموعة أعداد جريدة «الأهرام»، القاهرة، شهر أكتوبر 1954. (معلومات عن القضية).

(2) مجموعة أعداد جريدة «الأهرام»، القاهرة، شهر ديسمبر 1954، وشهر يناير 1955 (معلومات عن جلسات المحاكمة، والأحكام).

(3) مجموعة أعداد جريدة «الأهرام»، القاهرة، شهر فبراير 1955 (معلومات عن تنفيذ حكم الإعدام، وردود الفعل).

(4) مجموعة أعداد جريدة «الأهرام»، القاهرة، شهر أكتوبر 1960 (معلومات عن انفجار الفضيحة سياسيًّا في إسرائيل).

(5) مجموعة أعداد «الأهرام»، القاهرة، شهر فبراير 1961 (معلومات عن استقالة بن جوريون وطرد لافون من «الهستدروت»).

(6) مجموعة أعداد «الأهرام»، القاهرة، شهر مايو 1964 (معلومات عن انقسام حزب «ماباي» وحكومة أشكول عقب إعادة لافون إلى «الهستدروت»).

(7) مجموعة أعداد «الأهرام»، القاهرة، شهر يونيو 1963 (معلومات عن اعتزال بن جوريون الحياة العامة).

(8) مجلة «المصور»، القاهرة، عدد 8 أكتوبر 1954.

(9) مجلة «المصور»، القاهرة، عدد 29 أكتوبر 1954.

(10) مجلة «المصور»، القاهرة، عدد 7 يناير 1955.

(11) مجلة «الأزمنة الحديثة»، ربيع 1979، باريس، دراسة بات يائور «الصهيونية في العالم الإسلامي- حالة مصر».

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

(تم الكتاب بحمد الله وتوفيقه)

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

متميزون
للكتب النصية
E-Book

Group Link – لينك الانضمام الى الجروب

Link – لينك القنـــــاة

الفهرس..

عن الكتاب..

إهداء

1

2

3

4

5

6

7

8

9

10

11

12

13

14

15

16

17

ملاحظات للمؤلف:

ملخص قرار الاتهام في القضية الصادر في 11 أكتوبر 1954

عملية سوزانا في مذكرات موشي ديان: «قصة حياتي»

الهيكل العام للقضية

مراجع الكتاب

Notes

[←1]

(1) تخرجت ليفيا روكاخ في معهد أمستردام الدولي، وانضمت إلى معهد الدراسات السياسية في واشنطن، وقد أهدت كتابها إلى ضحايا الإرهاب الإسرائيلي، وقد تُرجم الكتاب عن الإنجليزية إلى العربية، تحت عنوان «قراءة في يوميات موشي شاريت»، ونشرته «دار ابن خلدون»، بيروت.

(2) حوار جمال عبد الناصر إلى فكري أباظة، مجلة «المصور». [←2]

[←3]

(3) ناحوم جولدمان: «التناقض اليهودي - الصهيونية واليهودية بعد هتلر»، ترجمة مصلحة الاستعلامات: نسخة محدودة التداول. من دون اسم مترجم، كتب مترجمة رقم 736-1980.

[←4]

(4) وُلد إيلي كوهين في الحي اليهودي بالإسكندرية في 16 ديسمبر 1924، أسرته من أصل سوري هاجرت من حلب، والده كان يبيع الكرفتات والمناديل الحريرية لكي يُطعم أولاده الثمانية. درس إيلي كوهين في مدرسة الليسيه، كان يهوى الأسلحة. انضم إلى شبكة تهريب اليهود من مصر إلى فلسطين. وفي سنة 1951 انضم إلى شبكة جون دارلنج، وسافر سرًّا إلى إسرائيل، وعندما أُعيد إلى مصر كان يعمل مع ماكس بنيت على جهاز اللا سلكي. وقد قُبض عليه بعد انهيار فيليب ناتانسون، لكن لم يثبت عليه أي شيء، فأُفرج عنه... واصل العمل حتى قُبض عليه مرة أخرى في نوفمبر 1956، وفي الشهر الثاني أُفرج عنه، فهاجر إلى نابولي ومنها إلى إسرائيل وبعد فترة أُرسل إلى سوريا كجاسوس، ونجح بعض الشيء، لكن في النهاية قُبض عليه وأُعدم.

[←5]

(5) دنيس إيزينبرج، ويوري دان، وإيلي لانداو: الموساد (جهاز المخابرات الإسرائيلية السري - قصص من الداخل)، ترجمة هيئة الاستعلامات. من دون اسم مترجم. نسخة محدودة التداول، كتب مترجمة 775 - 1988.

[←6]

Richard Deacon - The Israeli Secret Service. Sphere Books(6) Limited – 1979.

[←7]

(7) حسني الحسيني، تحقيق «مع جواسيس إسرائيل في السجن»، «المصور»، 7/1/1955.

(8) هيرست، «البندقية وغص الزيتون». [←8]

[←9]

Taking Sides: America’s Secret Relations With a Militanl(9) Israel by Stephen Green.

(10) هامش في الوثيقة: «اليهود يرحلون خارج إسرائيل». [←10]

[←11]

(11) هامش في الوثيقة: جاء في الكتاب الأبيض الصادر عن وزارة الإرشاد المصرية بعنوان «قضية الجاسوسية الصهيونية في مصر»، أن هذه الشبكة حاولت تدمير مكتبتَي وكالة المعلومات الأمريكية.

[←12]

Militanl Taking Sides: America’s Secret Relations With a (12)
.Israel by Stephen Green